

مسارات الاستقرار



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية





منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025

مسارات الاستقرار في ظل تداعيات التعريفات الجمركية



© أكتوبر 2025 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. ويعطي المؤلفون الإذن بعرض أو نسخ أو تحميل أو طباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية، في أي ظرف كان. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2025). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: مسارات الاستقرار في ظل تداعيات التعريفات الجمركية*. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرية العامة لسيسرك، وتحت إشراف السيد مظهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. وترأس فريق العمل في إعداد هذا التقرير د. أسد باكملي، الذي أعد بدوره الفصل 3 بمساهمة من د. مومودو لامين جوف. وأعد الفصل 1 دة. إبيك ديدي أوغلو، فيما تكلف كل من د. دافرون إشنازاروف والسيد مزمل إديما والسيدة فاطمة سيار بإعداد الفصل 2 من التقرير.

وللذكر، توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك: 978-625-7162-24-1

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

مصدر الصورة الداخلية: eduser.com.tr

المحتويات

المختصرات ii

توطئة	iii
ملخص	1
1 آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق	12
النمو الاقتصادي	13
البطالة	20
الأسعار والتضخم	24
التجارة الدولية	27
ميزان الحساب الجاري	30
الاستثمار الأجنبي المباشر	33
الرصيد المالي	37
2 آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	42
الإنتاج والنمو الاقتصادي	43
البطالة	54
التضخم	56
التجارة الدولية	58
ميزان الحساب الجاري	65
الرصيد المالي	66
المالية الدولية	68
تغطية خاصة: مسارات الاستقرار في ظل تداعيات التعريفات الجمركية	80
3 تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصادات العالمية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي	81
3.1 مقدمة	82
3.2 تداعيات التعريفات الجمركية على الاقتصادي الكلي العالمي	84
3.3 تعرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتجارة مع الولايات المتحدة	87
3.4 التداعيات على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي عبر الصين وسلاسل التوريد العالمية	97
3.5 قنوات الاقتصاد الكلي والتداعيات على مختلف القطاعات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	99
3.6 التداعيات على السياسات والاستجابات الاستراتيجية	101
3.7 خاتمة	103
الملحق: تصنيف البلدان	104
المراجع	106

المختصرات

مؤشر أسعار المستهلك	CPI
نسبة العمالة إلى عدد السكان	EPR
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
مجلس التعاون الخليجي	GCC
إجمالي تكوين رأس المال	GCF
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
عدم اليقين على مستوى السياسة الاقتصادية العالمية	GEPU
الدخل القومي الإجمالي	GNI
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
التمويل الدولي للمشاريع	IPF
التصنيف الصناعي الدولي الموحد	ISIC
مركز التجارة الدولية	ITC
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC
أقل البلدان نموا	LDCs
معدلات المشاركة في القوى العاملة	LFPR
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مليون وحدة حرارية بريطانية	MMBtu
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
منظمة البلدان المصدرة للنفط	OPEC
تعادل القوة الشرائية	PPP
اتفاق التجارة التفضيلية	PTA
أهداف التنمية المستدامة	SDG
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	SESRI
حالة عدم اليقين في السياسات التجارية	TPU
الولايات المتحدة	U.S.
الإمارات العربية المتحدة	UAE
المملكة المتحدة	U.K.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	UNSD
الدولار الأمريكي	US\$
آفاق الاقتصاد العالمي	WEO
منظمة التجارة العالمية	WTO



يسرني أن أقدم بين يدي القارئ الكريم هذا التقرير الحامل لعنوان "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: مسارات الاستقرار في ظل تداعيات التعريفات الجمركية". يصدر هذا التقرير في مرحلة حاسمة يشهد فيها الاقتصاد العالمي حالة غير مسبوقة من عدم اليقين. فقد أدى تصاعد التوترات التجارية، ولا سيما عقب فرض الولايات المتحدة رسوما جمركية جديدة وصلت إلى 145 في المائة، إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية وزيادة حدة التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية. وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد فاقمت هذه التحولات كل من المخاطر والفرص المرتبطة بتكامل الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت اقتصادات بلدان المنظمة قدرة ملحوظة على التكيف والمرونة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة مجتمعة 9.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، بما يعادل 8.3 في المائة من الاقتصاد العالمي، فيما ارتفعت حصتها إلى 14.3 في المائة عند احتسابها على أساس تعادل القوة الشرائية. وقد بلغ متوسط النمو 3.5 في المائة، متجاوزا المعدل العالمي، لتتبوأ عدة بلدان من المنظمة مكانة بين الاقتصادات الأسرع نموا في العالم. ومن بين أفضل الاقتصادات أداء على الصعيد العالمي، جاءت غيانا بنسبة نمو لافته بلغت 43.6 في المائة، والنيجر بنسبة 10.3 في المائة. كما سجلت كل من قيرغيزستان وطاجيكستان معدلات نمو قوية، بما يعكس حيوية اقتصادات مناطق مختلفة من المنظمة.

وتؤكد اتجاهات التجارة والاستثمار هذه الحيوية. فقد ارتفعت الصادرات من السلع إلى 2.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، فيما زادت الواردات بوتيرة أسرع لتبلغ 2.7 تريليون دولار. وارتفعت الصادرات فيما بين بلدان المنظمة إلى 491 مليار دولار، أي ما يقارب خمس إجمالي صادرات مجموعة بلدان المنظمة. كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 27 في المائة لتصل إلى 210 مليارات دولار، لترتفع حصة بلدان المنظمة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى قياسي بلغ 13.9 في المائة. وهذه الإنجازات تعكس جاذبية أسواق بلدان المنظمة حتى في ظل مناخ عالمي يتسم بتزايد حالات عدم اليقين.

ويولي هذا الإصدار اهتماما خاصا بالرسوم الجمركية الأميركية التي أعلن عنها مؤخرا، والتي تمثل أحد أبرز التحولات في السياسات التجارية منذ عقود. ورغم أن التعرض المباشر للسوق الأميركية والاعتماد عليها يقتصر على عدد محدود من الدول الأعضاء، فإن التداعيات غير المباشرة واسعة النطاق. فقد أسهم ارتفاع قيمة الدولار الأميركي في زيادة تكلفة الواردات في العديد من الاقتصادات، في حين انفتحت فرص لإعادة توجيه التجارة في قطاعات مثل المنسوجات والإلكترونيات والسلع القائمة على الموارد الطبيعية. وفي الوقت ذاته، فإن حجم التجارة بين الصين وبلدان المنظمة، والذي تجاوز تريليون دولار في عام 2024، يضاعف المخاطر المرتبطة على انتقال الأزمات كما يعزز في الوقت ذاته آفاق التنوع. وقد زادت حالة عدم اليقين في مجالات التجارة والسياسات من تعقيد القرارات الاستثمارية، الأمر الذي يجعل من التنسيق في الاستجابات أمرا أكثر إلحاحا.

وتشير توجهات السياسات الواردة في هذا التقرير إلى المسار الأمثل للمضي قدماً، والمتمثل في: تنويع الصادرات والارتقاء في سلاسل القيمة، الحفاظ على الحيز المالي لتخفيف الصدمات، جذب استثمارات سلاسل التوريد من خلال أطر متسقة وشفافة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة لتعزيز المرونة والقوة التفاوضية. وتعد هذه الإجراءات أساسية لضمان أن تتمكن بلدان المنظمة من مواجهة الصدمات الخارجية، واغتنام الفرص الناشئة عن التحولات الاقتصادية العالمية.

ومستقبلاً، ستعتمد مرونة اقتصادات بلدان المنظمة على مدى قدرتها على البناء على المكتسبات الأخيرة ومعالجة التفاوتات القائمة. فارتفاع معدلات البطالة، وزيادة التضخم، والضغوط المالية، والاعتماد الهيكلي على السلع الأساسية، لا تزال من التحديات الملحة. ومع ذلك، فإن مقومات القوة الجماعية لبلدان المنظمة، من طاقات ديموغرافية، وموارد وفيرة، وأسواق متنامية، توفر قاعدة صلبة للنمو المستدام إذا ما جرى دعمها بتعاون أوثق واستراتيجيات مشتركة. والأنشطة الاقتصادية في الإسلام، ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق العدالة والإنصاف والرخاء المشترك. فالعدل والصدق والتعاون قيم توجيهية ينبغي أن ترسخ في مستقبلنا الاقتصادي المشترك. ومن هذا المنطلق، أدعو صنّاع السياسات والعلماء وقادة الأعمال في بلدان المنظمة إلى التمعن في الرؤى المطروحة في هذا التقرير، والعمل معاً لبناء مستقبل اقتصادي أكثر صلابة وشمولاً وحيوية لشعبنا وأوطاننا.

زهراء زمرد سلجوق

المديرة العامة

سيسرك

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي

إن الزيادات غير المسبوقة في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت حتى 145%، وشملت جميع الشركاء التجاريين تقريبا، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أدت لا محالة إلى تفاقم حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي واختلال توازن التدفقات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي. في عام 2022 انكمش النمو العالمي إلى 3.6% وانخفض نسبيا إلى 3.5% عام 2023 في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، بما في ذلك الحرب بين روسيا وأوكرانيا والاحتلال الغاشم لغزة، فضلا عن أوجه الهشاشة التي يتخبط فيها القطاع المالي. وفي عام 2024، انكمش النمو العالمي أكثر وبلغ 3.3%، ومع سن الولايات المتحدة لرسوم جمركية جديدة في الآونة الأخيرة، وتصاعد التوترات التجارية، واستمرار حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يزيد النمو العالمي تراجعا ليلبلغ 3.0% في عام 2025 قبل أن يتعافى قليلا إلى 3.1% عام 2026.

البطالة

تراجع معدل البطالة العالمي من 5.3% المسجل في عام 2022 إلى 5.0% في 2023، وشهد استقرارا خلال عام 2024، ومن المتوقع أن يحافظ على استقراره على مدى عام 2025. ومعدل البطالة في صفوف الشباب (15-24 سنة من العمر)، رغم كونه لا يزال مرتفعا، فقد أخذ بدوره مسارا تنازليا، إذ تراجع من 14.2% في عام 2021 إلى 12.6% في عام 2024، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر في 2025 ليلبلغ 12.5%. ورغم انخفاض معدلات البطالة في صفوف الذكور كما في صفوف الإناث مع مرور الوقت، إلا أن المرأة لا تزال تعاني من مستويات بطالة أعلى نسبيا في العديد من المناطق، لا سيما في الاقتصادات النامية. وبصورة عامة، تعكس أسواق العمل مستويات جيدة من المرونة في ظل أوجه عدم اليقين التي تهيمن في العالم، لكن رغم ذلك تبقى الحاجة قائمة لمزيد من الجهود المستدامة لضمان انتعاش شامل، لا سيما لصالح النساء والشباب.

الأسعار والتضخم

ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 33.7% في عام 2022، وذلك بسبب حالات الانقطاع في الإمدادات في فترة ما بعد جائحة كورونا وأيضا بسبب التوترات الجيوسياسية. وأعقب هذا الارتفاع في الأسعار انخفاض حاد بنسبة 23.3% في عام 2023، مع انخفاض طفيف بنسبة 0.5% في عام 2024. ويتوقع أن تتراجع أسعار السلع بنسبة

1.1% في 2025 ونسبة 2.3% في 2026. ومع ما تندر به الإجراءات الجمركية الجديدة وأوجه عدم اليقين في الساحة الجيوسياسية من تقلبات جديدة في السوق، فإن التضخم يواصل انخفاضه على نحو مستقر. فقد انخفض حجم التضخم العالمي إلى 5.6% في عام 2024، بعد أن كان في نطاق 6.6% عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر خلال عام 2025 ليبلغ 4.2% و 3.6% في عام 2026. وفي البلدان النامية، انخفض حجم التضخم من معدل 8.0% إلى 7.7% في 2024، في حين أن الاقتصادات المتقدمة شهدت تراجعاً أكثر جلاءً، إذ انخفض التضخم من 4.6% إلى 2.6%. وبالتطلع إلى المستقبل، من المتوقع أن يواصل التضخم العالمي مساره التنافلي، مدعوماً بالطلب المحدود والاستجابات القوية للبنوك المركزية على مستوى السياسات.

التجارة الدولية

تقلص حجم التجارة العالمية في عام 2023، إذ انكمشت تجارة السلع بنسبة 0.8% ولم يسجل نمو في إجمالي التجارة في السلع والخدمات سوى بنسبة 1.0%. لكن رغم هذه البيئة المتسمة بعدم الاستقرار، يتوقع أن يتعافى قطاع التجارة تدريجياً، مع توقع نمو التجارة في السلع بنسبة 2.9% في عام 2024 و 1.1% في عام 2025، وفي نفس الوقت من المتوقع أن يزيد حجم التجارة في السلع والخدمات معاً بنسبة 3.8% في 2024 و 1.7% عام 2025. وعلى الرغم من التوصل إلى تسوية مؤقتة بشأن معدلات التعريفات الجمركية الجديدة بين الصين والولايات المتحدة في مايو 2025، التي تضمنت مع تأجيل مسألة رفع التعريفات الجمركية على نطاق واسع لمدة 90 يوماً حتى أغسطس، بعد تصعيد في الحرب التجارية بين البلدين في شهر أبريل، إلا أن هذه التعريفات الجمركية لا تزال تفرض وقعها بشكل كبير وتشكل مصدر خطر كبير. ولهذه التدابير تداعيات طالت جميع الشركاء التجاريين تقريباً، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في حين تشير التحذيرات الأخيرة من الإدارة الأمريكية والتحديات القانونية القائمة إلى استمرار حالة عدم اليقين وفقدان الثقة في سوق التجارة العالمية.

ميزان الحساب الجاري

بلغ حجم ميزان الحساب الجاري العالمي 518.6 مليار دولار أمريكي في 2024. وسجلت البلدان المتقدمة فائضاً بلغ قدره 102.9 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت مجموعة البلدان النامية فائضاً بنحو 415.7 مليار دولار. وبحلول عام 2025، كان من المتوقع أن ينزل ميزان الحساب الجاري العالمي لـ 53.8 مليار دولار، مع تسجيل البلدان المتقدمة لعجز قدره 71.1 مليار دولار وتراجع حجم فائض البلدان النامية إلى 124.9 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات الخاصة لعام 2026 إلى زيادة في رصيد الحساب الجاري العالمي إلى 96 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل فائض في كل من البلدان المتقدمة (56.8 مليار دولار) والبلدان النامية (39.2 مليار دولار). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من المتوقع أن تحقق البلدان المتقدمة عجزاً بنسبة 0.1% في 2025، بعد أن كان الفائض بنسبة 0.2% في 2024. وبالمقابل، من المتوقع أن يتراجع الفائض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية إلى 0.3% في 2025، بعد أن كان في حدود 0.9% في 2024، ويزيد تراجعاً في 2026 ليبلغ 0.1%.

الاستثمار الأجنبي المباشر

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) في 2024 بشكل طفيف بنحو 4%، ليبلغ حجمه 1.51 تريليون دولار أمريكي بعد أن كان في حدود 1.45 تريليون دولار في عام 2023. لكن بالرغم من هذا النمو المعتدل، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشهد مستويات معينة من التقلب، لا سيما في الاقتصادات النامية، التي استأثرت بحصة 42% من إجمالي التدفقات، وهذا الرقم يمثل تراجعاً عن معدل 55.5% المسجل عام 2020. وتعكس الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر مستويات متفاوتة من منطقة لأخرى. فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً بنسبة 12.1% في تدفقات الاستثمار، في حين أن البلدان النامية سجلت تراجعاً بنسبة 6.1%. واجهت الصين انخفاضاً كبيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر قدر بنسبة 29%، في حين سجلت أمريكا الشمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، زيادة بنسبة 22.6%، بفضل عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات والاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة. وبهذا تعد الولايات المتحدة الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وذلك لجذبها ما يناهز 278.8 مليار دولار أمريكي، وتلها سنغافورة ثم هونغ كونغ. وتعكس أنماط الاستثمار وجود تفاوت بين الاستثمار الصناعي وتطوير البنية التحتية. وكانت الاستثمارات التأسيسية حاضرة بقوة في كل من الهند والإمارات العربية المتحدة، في حين أن تمويل المشاريع الدولية ظل متمركزاً في الأسواق الناضجة وبعض الأسواق الناشئة.

الرصيد المالي

بلغ مستوى العجز المالي في البلدان المتقدمة في 2024 نسبة 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يتقلص ليبلغ 4.3% خلال عام 2025 ويزيد تقلصاً لما يقارب 3.9% في 2026. وفي المقابل، من المتوقع أن تتفاقم مستويات العجز المالي في البلدان النامية، حيث قد ترتفع من معدل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 6.1% في عام 2025، قبل أن تتحسن بشكل طفيف إلى 5.9% في عام 2026. وهذه التحديات المالية المستمرة مردها إلى حد كبير تزايد مستوى الإنفاق على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والدفاع وجهود التخفيف من آثار تغير المناخ. ولا شك أن هذه الضغوط الهيكلية في الإنفاق تعرقل نوعاً ما الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، لا سيما في ظل تباطؤ نمو الإيرادات في العديد من الاقتصادات النامية.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو الاقتصادي

بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالأسعار الحالية، 9.2 تريليون دولار أمريكي في 2024، بمعدل أعلى بنسبة ضئيلة (3.3%) عن الرقم المسجل في العام السابق. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024، على منوال العام السابق. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الحصة لتصل إلى نسبة 8.2% عام 2025. ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان

المنظمة 28.1 تريليون دولار في 2024، ويتوقع أن تبلغ قيمته 29.8 تريليون دولار في 2025. وبهذه القيم، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2024، على منوال العام السابق كذلك.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بحكم النمو المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2024. لكن الزيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لم تكن بالمستوى الكافي نتيجة للنمو الضعيف في الإنتاجية. فمن حيث الدولار الأمريكي، زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.9% مقارنة بالعام السابق، وبلغ حجمه 13.941 دولار أمريكي، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير لأداء البلدان المتقدمة حيث زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% ليبلغ حجمه 58.626 دولارا أمريكيا. وسجلت بلدان المنظمة نموا بمعدل 3.5%، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.624 دولارا أمريكيا في 2024، بعد أن كان في حدود 4.469 دولارا في 2023. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 7.564 دولارا أمريكيا، محققا زيادة قدرها 3.0% خلال الفترة نفسها. وبهذا بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مستويات متدنية، وزادت الفجوة نوعا ما في 2024.

النمو الاقتصادي

في عام 2024، بلغ متوسط معدل النمو في مجموعة بلدان المنظمة 3.5%، وهو ما يكافئ المعدل المسجل في العام السابق. ومن المتوقع أن ينخفض قليلا ليصل 3.4% في 2025، قبل أن يعاود الارتفاع لمعدل 4.0% في 2026. ومع ذلك، يبقى معدل النمو في مجموعة بلدان المنظمة أدنى من المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2019 (فترة ما قبل جائحة كوفيد-19)، حيث بلغ 4.4%. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الذي سجلته بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2024 كان أعلى من المتوسط العالمي. وكانت غيانا، بمعدل نمو بلغ 43.6%، أسرع الاقتصادات نموا على مستوى العالم في 2024. وكانت النيجر، بمعدل نمو مزدوج الرقم بلغ 10.3%، ثاني أسرع الاقتصادات نموا في العالم. كما حلت قيرغيزستان وطاجيكستان ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم خلال العام ذاته، بمعدلات بلغت 9.0% و 8.4% على التوالي.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة حسب القطاعات

تشير أحدث البيانات المتاحة بخصوص عام 2023 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة كبيرة من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتقدر هذه الحصة بنسبة 10.0%، وهي حصة أكبر أيضا من نظيرتها في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.3%). وتعد حصة الصناعة غير التحويلية أعلى بكثير في مجموعة بلدان المنظمة مقارنة ببقية العالم، ومرد ذلك إلى حد كبير انتشار الصناعات الاستخراجية للوقود الأحفوري في العديد من

بلدان المنظمة. فقد سجلت الصناعة غير التحويلية في مجموعة بلدان المنظمة متوسطا بلغ 23.3% في 2023 بعد أن تراجع عن معدل 27.4% المسجل عام 2010 إلى معدل 19.5% في 2020 وهو الأدنى على الإطلاق. وفي عام 2023، استأثر قطاع التصنيع بحصة 16.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من نظيره في مجموعة البلدان المتقدمة (13.0%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (21.7%). ويواصل قطاع الخدمات تأدية دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويساهم بحصة متوسطها 50.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. مع ذلك تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستأثر بثلاثة أرباع (76.5%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 57.0% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 67.8% على الصعيد العالمي.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: النفقات

لحدود عام 2023، واصلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية استثنائها بأكثر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم. فقد بلغت حصتها 55.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (50.6%)، لكنه أقل من الحصة المسجلة في البلدان المتقدمة (59.9%). وبلغت حصة نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة (13.2%) مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. وبلغ متوسط حصة إجمالي تكوين رأس المال 28.1% بالنسبة لبلدان المنظمة، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة. وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات استثنائها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المنظمة 36.3% و 34.2%، على التوالي.

سوق العمل

في 2024 كانت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أقل بكثير من النسب المسجلة في باقي بلدان العالم، وهذا ما يعكس استمرار القصور في الانتفاع من اليد العاملة في مجموعة بلدان المنظمة. وارتفعت هذه النسبة في بلدان المنظمة ارتفاعا طفيفا من 55.5% في 2023 إلى 55.6% في 2024. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة ستظل شبه مستقرة خلال فترة 2025-2026، مع بقائها أعلى من المستويات المسجلة في فترة ما قبل جائحة كورونا ولكن أدنى من المستوى المسجل في 2024. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، زاد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بنحو 300 ألف شخص (0.7%). وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 42.3 مليون شخص. وعلى الرغم من هذه الزيادة، تراجع نصيب المجموعة من إجمالي عدد العاطلين في العالم من 22.9% في 2023 إلى 22.8% في 2024. وفي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الخاصة بعام 2025 إلى زيادة طفيفة (0.8%) في المعدل العالمي للبطالة، من المتوقع أن تشهد مجموعة بلدان المنظمة زيادة بنسبة 2.3%، وبذلك يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 43.3 مليون

شخص، وهو ما يمثل 23.1% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم. واستقر معدل البطالة في مجموعة بلدان المنظمة في الآونة الأخيرة في حدود 5.3% بعد انخفاض من ذروته البالغة 6.7% في عام 2020، ويبقى بذلك أعلى من المتوسطات العالمية.

التضخم

في 2024 تراجع معدل التضخم في أسعار المستهلك في جميع أنحاء العالم بعد أن ارتفع لمستويات قياسية في 2022. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفض مستوى التضخم بمعدل هامشي فقط ليبلغ 16.6% في 2024 بعد أن كان في حدود 16.6% في 2023. وبحكم تراجع معدل التضخم إلى 2.6% في البلدان المتقدمة و 5.3% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبلغ المتوسط العالمي 5.7%، ظل متوسط بلدان المنظمة مرتفعاً جداً في 2024. وتشير التقديرات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر في عام 2025. وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدلات التضخم السنوي في 2024، بلغ حجمه 176.8%، وهو ثالث أعلى معدل على مستوى العالم. وبعد السودان مباشرة هناك تركيا (58.5%) وفلسطين (52.9%) ولبنان (45.2%) واليمن (33.9%). وتكمل كل من مصر ونيجيريا وإيران وسيراليون وباكستان ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى المستويات على صعيد المنظمة.

التجارة الدولية

تجارة السلع

شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024 زيادة في حجم الصادرات والواردات مقارنة بالعام السابق. حيث زادت الصادرات بنسبة طفيفة بلغت 3.1%، لترتفع من 2.5 تريليون دولار أمريكي في 2023 إلى 2.6 تريليون دولار في 2024. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة في الصادرات العالمية بشكل طفيف، من 10.5% إلى 10.6% في نفس السنوات. وبالمقابل، شهد حجم واردات السلع نمواً بنسبة 9.0%، وبلغ بذلك 2.7 تريليون دولار أمريكي في 2024، مقارنة بقيمة 2.5 تريليون دولار في 2023. وهذا ما ساهم في رفع حصة بلدان المنظمة من إجمالي الواردات العالمية، حيث زادت من 10.3% في 2023 إلى 11.0% في 2024. ورصد اتجاه مماثل في حصة بلدان المنظمة في تجارة السلع في البلدان النامية، حيث تراجعت حصتها من الصادرات بشكل طفيف من 24.6% في 2023 إلى 24.5% في 2024، بينما ارتفعت حصتها من الواردات من 26.0% إلى 27.0% خلال الفترة ذاتها.

التجارة في الخدمات

خلال السنوات الخمس الماضية، أخذت قيمة التجارة في الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ترتفع وتيرة مستمرة. ففي عام 2024، بلغت صادراتها من الخدمات 689 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 8.6% عن معدل 635 مليار دولار في عام 2023. غير أن حصة مجموعة بلدان المنظمة من إجمالي الصادرات العالمية للخدمات قد انخفضت بمقدار 0.1 نقطة مئوية، أي من نسبة 8.0% في 2023 إلى 7.9% في 2024، وذلك على الرغم من الزيادات المتتالية المسجلة خلال الفترة ما بين 2020 و 2023. وعلى صعيد

الواردات، زادت واردات بلدان المنظمة من الخدمات بنسبة 5.2%، إذ ارتفعت من 675 مليار دولار في 2023 إلى 712 مليار دولار في 2024، في حين تراجعت حصتها من إجمالي الواردات العالمية للخدمات من 9.1% إلى 8.9% خلال الفترة ذاتها.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

زاد حجم صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 5.2%، أي من 467 مليار دولار أمريكي عام 2023 إلى 491 مليار دولار في 2024. ومع الزيادة الطفيفة بنسبة 0.1 نقطة مئوية في صادرات بلدان المنظمة إلى بقية بلدان العالم، ارتفعت حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة بصورة أكبر، بنسبة 0.4 نقطة مئوية، أي من 18.8% في عام 2023 إلى 19.2% في 2024. وعلى صعيد بلدان المنظمة، كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر جهة مصدرة لباقي البلدان الأعضاء في 2024، بقيمة صادرات بلغت 85.0 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 17.3% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (82.1 مليار دولار، 16.7%) وتركيا (69.9 مليار دولار، 14.2%) وإندونيسيا (33.4 مليار دولار، 6.8%) ثم ماليزيا (32.5 مليار دولار، 6.6%). واستأثرت البلدان الثلاثة ذات أكبر الأرقام لوحدها بحوالي نصف (48.3%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، وبلغت هذه الحصة مستوى عال تمثل في 78.3% بالنسبة للبلدان العشر المصدرة لقائمة أكثر بلدان المنظمة تصديرا في اتجاه باقي الأعضاء، ويشمل ذلك نيجيريا ومصر وقطر وعمان والعراق. وفيما يتعلق بالواردات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مستورد من باقي البلدان الأعضاء عام 2024. بحيث بلغ إجمالي وارداتها من البلدان الأعضاء الأخرى 99.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 18.9% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من تركيا (42.8 مليار دولار، 8.2%) والمملكة العربية السعودية (40.9 مليار دولار، 7.8%) وماليزيا (37.9 مليار دولار، 7.2%) ثم إندونيسيا (25.9 مليار دولار، 4.9%).

ميزان الحساب الجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2024 فائضا في الحساب الجاري بلغ قدره 82 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة 119 مليار دولار في العام الذي قبله. كما تراجع حجم الفائض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.3% المسجلة في 2023 إلى 0.9% في 2024. وبالتطلع إلى المستقبل، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تسجيل عجز بقيمة 43 مليار دولار أمريكي في عام 2025، أو ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2024 (49 مليار دولار)، فيما سجلت مصر أكبر مستويات العجز (20.8 مليار دولار). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 29.5% في الكويت، بينما بلغ العجز أعلى مستوياته في قرغيزستان بنسبة 31.1%.

الرصيد المالي

بلغ متوسط مستويات العجز الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، بعد أن كان في حدود 2.1% في 2023. وهذه الزيادة نتجت أساساً عن ارتفاع طفيف للنفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم يطرأ أي تغيير على الإيرادات. وتشير التقديرات القائمة في الوقت الراهن بخصوص 2025 إلى إمكانية استمرار نفس النسق، إذ من المتوقع استمرار ارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات وتوسع نطاق العجز ليبلغ 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى البلدان، شهد 24 بلداً من أصل 54 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها البيانات تحسناً في رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 مقارنة بالعام الذي قبله. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد البلدان التي سجلت فائضاً من تسعة بلدان في عام 2023 إلى عشرة بلدان في عام 2024.

المالية الدولية

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 210 مليار دولار أمريكي في 2024، وهو رقم يجسد زيادة بنسبة 27.3% عن مبلغ 165 مليار دولار في 2023. ونتيجة لذلك، كما ارتفعت حصة بلدان المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 11.3% عام 2023 إلى 13.9% في 2024. وعلى نفس النسق، ارتفعت حصتها من إجمالي التدفقات الواردة للبلدان النامية إلى 33.2% في 2024، بعد أن كانت في حدود 24.5% عام 2023. وخلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين 2020 و 2024، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة بنسبة 21.9% لتصل إلى 2.6 تريليون دولار أمريكي، بينما زادت بنسبة 39.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 20% في البلدان المتقدمة. وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبياً من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2024 (5.1%) بالمقارنة مع عام 2020 (5.2%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الحصة الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ بلغت هذه الحصة 76.2% في 2024.

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 98.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل نسبة 4.6%، ليبلغ 2235 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بمبلغ 2136 مليار دولار المسجل في عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة جميع مكونات إجمالي رصيد الدين الخارجي، باستثناء استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي. فقد بلغ حجم الدين قصير الأجل 413 مليار دولار أمريكي في 2023، بزيادة قدرها 31 مليار دولار، أو زيادة بنسبة 8.1% مقارنة بالعام السابق، ونتيجة لذلك زادت حصته من إجمالي رصيد الدين الخارجي من 17.9% إلى 18.5% خلال هذه الفترة. وبلغ إجمالي رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الديون العامة والديون المضمونة من قبل الحكومة والديون الخاصة بدون ضمانات، 1.705,4 مليار دولار أمريكي في

2023، بزيادة قدرها 68.3 مليار دولار أمريكي أو 4.2% عن عام 2022، وهو ما يمثل 76.3% من إجمالي رصيد الديون الخارجية، بانخفاض طفيف عن 76.6% المسجلة في العام السابق. وتراجع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي بمقدار 610 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 0.5%، ليبلغ حجمه 116.3 مليار دولار، وهو بذلك يبقى المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة.

الاحتياطيات الدولية

بعد زيادة إجمالي الاحتياطيات الدولية بنسبة 4.8% ليبلغ حجمها بذلك 14.7 تريليون دولار أمريكي في 2023، تراجع هذا الإجمالي إلى 14.2 تريليون دولار أمريكي في 2024 ليسجل انخفاضا قدره 558 مليار دولار أو ما يمثل نسبة 3.8% مقارنة بالعام الذي قبله. واستأثرت البلدان النامية بأكثر من أربعة أخماس (82.6%) من إجمالي التراجع في الاحتياطيات العالمية، حيث انخفضت احتياطياتها بمقدار 460.8 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 5.5%، لتصل إلى 8 تريليون دولار في 2024. وفي البلدان المتقدمة، تراجعت الاحتياطيات بمقدار 97.2 مليار دولار أمريكي، أو 1.5%، لتصل إلى 6.2 تريليون دولار أمريكي. وتشير بيانات عام 2024 المتاحة بشأن مجموعة من 33 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، التي تستأثر مجتمعة، لزيادة بنسبة 7% في الاحتياطيات العالمية، وبذلك يرتفع حجمها من 1.77 تريليون دولار أمريكي في 2023 إلى 1.88 تريليون دولار.

المساعدة الإنمائية الرسمية

تشير أحدث البيانات المتاحة أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في 2023 بلغ ما يناهز 243 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل مسجل لها على الإطلاق، بزيادة قدرها 13.4 مليار دولار، أو ما يعادل 5.9%، مقارنة بالعام الذي قبله. وزاد حجم التدفقات المسجلة على مستوى فرادى البلدان بنسبة 11.1% وبلغت قيمتها 168.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما يمثل 69.2% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وزاد حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.3%، ليبلغ بذلك 72.3 مليار دولار في 2023 مقارنة بحجمها في 2022 البالغ 69.3 مليار دولار. وحظيت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحصة أقل من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى فرادى البلدان النامية في عام 2023 (43%) مقارنة بالعام السابق (45.8%).

التحويلات الشخصية

بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2023 ما يناهز 823 مليار دولار أمريكي على المستوى العالمي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 3.6% عن مبلغ 794 مليار دولار المسجل في العام السابق. لكن التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعت بنسبة 7.4% أو ما يعادل 15 مليار دولار أمريكي، ليصبح قدرها 184 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى تقلص حصة هذه البلدان في الإجمالي العالمي لتدفق التحويلات في 2023 وباتت تمثل 22.4%، بعدما كانت الحصة مستقرة في حدود 25% على مدى السنوات الأربع السابقة.

تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصادات في العالم والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تداعيات التعريفات الجمركية على الاقتصادي الكلي العالمي

يعد التحول في السياسات التجارية والجمركية للولايات المتحدة في مطلع عام 2025 الشكل الأبرز للتدخل في طبيعة التجارة الدولية منذ عقود من الزمن، وهذا ما أفضى إلى إعادة تشكيل رسم ملامح الشراكات التجارية العالمية. فمن المتوقع أن يكون للتعريفات الجمركية المفروضة تبعات كبيرة على المؤشرات الاقتصادية العالمية والوطنية - بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتضخم - وذلك من خلال التأثير على مستوى الطلب والأسعار وقيم العملات والاستثمار.

تعرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتجارة مع الولايات المتحدة

ترتبط الولايات المتحدة علاقات تجارية متوسطة الحجم ومتنامية ببلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذ زادت الصادرات بشكل مطرد على مدى السنوات الثلاث الماضية، في حين أن الواردات سجلت درجة معينة من التقلب، مما قد يخلق ديناميكيات جديدة في المفاوضات التجارية الثنائية، خاصة في ظل نظام التعريفات الجمركية الجديد للولايات المتحدة. وتتميز هذه العلاقة التجارية أيضا بوجود أوجه لعدم التوازن، سواء في معدلات العجز أو الفائض، وتركز في مجموعة فرعية من البلدان. وإلى جانب الهشاشة الممكنة تجاه التغيرات في السوق التجارية (التعرض التجاري) بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على السوق الأمريكية، فإن الهشاشة على مستوى المنتجات والقطاعات يبقى أمرا وشيكا. وبشكل تطبيق التعريفات الجمركية الأمريكية التي تتجاوز 10% على الواردات من عدة دول أعضاء مخاطر محددة ولكنها كبيرة، بالنظر إلى التركيز العالي للمنتجات والاعتماد الاستراتيجي على الصادرات الذي يربط العديد من هذه البلدان مع السوق الأمريكية. فالقطاعات الرئيسية تشهد تركيزا شديدا، إذ تستأثر فئات قليلة من السلع مثل المعدات الكهربائية والمعادن والوقود والنفط والملابس بالحصة الأكبر من التجارة، مما يعني مستوى عال من التأثير من الرسوم الجمركية.

التداعيات على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي عبر الصين وسلاسل التوريد العالمية

تفرض زيادة التعريفات الجمركية على الصين تهديدات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي الوقت ذاته تتيح فرصا هائلة أمامها، لأنها أكبر شريك تجاري للكتلة. يمكن لاقتصادات المنظمة أن تستفيد من تحويل مجرى التدفقات التجارية، خاصة مع توجه المستوردين الأمريكيين إلى أسواق بديلة لتعويض السلع الصينية التي فرضت عليها تعريفات جمركية كبيرة. كما من شأن مصدري المنسوجات والإلكترونيات والسلع الأساسية القائمة على الموارد أن يحظوا بحصة من السوق، شريطة تلبية متطلبات الجودة والتكلفة. لكن ارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية قد يدفع المصدرين الصينيين إلى تحويل مسار السلع إلى أسواق أخرى. وهذا يزيد من حدة المنافسة بالنسبة للمصنعين المحليين، وفي ذلك أثر على فرص العمل في المصانع كثيفة العمالة في البلدان الأعضاء.

قنوات الاقتصاد الكلي والتداعيات على مختلف القطاعات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أدت أزمة التعريفات الجمركية إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكي، وهذا ما أضعف باقي العملات وأفضى إلى ارتفاع أسعار الواردات. وتواجه الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد ضغوطا تضخمية قد تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية وبالتالي الدخول في دوامة من ارتفاع الأجور والأسعار، في حين أن تراجع معدل الصادرات والضغوط على الأسعار قد تفضي إلى إجهاد المالية العامة، لا سيما في البلدان المثقلة بالديون التي تحتاج لتوفير حماية للفئات السكانية الهشة. ومن شأن إعادة هيكلة التجارة العالمية أن تفضي إلى تحقيق ميزة تنافسية لصالح بعض الاقتصادات من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن المستثمرين يبحثون عن خيارات بديلة لتوريد الإمدادات وإنشاء مرافق إنتاج جديدة. والطلب على الموارد الحيوية، الذي يحفز الطلب المرتفع على الطاقة المتجددة، قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تزخر بهذه الموارد. والإعلان عن التعريفات الجمركية الجديدة وتفعيلها لاحقا أفضى إلى جو من الضبابية وعدم اليقين في مجال التجارة العالمية والسياسات الاقتصادية. وفي الغالب لا يتم الالتفات للتداعيات المترتبة عن حالة عدم اليقين هذه على توقعات الأعمال وقرارات الاستثمار. وسجل مؤشر حالة عدم اليقين في السياسات التجارية (TPU) ومؤشر عدم اليقين على مستوى السياسة الاقتصادية العالمية (GEPU) ارتفاعا كبيرا في أعقاب الإعلان عن التعريفات الجمركية الجديدة في أبريل 2025.

التداعيات على السياسات وسلاسل الاستجابات الاستراتيجية

للتعامل مع أوجه عدم اليقين القائمة وتداعيات التعريفات الجمركية الأمريكية، من الضروري اعتاد آليات استجابة منسقة وتطلعية على مستوى السياسات، تكون قائمة على التنوع والإصلاح الهيكلي والتعاون الإقليمي، من أجل التخفيف من المخاطر الممكنة وضمان مكاسب اقتصادية مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، لكي تنجح الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التصنيع والمعادن الحيوية، يتعين عليها تقديم حوافز تتسم بالشفافية، والاستثمار في البنية التحتية وتنمية المهارات، وضمان استقرار السياسات. كما من شأن العمل المشترك على صعيد منظمة التعاون الإسلامي تعزيز قوة التفاوض وبناء المرونة.



الفصل الأول

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق



يشهد العالم في وقتنا الحاضر تقلبات وعدم يقين وتعقيدات وعدم وضوح معالم المستقبل. فمنذ فبراير 2025 أدت الرسوم الجمركية الأمريكية، التي هدفها الرئيسي هو التقليل من مستوى عجز التجارة في السلع في البلد، إلى إحداث حالة جديدة من عدم اليقين في المشهد التجاري العالمي. في حين أن هذه التعريفات الجمركية تستهدف الصين في المقام الأول، ورغم توصل الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق مؤقت بشأنها، إلا أنه من المتوقع أن تظل تداعياتها جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذه التعريفات، التي تتراوح بين 10% و 145%، تؤثر بشكل مباشر على واردات السلع من جميع البلدان والمناطق تقريبا، وهذا ما يعكس حجم النطاق المحتمل للتعرض. ففي أبريل 2025، ارتفع المعدل على مؤشر عدم اليقين العالمي إلى أربعة أضعاف المعدل المسجل في أبريل 2024، ما يبرز الارتفاع غير المسبوق في حالة عدم اليقين المرتبط بالتجارة.

توجت هذه التطورات بسلسلة من الإجراءات كرد فعل وإدخال مزيد من التغييرات في السياسات التجارية. ففي 12 مايو، اتفقت الصين والولايات المتحدة على تخفيض مؤقت لنسبة التعريفات الجمركية (90 يوما) المفروضة بعد التصعيد في الحرب التجارية الذي حصل في 02 أبريل. كما أجلت الولايات المتحدة موعد الرفع الشامل للتعريفات الجمركية إلى 01 أغسطس. لكن الإدارة الأمريكية وجهت تحذيرا لبعض الشركاء التجاريين في إعلاناتها الأخيرة بشأن احتمالية فرض تعريفات جمركية قد تكون أعلى من تلك المقترحة في أبريل. هناك تحديات قانونية قائمة فيما يتعلق باستخدام قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية لتبرير هذه التعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، وراعت اعتماد مشروع القانون الكبير الجميل (OBBBA) في يوليو صورة واضحة بخصوص السياسة المالية الأمريكية قصيرة الأجل، ولكنه أثار أيضا مخاوف بشأن الاستدامة المالية طويلة الأجل (IMF, 2025d).

وعلى هذا الأساس، يقدم هذا الفصل استعراضا شاملا لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية، بناء على ما توصلت إليه عدد من المنظمات الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والأمم المتحدة (UN)، ومنظمة العمل الدولية (ILO).

النمو الاقتصادي

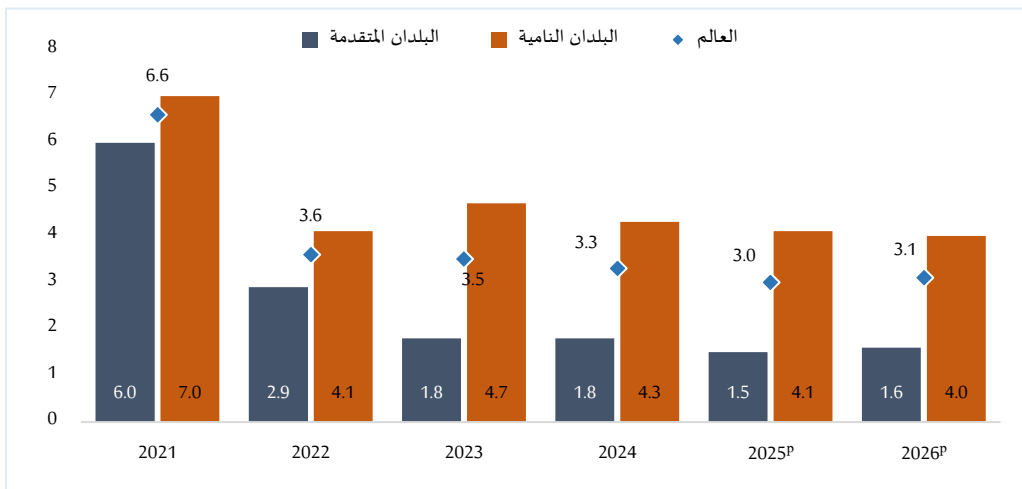
تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي بعد الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة

هناك الكثير من التحديات التي تلقي بظلالها على الآفاق الاقتصادية العالمية. كان لحالة عدم اليقين على مستوى السياسات والنزاعات الجمركية المستمرة، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، دور في تراجع الزخم الاقتصادي في عام 2025. ويتوقع أن يكون للصراعات الجيوسياسية، مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا وهجمات إسرائيل على غزة وإيران، إلى جانب التداعيات الإقليمية لذلك، أثر كبير على عملية انتعاش الاقتصاد العالمي التي يشهدها العالم بعد جائحة كوفيد، ما قد يفضي إلى مفارقة حالة عدم الاستقرار. وفي مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، هناك توترات قائمة في بعض البلدان وتهدد الاستقرار الإقليمي، مثل الوضع القائم بين باكستان وأفغانستان، وباكستان والهند، إلى جانب النزاعات المستمرة في السودان وفلسطين وإيران وسوريا والعراق واليمن ولبنان.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن نهج تشديد السياسات النقدية الذي اعتمدته البنوك المركزية أن يكون سببا في تقييد قدرة القطاع المالي على النمو وتنتج عن ذلك من تفاقم أوجه الهشاشة في القطاع المصرفي خلال فترة 2023-2024 (IMF, 2023a; IMF, 2023b). وزيادة إلى ذلك، يبقى ارتفاع مستويات الديون السيادية مصدر قلق كبير، لا سيما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا باختلال التوازن في القطاع المالي، وهو تداخل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار الأزمات الاقتصادية. ومما يزيد من هذا الضغط أن موجة التضخم العالمية التي بدأت في عام 2021 لا تزال تتردد أصدائها في جميع الأسواق المالية، ما يجعل أوجه الهشاشة القائمة تزداد تفاقمًا (IMF, 2025b).

في أعقاب التعافي الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2021 بعد تخفيف القيود المفروضة للسيطرة على فيروس كوفيد-19، شهد العالم انتعاشا قويا، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل 6.6%. لكن لا بد من التعامل بحذر كبير في تحليل هذا التعافي السريع، وذلك بسبب تأثير القاعدة في المقام الأول. فقد نتج عن التراجع الشديد في الإنتاج الذي شهده العالم في 2020 نشأة قاعدة مقارنة من المستوى المنخفض وتأجيل كبير لإنتاج الإحصاءات، وهذا ما أدى إلى تضخم معدلات النمو على أساس سنوي في عام 2021 (United Nations, 2021). ومع عودة تأثير القاعدة لنسقه الطبيعي في 2022، عادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمستويات ما قبل بداية تفشي الجائحة. فقد شهد عام 2022 تسجيل معدل نمو معتدل بلغ 3.6%، وتلاه انكماش طفيف إلى 3.5% في عام 2023 و3.3% في 2024. ووفقا لتحديث شهر يوليو 2025 لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي 3.0% في عام 2025 و3.1% في عام 2026. ويزيد حجم التوقعات لعام 2025 بنسبة 0.2 نقطة مئوية عن التوقعات المرجعية الواردة في تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر في أبريل 2025، وتزيد التوقعات بنسبة 0.1 نقطة مئوية بالنسبة لعام 2026 (IMF, 2025d) (الشكل 1.1).

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (WEO) لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025 وتحديث التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2025. ملاحظة: P = توقعات

في عام 2023، سجل تباطؤ ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة ومنطقة اليورو. فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة من 2.9% عام 2022 إلى 1.8% في 2023، وظل مستقرا على 1.8% في 2024. ويتوقع أن يتباطأ النمو في هذه الاقتصادات ليلبلغ 1.5% في 2025 قبل أن يرتفع إلى 1.6% في عام 2026. وفي منطقة اليورو، كان التراجع بحدة أكبر، أي من معدل 3.5% المسجل في 2022 إلى مجرد 0.5% في 2023. ووفقا لصندوق النقد الدولي، ساهمت نقاط الضعف المستمرة في قطاع الصناعات التحويلية الألماني بصورة كبيرة في هذا الانخفاض (IMF, 2024). وفي عام 2024، حصل تعاف بمعدل طفيف، حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.9% في منطقة اليورو (IMF, 2025a).

من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في منطقة اليورو 1.0% في 2025 و 1.2% في 2026. وخضعت توقعات عام 2025 للمراجعة بزيادة 0.2 نقطة مئوية من قبل صندوق النقد الدولي، ومرد ذلك في المقام الأول الأداء القوي لإيرلندا في الربع الأول من العام، الذي كان مدفوعا بزيادة حجم صادرات الأدوية إلى الولايات المتحدة ومنشآت الإنتاج الجديدة، على الرغم من أن أيرلندا تستأثر بحصة أقل من 5% من اقتصاد منطقة اليورو. وبدون هذا الأداء لإيرلندا، كانت المراجعة لتفضي لزيادة بمعدل 0.1 نقطة فقط. وبقيت توقعات عام 2026 كما هي دون تغيير، خاصة مع زوال التداعيات المرتبطة بالتصدير المبكر وعودة النمو إلى مستواه الطبيعي. ويتوقع أن تؤثر الزيادة في الإنفاق الدفاعي على النمو في السنوات اللاحقة، خاصة مع سعي البلدان نحو تحقيق المستويات المستهدفة بحلول عام 2035 (IMF, 2025d).

ووفقا لصندوق النقد الدولي (2025a)، يواصل مجال التصنيع في مواجهة صعوبات بسبب استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، في حين برز قطاع الخدمات كمحرك رئيسي للنمو. وهذا الوضع يساهم في خلق تفاوتات في الأداء الاقتصادي بين البلدان الأوروبية، خاصة فيما بين المعتمدة منها بشكل كبير على الصناعة التحويلية، مثل ألمانيا، وتلك التي تتمتع بقطاع خدمات قوي، مثل إسبانيا. وفي اليابان، حافظ الاقتصاد على درجة جيدة من المرونة في مواجهة السياسات المالية والنقدية المتشددة (OECD, 2025a). ويتوقع أن يرتفع معدل النمو من 0.2% المسجل عام 2024 إلى 0.7% في 2025 (IMF, 2025d).

تشهد البلدان النامية أنماطا متنوعة من النمو. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الاقتصادات نموا بنسبة 4.7% في عام 2023، لكنه سرعان ما تراجع إلى 4.3% في عام 2024. ومن المتوقع أن يستمر تراجع النمو في الاقتصادات النامية حتى يبلغ معدل 4.0% بحلول عام 2026. أما الاقتصاد الصيني فقد سجل نموا بنسبة 5% في 2024، ويتوقع أن ينزل إلى 4.8% في 2025 ويستمر في الانخفاض ليلبلغ 4.2% في عام 2026. وبحسب تحديث صندوق النقد الدولي في يوليو 2025، كان هناك زيادة في حجم توقعات النمو في الصين لعام 2025 بنسبة 0.8 نقطة مئوية، بفضل الحركة الاقتصادية الأقوى من المرتقب في النصف الأول من العام وأيضا بفضل الانخفاض الكبير في التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين. وكانت هناك زيادة في توقعات النمو في الصين حتى لعام 2026 بلغت نسبة 0.2 نقطة.

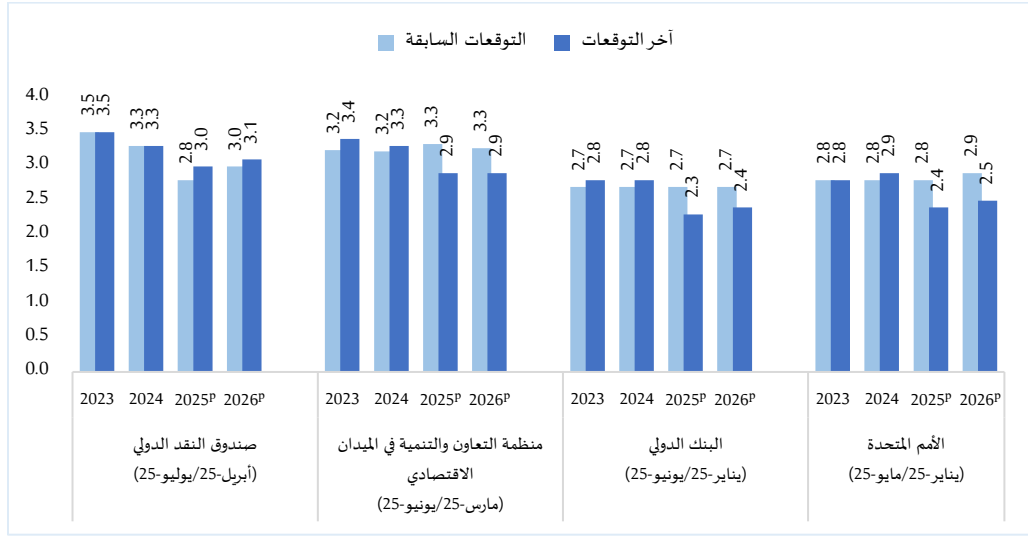
وتراجع النمو في الهند لمعدل 6.5% في 2024 بعد أن كان في حدود 9.2% في 2023. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الهند 6.4% في عامي 2025 و 2026، مع إدراج زيادة طفيفة بعد المراجعة بفضل البيئة الخارجية الأكثر ملاءمة مقارنة مع ما كان متوقعا سلفا (IMF, 2025a; IMF, 2025d). وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بلغ حجم النمو الاقتصادي 2.4% في عام 2024. ويتوقع أن يتراجع إلى 2.2% في 2025 ثم يتعافى مرة أخرى عام 2026 ويبلغ 2.4% (IMF, 2025a & IMF, 2025d). وحسب صندوق النقد الدولي (2025a)، في الوقت الذي شهد فيه النشاط الاقتصادي في المكسيك تراجعا مع اقتراب نهاية العام، حافظ النمو في البرازيل على زخمه وواصل الركود الاقتصادي الشديد في الأرجنتين تراجعه. ووفقا للبنك الدولي، سجلت البرازيل نموا في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.4% في عام 2024، وذلك بفضل الاستهلاك الثابت مدعوما بسوق العمل المزدهر والتحويلات المالية، وانتعاش الاستثمارات¹.

وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تبقى التحديات قائمة بسبب خفض مستويات إنتاج النفط والصراعات الإقليمية الجارية. فقد عدل صندوق النقد الدولي توقعات النمو في المملكة العربية السعودية لعام 2024 بخفض نسبة 0.9 نقطة مئوية، ويرجع ذلك في الأساس إلى طول فترة خفض إنتاج النفط. لكن من المتوقع أن يؤدي الإلغاء التدريجي لقرارات خفض الطوعي للإنتاج، بداية من أبريل 2025، إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تسجل المملكة العربية السعودية نموا بمعدل يصل إلى 3.6% في عام 2025 و 3.9% في 2026، بعد أن كان المعدل في حدود 2% في عام 2024. وعلى النطاق الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4% عام 2024، ومن المتوقع أن يتسارع أكثر ليلبلغ 3.4% عام 2025 و 3.5% في 2026 (United Nations, 2025; IMF, 2025a; IMF, 2025d).

وبالنسبة لبقا النمو في أفريقيا فتبقى مشوبة بعدم اليقين، ومرد ذلك إلى حد كبير النزاعات المسلحة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وأيضا عدم الاستقرار في الميزانيات الحكومية. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء 4.0% في 2024، ويتوقع أن يزيد قليلا بحلول عام 2026 ليلبلغ 4.3%. ووفقا لإصدار 2025 لتوقعات الاقتصاد العالمي (IMF, 2025a)، فقد خضعت توقعات النمو في بعض بعض الاقتصادات الكبرى في المنطقة لمراجعة، إذ تم خفض التوقعات الخاصة بنيجيريا لعام 2025 و 2026 بنسبتي 0.2 و 0.3 نقطة مئوية على التوالي، والسبب وراء ذلك في المقام الأول انخفاض أسعار النفط. لكن تحديث يوليو يعكس مراجعة تشمل زيادة طفيفة لمعدل النمو في نيجيريا. فقد سجل اقتصاد البلد نموا بنسبة 3.4% في عام 2024، لكن من المتوقع أن ينخفض إلى 3.2% بحلول عام 2026. وعلى نفس النحو، تم خفض توقعات النمو في جنوب أفريقيا بمعدل 0.5 نقطة مئوية بالنسبة لعام 2025 و 0.3 نقطة مئوية بالنسبة لعام 2026 في إصدار أبريل للتوقعات الاقتصادية العالمية. وتشير توقعات التحديث الذي أدرج في يوليو أن النمو في جنوب أفريقيا سيرتفع من 0.5% في عام 2024 إلى 1.3% بحلول عام 2026 (IMF, 2025d).

¹ <https://www.worldbank.org/en/country/brazil/overview>

الشكل 2.1.أ: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

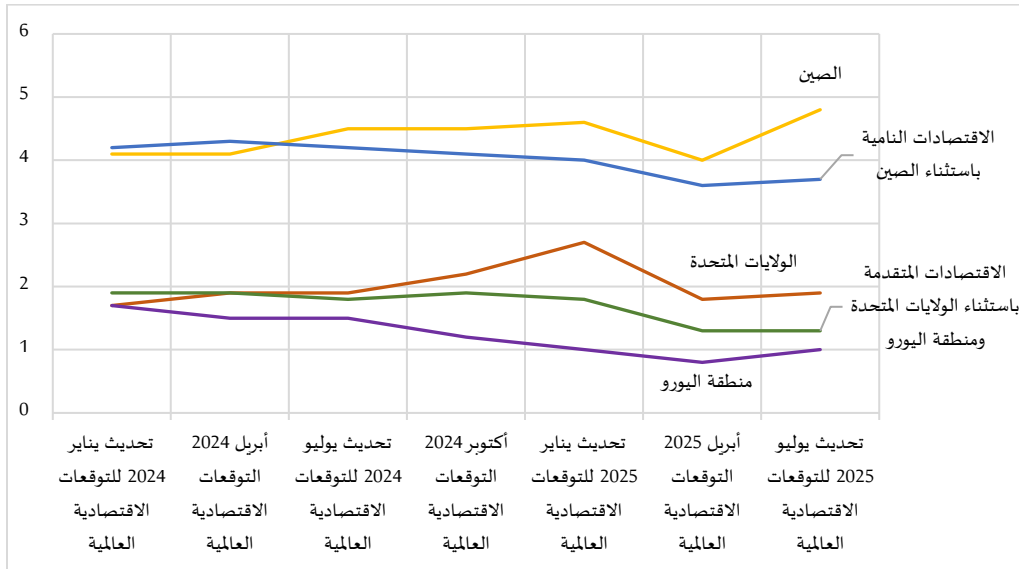


المصدر: المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تحديث أبريل ويوليو 2025؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي، يناير ويونيو 2024؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مارس ويوليو 2025؛ الأمم المتحدة، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، يناير ومايو 2025.

وعلى خطى صندوق النقد الدولي، رفعت كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي. ولكل مؤسسة مراجعات تعكس اتجاهات مختلفة عن باقي المؤسسات. فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لعام 2025 (بمقدار 0.2 نقطة مئوية) و 2026 (بمقدار 0.1 نقطة مئوية) مقارنة بتوقعاته في أبريل. وبالمقابل، خفضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توقعاتها للعامين بمقدار 0.4 نقطة مئوية. كما راجع البنك الدولي والأمم المتحدة تقديراتهما لعامي 2025 و 2026 بالخفض، وهذا يعكس وجود توقعات حذرة للنمو العالمي على المدى المتوسط. وعلى وجه التحديد، خفض البنك الدولي توقعاته لعامي 2025 و 2026 من 2.7% إلى 2.3% و 2.4% على التوالي، في أحدث تقرير له عن آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى نفس المنوال، يعكس تحديث الأمم المتحدة لشهر مايو 2025 مراجعة بخفض التوقعات بنسبة 0.4 نقطة مئوية للعامين مقارنة بتوقعاتها في يناير 2025 (الشكل 2.1.أ).

وبالنظر إلى مجموعات البلدان، يبرز تحديث شهر يوليو لتوقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي آفاقاً بمستويات متباينة بخصوص عام 2025. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، فقد حصلت مراجعة بزيادة طفيفة بالنسبة للولايات المتحدة إلى 1.9%، وهو ما يمثل تحسناً بعد انخفاض حاد في أبريل. وعلى العكس من ذلك، تحسنت التوقعات الخاصة بمنطقة اليورو بشكل طفيف فقط لتبلغ 1.0% بعد انخفاضها إلى 0.8%. وحافظت باقي الاقتصادات المتقدمة على استقرارها دون تغيير في معدل 1.3%. ومن ناحية أخرى، نت بين الاقتصادات الكبرى، حصل تحسن كبير في التوقعات الخاصة بالصين من 4.0% إلى 4.8%. لكن تبقى توقعات النمو بالنسبة للاقتصادات النامية الأخرى، عدا الصين، ضعيفة نسبياً، مع تسجيل زيادة طفيفة فقط من 3.6% إلى 3.7% (الشكل 2.1.ب).

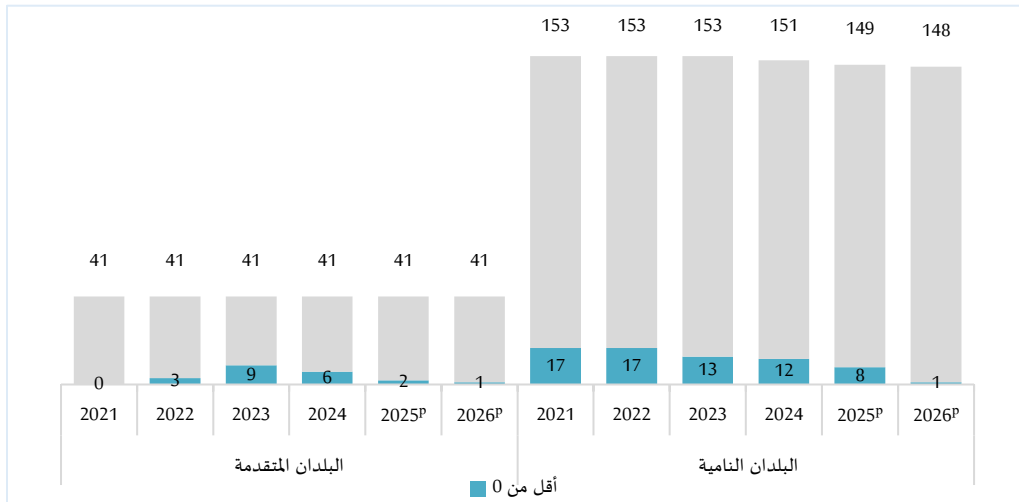
الشكل 2.1.ب: تحديثات 2025 لصندوق النقد الدولي بشأن توقعات النمو (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، تحديث يوليو 2025.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل منحنى تراجعي كبير في عدد الاقتصادات التي تشهد انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2023 و 2026، فقد سجل انكماش في 9 اقتصادات متقدمة و 13 اقتصاداً نامياً في 2023. وسجل تحسن في عام 2024، حين نزلت الأرقام إلى 6 و 12 اقتصاداً، على التوالي. وتشير التوقعات إلى أن هذا المنحى سيستمر، إذ من المتوقع أن يشهد اقتصاد واحد فقط من كل مجموعة نمواً سلبياً بحلول عام 2026 (الشكل 3.1).

الشكل 3.1: عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2025 وتحديث يوليو 2025 للتوقعات الاقتصادية العالمية. ملاحظة: P = توقعات

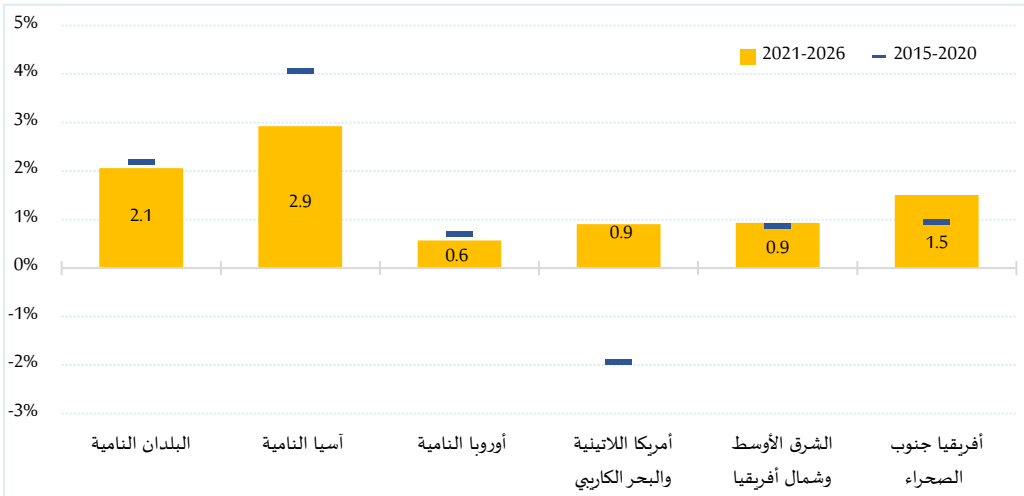
تباطؤ في مستوى التقارب في نصيب الفرد من الدخل في آسيا وأوروبا

شهدت البلدان النامية قبل بداية تفشي جائحة كوفيد نموًا قويًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا الوضع سمح بتسهيل التقارب في مستويات الدخل. فمنذ عام 2015 إلى غاية 2020، سجلت البلدان النامية متوسط نمو بفارق 2.2 نقطة مئوية أعلى من الاقتصادات المتقدمة، وكانت آسيا النامية في الصدارة بمعدل 4.1 نقاط مئوية. في المقابل، عانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من صعوبات كبيرة وسجلت فارقًا سلبيًا يقدر بنحو -1.9 نقطة.

لكن مع بداية تفشي جائحة كورونا، أخذت وتيرة التقارب في مستويات نصيب الفرد من الدخل تتباطأ. ووفقًا لسييرك (SESRIC, 2022)، كان لاختلال التوازن هذا أثر مباشر على مسار التعويض عما فات من فرص النمو. وبالنظر إلى فترة 2021-2026، تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن تضيق الفروق في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم المناطق النامية. وبصورة عامة، يتوقع أن يبقى فارق البلدان النامية إيجابيًا بقدر 2.1 نقطة، وهو رقم أقل بقليل عن الرقم المسجل قبل بداية الجائحة. وتواصل آسيا النامية الصدارة بفارق قدره 2.9 نقطة، وذلك رغم كون هذا الرقم يعكس تباطؤًا مقارنة بالفترة السابقة.

وفي باقي المناطق هناك تنوع في الاتجاهات السائدة. فمن المتوقع أن تبقى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على الفارق السابق المقدر بنحو 0.9 نقطة، في حين من المتوقع أن تشهد أفريقيا جنوب الصحراء تحسنًا نسبيًا لتبلغ 1.5 نقطة. ويتوقع أن تشهد منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انتعاشًا طفيفًا، حيث سيتحول الفارق من معدل سلبي إلى إيجابي في حدود 0.9 نقطة. وفي ذات الوقت، متوقع أن تشهد أوروبا النامية انخفاضًا بسيطًا، حيث سيتراجع الفارق من 0.7 إلى 0.6 نقطة (الشكل 4.1).

الشكل 4.1: نمو مستويات الدخل حسب الفرد بالنسبة للبلدان المتقدمة (نقاط مئوية)*

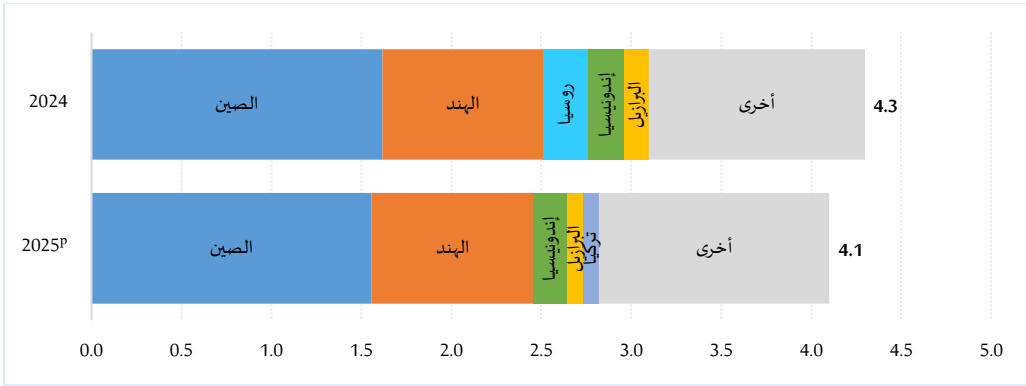


المصدر: حسابات موظفي سييرك بناء على بيانات من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025.
* متوسط الفرق السنوي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وتفاوتت بشكل كبير معدلات النمو في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات النامية، وهذا ما يعطينا معدلات متباينة من معدل اللحاق بركب النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الاختلاف في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وضمن هذه المجموعة، تؤدي بعض البلدان دور المحرك الرئيسي للدينامية الاقتصادية، وغالبا ما يصطلح عليها بـ "محركات النمو". ويتوقع في المستقبل أن يتأثر التوسع الاقتصادي للبلدان النامية بصورة كبيرة بجهات مساهمة رئيسية.

رغم تآثر الأداء الاقتصادي للصين على نحو متزايد بالتوترات التجارية المتصاعدة والرسوم الجمركية الجديدة، إلا أن الصين والهند مجتمعتين استأثرتا بأكثر من نصف إجمالي النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال عامي 2024 و 2025. وقدرت مساهمتهما مجتمعتين بنحو 2.5 نقطة مئوية لكلا العامين. ومن المتوقع أن يبقَى البلدان أبرز فاعلين في الساحة (IMF, 2025a). وإلى جانب الصين والهند، قدمت كل من روسيا وإندونيسيا والبرازيل بدورها إسهامات ملحوظة في عام 2024، ويتوقع أن تحل تركيا محل روسيا في قائمة الدول الخمس الأكثر مساهمة في النمو في العالم النامي خلال عام 2025 (الشكل 5.1).

الشكل 5.1: أبرز العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (نقطة مئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2025 وتحديث يوليو 2025. ملاحظة: P = توقعات

البطالة

معدل البطالة العالمي يحافظ على استقراره في 2024

تشهد أسواق العمل تحولات كبيرة على الصعيد العالمي، وذلك بسبب التغيرات الديموغرافية والأزمات الاقتصادية وضغوط الهجرة. وهذه التحديات تجسد اختباراً لمدى مرونة أنظمة التوظيف وتستدعي تطوير آليات استجابة على مستوى السياسات تكون شاملة وقابلة للتكيف. ويعد الشيخوخة من أبرز التحديات القائمة في أسواق العمل والحاضرة بشكل مستمر على جدول أعمال برامج التنمية بشكل عام. وهذا التحول الديموغرافي يحمل دلالات على تقلص حجم عدد السكان في سن العمل مستقبلاً، ما يثير قلقاً بشأن عرض اليد العاملة على المدى الطويل والنمو الاقتصادي. والعديد من البلدان المتقدمة باتت قريبة من نهاية مرحلة التحول الديموغرافي، ويجب عليها الآن الاستعداد لمجتمعات تتسم بشيخوخة السكان وتقلص نسبة العاملين

إلى المعالين (Bloom, Canning, & Sevilla, 2003). وارتفاع نسبة الإعاقة يعني أن عددا أقل من العاملين يدعمون عددا أكبر من المتقاعدين، وفي ذلك ضغط أكبر على أنظمة المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي. يرى بلوم وكانينغ وسيفيلا (Bloom, Canning, and Sevilla, 2003) أن للتحويلات الديموغرافية أثر ذو وجهين رئيسيين على عرض اليد العاملة. أولا، عندما تبلغ الأجيال الكبيرة مثل جيل طفرة المواليد أوج سن العمل (20-54)، يزيد عدد السكان الذين هم في سن العمل، وهذا الأمر يقلل من نسبة الإعاقة ويعزز الناتج الاقتصادي. ثانيا، غالبا ما يكون حجم الأسرة المتراجع باستمرار حافزا لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا سيما في صفوف النساء المتعلقات، ما يعزز فرص التحول إلى مجتمعات تسود فيها الأسر المعيشية ذات الحجم الصغير والفاعلة أكثر من الناحية الاقتصادية.

تؤثر التحويلات الديموغرافية بصورة كبيرة على الاستثمار في رأس المال البشري. فارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسن الخدمات الصحية يغيران من مواقف المجتمع تجاه التعليم والعمل والأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. ومع عدد قليل من الأطفال في الأسر المعيشية وزيادة العمر المتوقع للعمل، عادة ما تلجأ هذه الأسر للاستثمار في التعليم، وهذا ما يزود المجتمع بقوة عاملة ذات مهارة وأكثر إنتاجية. ورغم أن هذه الاتجاهات تؤدي إلى تأخير دخول القوى العاملة لسوق العمل، فإنها تساهم أيضا في رفع الأجور وتحسين مستويات المعيشة. إلا أن هذه المزايا رهينة بمدى وجود سياسات عامة داعمة، بما في ذلك أسواق العمل المتسمة بالمرونة، وأنظمة مالية قوية، والاستثمار في خدمات عالية الجودة للصحة والتعليم. وبالرغم من شيخوخة السكان وزيادة المخاوف بشأ، تقلص حجم القوى العاملة، تبقى البطالة في صفوف الشباب مصدر قلق كبير. وهذه المفارقة تعكس حجم التحديات الهيكلية التي تتخبط فيها أسواق العمل، حيث تكافح حتى الفئات الأصغر سنا للوصول إلى فرص عمل لائقة (World Bank, 2025a).

وإلى جانب التحديات الديموغرافية والمرتبطة بالفرق بين الأجيال، برزت مسألتي الهجرة الدولية والزواج بوصفهما من المسائل الجديدة. ووفقا لصندوق النقد الدولي (2025a)، بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين واللجئين الشرعيين على الصعيد العالمي 304 ملايين شخص في عام 2024، أي ما يعادل 3.7% من سكان العالم، وهو رقم يقارب ضعف الرقم المسجل في عام 1995. وحوالي شخص واحد من كل ستة منهم له صفة لاجئ أو طالب لجوء. وجدير بالذكر أن ما يناهز 40% من المهاجرين و 75% من اللاجئين تحتضنهم البلدان النامية، وهذا ما يشكل ضغطا إضافيا على أسواق العمل والأنظمة الاجتماعية المنهكة أصلا.

تعد البطالة في صفوف الشباب من التحديات المستعصية في جميع أنحاء العالم، حيث تبلغ معدلاتها ضعف معدلات البطالة في صفوف الكبار. رغم ذلك يبقى هناك تحسن تدريجي. فقد تراجع معدل بطالة الشباب من 14.2% المسجل في عام 2021 إلى 13.0% في 2022 ثم إلى 12.5% في عام 2023. ورغم ارتفاع المعدل قليلا في 2024 ليبلغ 12.6%، يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى 12.5% في عام 2025 (الشكل 6.1).

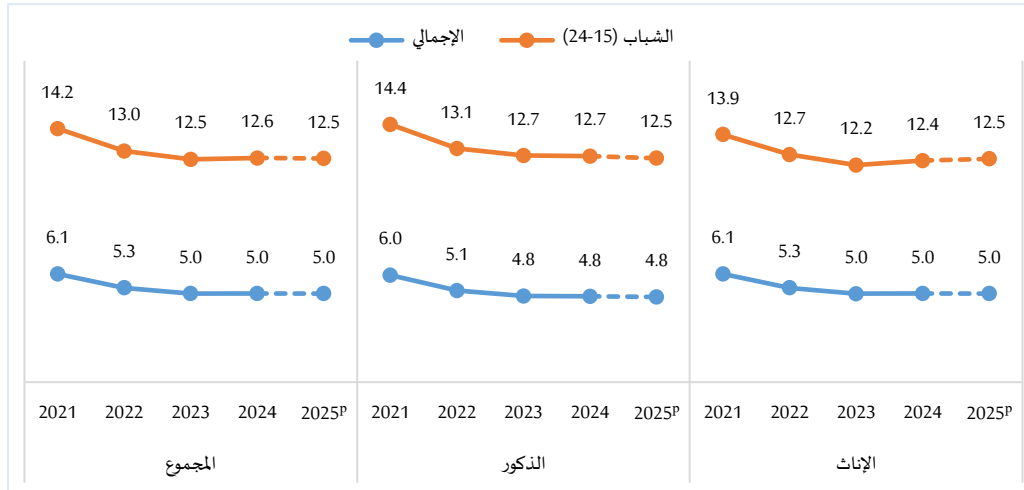
وشهد معدل البطالة العالمي انخفاض كبيرا بنسبة 1.3 نقطة مئوية في عام 2022، حيث تراجع من نسبة 6.6% المسجلة في عام 2020 (أعلى مستوى منذ عام 1991) إلى 5.3%. وامتد هذا التحسن حتى عام 2023، حيث زاد المعدل تراجعا ليبلغ 5.0%. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (2024a)، سجلت معظم البلدان - باستثناء

الاقتصادات منخفضة الدخل - مستويات بطالة أقل من المعدلات المرجعية المسجلة في مرحلة ما قبل الجائحة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال عام 2025. وشهد إجمالي معدل البطالة في صفوف الذكور تراجعاً من نسبة 6.0% المسجلة عام 2021 إلى 4.8% عام 2024، ومن المتوقع أن يستقر المعدل على نفس المستوى في 2025. وعلى نفس المنوال، انخفض معدل البطالة في صفوف الإناث من 6.1% المسجل في عام 2021 إلى 5.0% في 2024، ومن المتوقع أن يبقى هذا المعدل مستقرًا خلال 2025 (الشكل 6.1).

تشير منظمة العمل الدولية (2025) إلى بلغت الفجوة العالمية في الوظائف بلغت حوالي 402.4 مليون وظيفة في 2024. ويشمل ذلك 186 مليون شخص عاطل عن العمل، و 137 مليون شخص مصنفين كجزء من القوى العاملة المحتملة (معظمهم من العمال المحبطين)، وحوالي 79 مليون شخص يرغبون في العمل ولكنهم يجدون صعوبات تعيق دخولهم لسوق العمل، مثل مسؤوليات رعاية الأسرة. ومع استمرار المنحى التنافسي للفجوة في الوظائف كما كان الحال قبل الجائحة، من المتوقع أن يكون هناك استقرار على هذا المستوى خلال العامين المقبلين في ظل انخفاض تدريجي في مشاركة القوى العاملة.

كان لارتفاع معدل مشاركة كبار السن في الاقتصادات المتقدمة دور في خلق توازن في ظل الآثار الناتجة عن الشيخوخة. ففي هذه البلدان، ارتفع معدل إجمالي المشاركة بنحو نقطة مئوية واحدة خلال العقد الماضي، مقارنة بانخفاض على مستوى العالم. وتشير التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (نوفمبر 2024) أيضاً إلى أن معدلات المشاركة في القوى العاملة (LFPR) أخذت مسارات مماثلة سواء للذكور أو الإناث، رغم أن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة يبقى أقل بكثير. وفي عام 2024، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 73.0% بالنسبة للذكور و 48.9% للإناث. ويتوقع أن ينخفض كلا المعدلين بنسبة 0.1 نقطة مئوية إضافية في عام 2025.

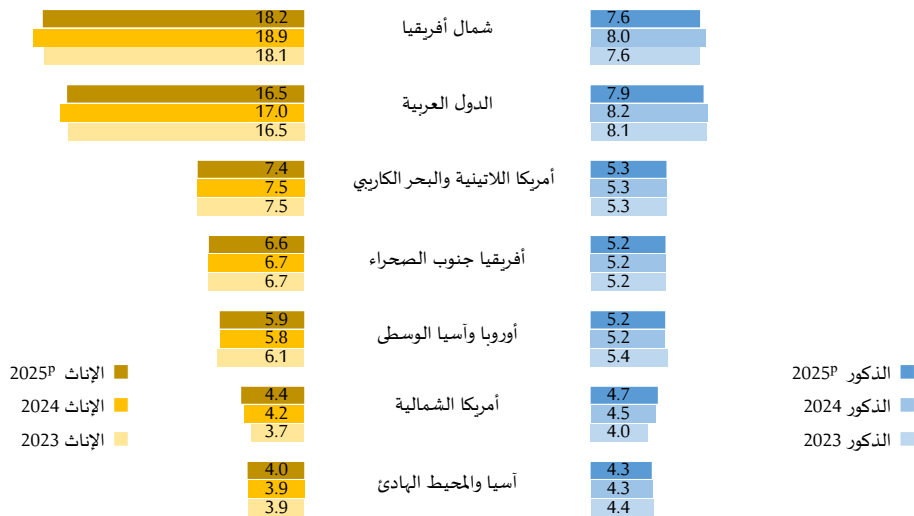
الشكل 6.1: معدل البطالة في العالم (%)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

يرى أجيلور (Ajilore, 2025) أن الاعتماد على معدل البطالة الرسمي لوحده لا يعطي صورة كاملة عن أوضاع سوق العمل، خاصة مع تنوع الفئات السكانية. فمعدل البطالة القياسي يشمل فقط الاشخاص الذين يبحثون فعليا عن عمل، ولا يشمل العمال المحبطين وغيرهم ممن لا يوظفون بصورة لائقة في سوق العمل. ومؤشر الاستخدام الناقص للعمالة يوفر منظورا أكثر شمولية، لأنه يشمل العاطلين عن العمل، وأولئك المرتبطين بشكل هامشي بالقوى العاملة، والعاملين بدوام جزئي الذين يبحثون عن وظائف بدوام كامل. وهذا المقياس الأوسع نطاقا يعكس على نحو أفضل مستوى ركود سوق العمل. واتساع الفجوة بين البطالة والاستخدام الناقص للعمالة يعكس وجود مستويات عالية من البطالة المقنعة والإحباط، وتتنحصر في الغالب في القطاعات الهشة مثل الترفيه والضيافة والبيع بالتجزئة. وبحسب ما أشار إليه أجيلور (Ajilore)، من شأن رصد مستويات الاستخدام الناقص للعمالة إلى جانب المشاركة في القوى العاملة توفير رؤية أوضح بخصوص الركود الاقتصادي وعمليات التعافي والعوائق القائمة التي تحول دون حصول الأفراد على عمل مستقر بدوام كامل. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية الممنذجة (نوفمبر 2024)، بلغ المعدل العالمي للقوى العاملة المحتملة وغير الباحثين عن عمل الراغبين في العمل 5.5% من إجمالي السكان. لكن يبقى حجم التفاوت بين النساء والرجال كبيرا، حيث تبلغ النسبة 8.0% في صفوف الإناث مقابل 3.7% فقط بالنسبة للذكور.

الشكل 7.1: معدل البطالة حسب المناطق ونوع الجنس (%)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات الممنذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024 (%). ملاحظة: التصنيف الإقليمي قائم على توزيع منظمة العمل الدولية للبلدان. تصنف المناطق حسب الفرق بين معدلات البطالة في صفوف الإناث ونظيرتها في صفوف الذكور في 2024.

بينما تشير الاتجاهات العالمية إلى وجود انتعاش تدريجي في معدلات البطالة، تبقى هناك تفاوتات إقليمية قائمة، حيث تعاني بعض المناطق من تحديات متزايدة باستمرار في سوق العمل. ففي شمال أفريقيا، سجل معدل البطالة في صفوف الإناث زيادة ملحوظة في عام 2024، إذ ارتفع إلى 18.9% مقابل 18.1% في عام 2023. كما شهد معدل البطالة في أوساط الذكور في المنطقة ارتفاعا طفيفا، من 7.6% إلى 8.0% خلال نفس

الفترة. وعلى نفس النمط، سجلت الدول العربية معدلات متزايدة للبطالة في صفوف الذكور والإناث في 2024. تشير توقعات منظمة العمل الدولية لعام 2025 إلى إمكانية تسجيل تقلبات طفيفة في المنطقة، إذ من المتوقع أن تنخفض نسبة بطالة الإناث إلى 16.5%، وتراجع أيضا نسبة بطالة الذكور إلى 7.9%.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حافظت معدلات البطالة في صفوف الذكور والإناث على استقرارها في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وبالنسبة لعام 2025، من المتوقع أن تنخفض بشكل طفيف معدلات البطالة في أوساط الإناث لتبلغ 7.4%، في حين من المتوقع أن تبقى معدلات بطالة الذكور عند مستواها المسجل في عام 2024. وفي منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء، يتوقع أن تحافظ معدلات البطالة في صفوف كلا الجنسين على استقرارها إلى حد كبير خلال فترة 2023-2025 (الشكل 7.1).

الأسعار والتضخم

تراجع التضخم العالمي وانخفاض تدريجي في أسعار السلع الأساسية

يشير كيم (Kim, 2025) إلى أن نظرية المغالاة في الاستثمار تفترض أن الركود الاقتصادي لا ينجم عن نقص في الطلب الاستهلاكي، بل عن الطلب المفرط الناتج عن الاستثمار المفرط في قطاع السلع الرأسمالية. وهذه المغالاة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الإجمالي، وذلك ما يفضي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية بوتيرة تفوق قدرة بنية الإنتاج القائمة. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار السلع الأساسية والأجور، ما يؤدي بدوره إلى ضغوط تضخمية. وللتعامل مع مثل هذا الوضع، تنفذ البنوك المركزية سياسات نقدية انكماشية، التي لا يقتصر دورها على كبح التضخم فحسب، بل تكشف أيضا عدم ربحية الاستثمار المفرط في السلع الرأسمالية السابق، ما يؤدي إلى حدوث ركود. ويرى كيم (Kim) أن هذا الاستثمار المفرط تحفزه جزئيا السياسات النقدية والمالية التوسعية، التي تؤدي دورا بارزا في تمهيد الطريق للركود الاقتصادي. ويشير كيم (Kim, 2025) كذلك إلى أن السياسة المالية للحكومة الأمريكية توسعية للغاية منذ عام 2008.

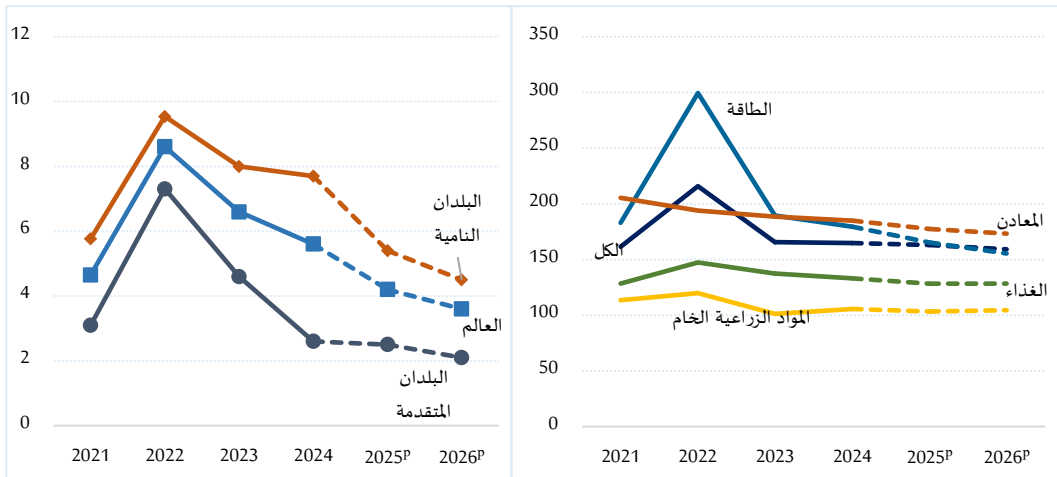
وفقا للبنك الدولي، شهدت معظم أسعار السلع الأساسية تراجعا بدرجات متفاوتة على امتداد عام 2023، لكنها رغم ذلك ظلت أعلى من المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة (World Bank, 2024b). ويتوقع البنك الدولي (2025a) أن تواصل أسعار السلع الأساسية وتيرة الانخفاض خلال الفترة التي تشملها التوقعات، ومرد ذلك بالأساس تحسن ظروف العرض المتعلقة بالسلع الأساسية الطاقية والغذائية، على الرغم من تزايد حدة التوترات الجيوسياسية في عام 2024. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط انخفاضا كبيرا آخر خلال فترة 2025-2026، مع زيادة الإنتاج في الوقت الذي يسجل الطلب العالمي على النفط نموا طفيفا. ومن المتوقع أن تستقر أسعار المعادن الأساسية خلال الفترة التي تغطيها التوقعات. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تزيد أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية انخفاضا بعض الشيء، بعد أن شهدت تراجعا ملحوظا في 2024.

حسب صندوق النقد الدولي (2025a)، شهدت أسعار السلع الأساسية نموا متواضعا بين شهري أغسطس 2024 ومارس 2025، إذ ارتفعت بنسبة 1.9% بشكل عام بسبب أسعار الغاز الطبيعي والمعادن الثمينة (خاصة الذهب) والمشروبات. لكن المشهد سرعان ما تغير كليا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن فرض رسوم

جمركية إضافية بتاريخ 02 أبريل، وهذا ما أدى إلى انخفاض في معظم أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك النفط والمعادن الأساسية والمنتجات الزراعية الحساسة تجارياً. وانخفضت أسعار النفط بشكل أكبر في ظل تصاعد التوترات التجارية، بعد أن سبق وانخفضت بنسبة 9.7% بسبب النمو القوي في العرض من خارج أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط وشركائها (OPEC+) وضعف مستوى الطلب العالمي. وتتوقع أسواق المعاملات الآجلة الآن انخفاضاً بنسبة 15.5% في أسعار النفط خلال عام 2025. وعلى نفس النمط، أخذت أسعار الغاز الطبيعي في الانخفاض منذ مطلع شهر أبريل، بعد ارتفاعها بسبب الطقس البارد واختلال التوازن في الإمدادات، مع توقع أن يبلغ متوسط أسعار مرفق نقل الملكية الأوروبي (TTF) نحو 12.5 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2025 قبل أن ينخفض على المدى الطويل.

ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 63.6% في عام 2022. لكنها سرعان ما أخذت تنخفض بشكل ملحوظ في عام 2023، حيث تراجع بنسبة 36.7%، ثم زادت انخفاضاً مرة أخرى بنسبة 5.3% في عام 2024. ويتوقع أن توصل هذا المنحى التنازلي بنسبة 7.9% في عام 2025 و 6.0% في 2026 (الشكل 8.1). وبين شهري أغسطس 2024 ومارس 2025، عكست المعادن والسلع الزراعية هذا الوضع المتقلب. فقد ارتفع مؤشر المعادن لصندوق النقد الدولي بنسبة 11.2% بحلول مارس، وكان في صدارة المعادن الألومنيوم والنحاس والذهب بصورة خاصة، الذي تجاوز قدره 3000 دولار للطن في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي. لكن بسرعة حصل تغير في عكسي في أسعار المعادن الأساسية في أبريل بسبب المخاوف التجارية. وارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 3.6% مع ارتفاع حاد في أسعار القهوة والمشروبات. وبالنظر إلى الأمام، من المتوقع أن تنخفض أسعار سلع الوقود بنسبة 7.9% في عام 2025، في حين قد ترتفع أسعار السلع غير الوقودية بنسبة 4.4%. ويبقى هناك توازن على مستوى المخاطر العامة، متأثرة بعوامل الطقس واضطرابات

الشكل 8.1: الأسعار العالمية للسلع الأساسية (2016 = 100) الشكل 9.1: التضخم (%)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025 وتحديث يوليو 2025 للتوقعات الاقتصادية العالمية. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في أسعار المستهلك (CPI): P = توقعات

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات

التجارة والأزمات الجيوسياسية. ويعكس الأثر المستمر لأزمة الطاقة الناتجة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا، خاصة في أوروبا، استمرارية أوجه الهشاشة، في حين تبقى الولايات المتحدة، بصفتها مصدرا صافيا للطاقة، محمية نسبيا (IMF, 2025a).

من المتوقع أن تظل مستويات التضخم الأساسي في 2026 أكبر من الأهداف التي حددها البنك المركزي في العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة (OECD, 2025a). فمعدل التضخم العالمي الذي ارتفع لمستوى عال جدا ليبلغ 8.6% في 2022 تراجع لنسبة 6.6% في 2023 و 5.6% في 2024 (الشكل 9.1). وانخفاض معدل التضخم العالمي في 2024 يعكس تراجعا كبيرا في التضخم الأساسي العالمي، وهذا ما يجعل الأمر مختلف مقارنة مع الاتجاهات المسجلة في 2023. فخلال تلك الفترة، شهد التضخم الأساسي انخفاضا متواضعا على أساس سنوي، مدفوعا في ذلك في المقام الأول بانخفاض التضخم في أسعار الوقود والمواد الغذائية. وحسب صندوق النقد الدولي (2024a)، هناك أوجه اختلاف بين الاقتصادات الكبرى من حيث العوامل المساهمة في انخفاض التضخم الأساسي.

من المتوقع أن يتراجع حجم التضخم تدريجيا على الصعيد العالمي، ليصل إلى 4.2% في عام 2025 و 3.6% في 2026، مع ترقب عودة الاقتصادات المتقدمة إلى المستويات المنشودة قبل البلدان النامية (الشكل 9.1). حصلت مراجعة بالزيادة في توقعات التضخم بالنسبة لبلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بفضل عوامل متعددة تشمل ضغوط الأسعار في قطاع الخدمات وأزمات العرض المرتبطة بالتعريفات الجمركية. وعلى العكس من ذلك، تمت مراجعة اتجاهات التضخم في آسيا الناشئة بالخفض، لا سيما في الصين. ويؤكد صندوق النقد الدولي أن توقعات التضخم يشوبها الكثير من عدم اليقين بسبب التغيرات في السياسات التجارية وتقلبات أسعار الصرف وعدم استقرار الأسواق المالية (IMF, 2025a).

وفي البلدان المتقدمة، بلغ معدل التضخم 7.3% في 2022، ثم تراجع بصورة كبيرة في 2023 حتى بلغ 4.6% و 2.6% في 2024. وتشير التوقعات إلى استمرار انحسار التضخم، إذ يتوقع أن ينخفض لنسبة 2.5% في 2025 و 2.1% في 2026. وشهدت البلدان النامية بدورها تراجعا ملحوظا في التضخم، حيث انخفض من نسبة 9.5% المسجلة عام 2022 إلى 8.0% في 2023 و 7.7% في 2024. وتشير التوقعات إلى تسجيل تراجع ملحوظ إلى 5.4% في 2025، مع مزيد من الانخفاض حتى يبلغ المعدل 4.5% بحلول عام 2026 (الشكل 9.1).

يشير تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في أبريل 2025 إلى أن التضخم العالمي لا يزال يشكل مصدر قلق كبير، لأن معظم البلدان عاجزة عن تحقيق أهدافها المتعلقة بالتضخم على الرغم من الانتعاش الاقتصادي على أصعدة عدة. ويبرز هذا التقرير أن هناك تفاوت متزايد في حجم الفجوات في الإنتاج بين البلدان، وتحافظ السياسات المالية في العديد من البقاع على طبيعتها التوسعية حتى مع استمرار السلطات النقدية في التشديد. ففي الولايات المتحدة، كان أداء الاقتصاد في عام 2024 أفضل من المتوقع، لكن ظهرت بوادر التباطؤ في مكلع عام 2025، خاصة مع تدني الإنفاق الاستهلاكي وضعف الثقة. وفي ذات الوقت، تظهر منطقة اليورو علامات على انتعاش دوري، على الرغم من ضعف الطلب المحلي بسبب ضعف ثقة المستهلكين وارتفاع مستوى عدم اليقين واستمرار ضغوط أسعار الطاقة (IMF, 2025a).

ويعكس التقرير حجم التحديات المعقدة التي تواجهها البنوك المركزية في تحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم وضمان الاستقرار المالي. وبحكم اختلاف طبيعة الأزمات من قطاع لآخر ومستوى ضغط الطلب من منطقة لأخرى، يجب أن تكون السياسات النقدية مصممة وفق الظروف الوطنية في كل بلد. ويحذر صندوق النقد الدولي من أن التخفيف المبكر للسياسات النقدية قد يؤدي إلى زعزعة التوقعات المتعلقة بالتضخم، في حين أن التشديد المفرط قد يفرض ضغوطا جديدة على النظم المالية. ويعد التواصل الجيد لصانعي السياسات غاية في الأهمية لإدارة حالة عدم اليقين والحفاظ على المصداقية في مواجهة المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية القائمة (IMF, 2025a).

التجارة الدولية

حجم التجارة يواصل نموه لكن بوتيرة بطيئة

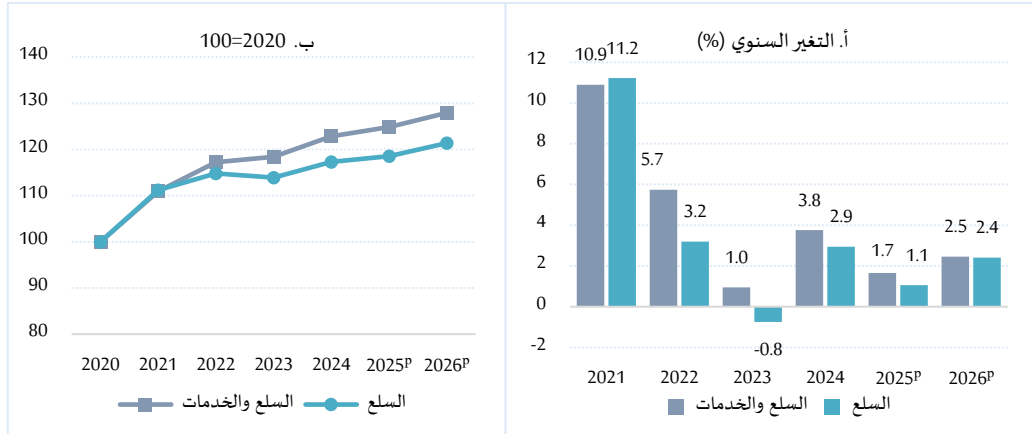
إن تعزيز التجارة الدولية من الأولويات البارزة على الصعيد العالمي. فطالما كان دور التجارة جوهريا في التخفيف من حدة الفقر وتقليص الفوارق في الدخل بين البلدان، خاصة إذا كانت تستند إلى نظام قائم على قواعد ومتعدد الأطراف ويمكن التنبؤ به. وتشير التقديرات إلى أن انخفاض تكاليف التجارة في الفترة من 1995 إلى 2020 أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنحو 7%، مع استفادة أكبر بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، حيث سجلت زيادة تزيد عن 30%. وكان لهذا الوضع دور كبير في تسريع وتيرة تقارب مستويات الدخل لهذه الاقتصادات (World Bank, 2025a).

لكن على مدى العقود الثلاثة الماضية، بينما كانت سياسات التجارة الدولية تحظى باهتمام متزايد بوصفها أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، غالبا ما كانت الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف غير قادرة على تحقيق هذا المراد، بل إنها في بعض الحالات أفضت لنتائج عكسية تماما. وهذا القصور مرده جزئيا التشتت الكبير في المنظومة التجارية متعددة الأطراف، الذي تسببت فيه التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، لا سيما بين الصين والولايات المتحدة، والاعتماد المتزايد على التدابير الحمائية مثل الإعانات والرقابة على الصادرات. وفي قطاع المواد الخام الحيوية، أصبحت القيود الأحادية أكثر حضورا، حيث فرضت دول مثل الصين والهند وروسيا ضرائب على الصادرات وشروطا للحصول على التراخيص، ما أدى إلى اختلالات كبيرة في السير الطبيعي لسلاسل التوريد العالمية (Baršauskaitė et al., 2025). ووفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول آخر مستجدات التجارة العالمية (مارس 2025)، سجلت التجارة العالمية نموا بنسبة 3.7% (أو 1.2 تريليون دولار أمريكي) ليبلغ بذلك حجمها 33 تريليون دولار في عام 2024 (UNCTAD, 2025a).

نمت تدفقات التجارة العالمية بشكل كبير خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وكان ذلك من أسباب تحسن الإنتاج والدخل وانتشار استخدام التكنولوجيا والتخفيف من معدلات الفقر في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويختلف أداء التجارة من منطقة لأخرى، بحيث نمت تجارة السلع على نحو مطرد في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أدى خفض إنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في الأوبك وشركائها إلى نوع من الركود. في المقابل، شهدت معظم الاقتصادات المتقدمة ضعفا في النشاط التجاري، باستثناء الولايات المتحدة التي كانت استثناء متميزا. وفي

الوقت ذاته، استقرت التجارة في الخدمات في ظل تباطؤ نمو خدمات الأسفار، على الرغم من عودة النشاط السياحي إلى المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة. كما شهدت السياسات المقيدة للتجارة زيادة على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان المنحازة للصين أو الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (World Bank, 2025a).

الشكل 10.1: حجم التجارة العالمية



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات

تراجع معدل النمو في حجم المبادلات التجارية العالمية في السلع والخدمات من 5.7% في 2022 إلى 1.0% فقط في 2023. وعلى نفس النمط، شهدت تجارة السلع تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفض حجمها من 3.2% المسجل في عام 2022 إلى -0.8% في 2023. وهذا المسار التراجعي عكس في عام 2024، حيث سجل حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات نمواً بنسبة 3.8%، وانتعشت تجارة السلع لتبلغ 2.9%. لكن من المتوقع أن تشهد كلتا الفئتين تراجعاً جديداً عام 2025، مع نمو متوقع بنسبة 1.7% في تجارة السلع والخدمات و 1.1% في تجارة السلع وحدها. ويتوقع صندوق النقد الدولي تعافياً معتدلاً في 2026، حيث يبلغ معدل النمو 2.5% بالنسبة للسلع والخدمات و 2.4% بالنسبة لتجارة السلع (الشكل 10.1.أ). ولحدود عام 2024، قدر حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل أعلى بنحو 11% مقارنة بمستويات عام 2021، والتوقعات تشير إلى أن الرقم يقدر أن يكون أعلى بنسبة 13% بحلول عام 2025 (الشكل 10.1.ب).

ومن حيث القيمة الاسمية للدولار الأمريكي، سجل معدل التجارة العالمية في السلع تحسناً في عام 2024. فقد شهد معدل صادرات البضائع على الصعيد العالمي نمواً بنسبة 2.3%، ويمثل ذلك عكساً للتراجع بنسبة 4.1% المسجل في عام 2023. وقد سجل هذا النمو في جميع المناطق باستثناء أوروبا، حيث تراجع حجم الصادرات بشكل طفيف قدر بنحو 0.5%. وكانت أبرز الزيادات في الصادرات في آسيا (5.4%) وأمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي (4.4%). كما زاد حجم الواردات في جميع المناطق في 2024 باستثناء أوروبا.. وسجلت منطقة الشرق الأوسط أكبر زيادة في الواردات بنسبة 11.4%، تلتها أمريكا الشمالية بزيادة قدرها 5.0%. وعلى الصعيد العالمي، حافظت تجارة الخدمات التجارية على مرونتها، إذ سجلت الصادرات نمواً بنسبة 9.1% في 2024 والواردات نمواً بنسبة 7.6%، ويمثل ذلك تراجعاً طفيفاً من معدلي 8.8% و 10.0%، على التوالي، في عام 2023 (الجدول 1.1).

الجدول 1.1: التغير السنوي في القيم العالمية للتجارة حسب مناطق مختارة (%)

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	المنطقة	2024	2023	2022
السلع						
1.9	-5.4	13.7	العالم	2.3	-4.1	11.7
1.5	-3.2	20.0	أفريقيا	1.1	-6.5	18.5
3.4	-8.3	9.4	آسيا	5.4	-6.0	7.2
-1.9	-4.9	15.6	أوروبا	-0.5	-0.4	9.1
11.4	6.5	21.3	الشرق الأوسط	1.4	-8.2	37.2
5.0	-4.9	15.6	أمريكا الشمالية	2.2	-2.0	17.6
1.9	-9.7	22.8	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	4.4	-3.8	17.1
الخدمات التجارية						
7.6	10.0	16.1	العالم	9.1	8.8	15.9
10.2	1.0	16.3	أفريقيا	2.7	10.1	30.3
9.6	12.6	15.3	آسيا	12.8	8.9	15.3
7.1	10.6	12.9	أوروبا	8.2	8.9	12.0
-1.5	11.5	23.5	الشرق الأوسط	6.6	7.7	47.3
7.0	5.5	24.9	أمريكا الشمالية	7.8	8.2	17.7
10.3	2.1	35.3	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	8.5	13.7	42.9

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية. اطلع عليه بتاريخ 2025/9/5

وتواصل الاتجاهات الإقليمية المتعلقة بتجارة الخدمات التجارية تسجيل تغيرات في ديناميات الاقتصاد العالمي. ففي أفريقيا، تراجع حجم نمو صادرات الخدمات التجارية إلى 2.7% في 2024، بعد زيادة بنسبة 10.1% في عام 2023. لكن الواردات سجلت انتعاشاً ملحوظاً، حيث زاد حجمها بنسبة 10.2% في 2024 بعد زيادة متواضعة بنسبة 1.0% في 2023. وفي آسيا، ارتفعت صادرات الخدمات التجارية بنسبة 12.8% في عام 2024، ويجسد ذلك زيادة جد سريعة بعد أن كان حجمها 8.9% في عام 2023، كما حافظت الواردات أيضاً على زخمها الإيجابي، حيث سجلت نمواً بنسبة 9.6% بعد زيادة بنسبة 12.6% في العام السابق. وأبقت أوروبا على زخمها الثابت، حيث زادت صادرات الخدمات التجارية بنسبة 8.2% في 2024، بعد تسجيلها زيادة تقدر بنحو 8.9% في عام 2023. وازدهرت الواردات بنسبة 7.1%، وهو رقم أقل من معدل الزيادة المسجل في العام السابق المقدر بنحو 10.6%. وفي الشرق الأوسط، زاد معدل نمو الصادرات تباطؤاً وبلغ 6.6% في عام 2024، بعد أن بلغ نسبة 7.7% في عام 2023. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات بنسبة 1.5% في عام 2024، ويجسد ذلك عكسا لمسار النمو المقدر بنسبة 11.5% الذي شهدته المنطقة في عام 2023. وسجلت أمريكا

الشمالية معدلات نمو ثابتة، حيث زادت صادرات الخدمات التجارية بنسبة 7.8% في عام 2024، وهو ما يجسد زيادة من 8.2% المسجلة في 2023. وسجلت الواردات نموا بنسبة 7.0%، وفي ذلك تحسن مقارنة بنسبة 5.5% المسجلة في العام السابق. وشهدت أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي تراجعا في نمو الصادرات إلى 8.5% في عام 2024 بعد تسجيل 13.7% في 2023، في حين انتعشت الواردات لتبلغ 10.3% بعد تباطؤ حاد إلى 2.1% في عام 2023 (الجدول 1.1).

ميزان الحساب الجاري

إعادة التوازن لميزان الحساب الجاري العالمي: اختلالات مستمرة وتقلبات إقليمية

شهد ميزان الحساب الجاري العالمي، الذي يمثل المجموع المطلق لحالات العجز والفائض، تقلبات كثيرة في السنوات الأخيرة، لكن من المتوقع أن تتراجع كثيرا حالات الفائض الكبيرة المسجلة في فترة ما بعد جائحة كورونا خلال فترة 2025-2026. في 2024 بلغ حجم ميزان الحساب الجاري العالمي ما قدره 518.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة عن قيمة 324.6 مليار دولار المسجلة في العام الذي قبله. لكن يتوقع أن يتراجع إلى 53.8 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ثم يعاود الارتفاع قليلا ليلبلغ 96 مليار دولار عام 2026 (الجدول 2.1). ووفقا لصندوق النقد الدولي، يعد حجم إجمالي الالتزامات الخارجية لبعض الاقتصادات مرتفعا لمستويات قياسية، ومن شأن ذلك أن يزيد من حدة الضغوط الخارجية (IMF, 2024).

والتفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية جلي للغاية. فقد سجل إجمالي ميزان الحساب الجاري الخاص بالبلدان المتقدمة فائضا قدره 102.9 مليار دولار أمريكي عام 2024، لكن يتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجز قدره 71.1 مليار دولار في 2025. لكن يتوقع أن تسجل البلدان المتقدمة تعافيا في 2026 بفائض يقدر بنحو 56.8 مليار دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته من المتوقع أن يتراجع كثيرا المستوى الكبير للفائض الذي سجلته البلدان النامية من 415.7 مليار دولار عام 2024 إلى 124.9 مليار دولار في 2025 ثم إلى 39.2 مليار دولار في 2026. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حققت مجموعة البلدان المتقدمة فائضا في الحساب الجاري بنسبة 0.2% في 2024، ومن المتوقع أن يتراجع الرقم ليصبح عجزا بقيمة 0.1% في 2025 قبل أن يعاود المعدل الارتفاع قليلا ليتحول إلى فائض بقيمة 0.1% في 2026. وفي البلدان النامية، زاد حجم الفوائض من 0.7% في 2023 إلى 0.9% في 2024، لكن التوقعات تشير إلى تراجع إلى نسبة 0.3% في 2025 و 0.1% في 2026 (الجدول 2.1).

وفقا للمفوضية الأوروبية (2025)، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي ركودا في 2025 و 2026 بسبب التعريفات الجمركية المتزايدة وحالة عدم اليقين التي تتخبط فيها السياسات، وهما عاملان قد يساهمان في تقييد مستويات الإنفاق الاستهلاكي وتأخير الاستثمارات التجارية. سيتباطأ مستوى نمو العمالة، وسترتفع نسبيا معدلات البطالة، في حين سيتوقف نمو الأجور في ظل ارتفاع أسعار المستهلكين. ومن المرجح أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية وارتفاع معدلات الرهن العقاري إلى مزيد من التراجع في مستويات الاستهلاك الشخصي والاستثمارات السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التعريفات الجمركية المتزايدة وضعف الدولار أن يفضي إلى تراجع كبير في معدل نمو الواردات، في حين يتوقع أن يؤدي تباطؤ الطلب العالمي وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى تراجع حجم الصادرات.

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي					مليار دولار				
P2026	P2025	2024	2023	2022	P2026	P2025	2024	2023	2022
0.1	0.0	0.5	0.3	0.4	96.0	53.8	518.6	324.6	426.4
0.1	-0.1	0.2	0.0	-0.5	56.8	-71.1	102.9	24.9	-273.2
-3.2	-3.7	-3.9	-3.3	-3.9	1,006.5	1,137.7	1,133.6	905.4	1,012.1
5.0	5.2	5.7	5.6	3.8	244.2	249.0	266.9	251.8	160.2
3.3	3.4	4.8	3.8	2.1	144.7	141.9	193.0	158.5	89.9
0.1	0.3	0.9	0.7	1.6	39.2	124.9	415.7	299.6	699.6
0.9	1.1	1.5	1.0	1.3	253.9	309.4	410.8	253.7	337.1
1.7	1.9	2.3	1.4	2.4	343.2	362.6	423.9	263.4	443.4
-1.0	-1.0	0.0	-0.3	2.7	-56.0	-58.8	-1.5	-14.9	128.8
-1.4	-1.1	-0.9	-1.1	-2.2	-95.3	-74.8	-60.4	-73.7	-127.8
-0.4	-0.1	2.0	3.9	8.3	-18.9	-3.6	98.5	185.8	403.4
-2.2	-2.5	-1.7	-2.6	-2.1	-44.5	-47.3	-31.8	-51.3	-41.9

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات

من المتوقع أن يتحسن على نحو معتدل ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة، بفضل مساهمة إيجابية لصافي التجارة في النمو الاقتصادي في عام 2026. وتشير التوقعات إلى أن تراجع العجز الأمريكي بشكل طفيف من معدل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2024 إلى 3.7% في 2025، ثم إلى 3.2% في 2026 (الجدول 2.1). وبالمقابل، سجلت ألمانيا واليابان مستويات فائض تجاري مهم في 2024، وهذا ما ساهم في تحقيق فائض في حسابهما الجاري بنسبة 5.7% و 4.8% على التوالي. لكن من المتوقع أن يشهد كلا البلدين تراجعاً في فائضهما خلال عام 2025 ليبلغ قدر الحساب 249.0 مليار دولار أمريكي (5.2% من الناتج المحلي الإجمالي) بالنسبة لألمانيا و 141.9 مليار دولار (3.4% من الناتج المحلي الإجمالي) لليابان. وبحلول عام 2026، من المتوقع أن تسجل اليابان مستوى مستقر نسبياً للفائض قدره 144.7 مليار دولار أمريكي (3.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين يتوقع أن يزيد الفائض في ألمانيا تراجعاً ليبلغ 244.2 مليار دولار (5.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، خاصة وأن التطورات المعاكسة في مجال الصادرات قبلتها جزئياً وازدادت أرخص (الجدول 2.1). ووفقاً للمفوضية الأوروبية (2025)، واجه الاقتصاد الألماني تيارات معاكسة استمرت طوال عام 2024. في عامي 2025 و 2026، من المتوقع أن تؤثر التعريفات الجمركية وزيادة حالة عدم اليقين العالمي على الاستهلاك والاستثمار والصادرات. ومع ذلك، ساعدت زيادة الإنفاق الحكومي الجديد على البنية التحتية والدفاع على تعزيز ثقة الشركات، مما عوض جزئياً عن البيئة الخارجية الصعبة.

اتبع رصيد الحساب الجاري للبلدان النامية في آسيا مسارا متباينا على مدى السنوات المحددة. ففي عام 2023 بلغ الفائض 253.7 مليار دولار أمريكي، وارتفع إلى 410.8 مليار دولار في عام 2024. ومع ذلك، من المتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه في السنوات التالية، حيث من المتوقع أن ينخفض الفائض إلى 124.9 مليار دولار أمريكي في 2025، ثم إلى 39.2 مليار دولار في 2026. ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في هذا الاتجاه تقلص الفائض الصيني في عامي 2025 و2026. فبعد أداء قوي نسبيا في 2024، يدخل اقتصاد الصين فترة أكثر صعوبة، حيث يواجه تحديات خارجية غير مسبقة ومواطن ضعف داخلية مستمرة. ومن المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري للصين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 2.3% في عام 2024 إلى 1.9% في عام 2025، مع توقع انخفاض إضافي إلى 1.7% في عام 2026 (الجدول 2.1).

أما إجمالي أرصدة الحساب الجاري في البلدان النامية في أوروبا، فقد شهد تقلبات ملحوظة في السنوات الأخيرة. إذ شهدت أوروبا النامية انعكاسا حادا من فائض كبير قدره 128.8 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى عجز قدره 14.9 مليار دولار في 2023، تلاه عجز متواضع قدره 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وفي عام 2025، من المتوقع أن تشهد المنطقة عجزا متزايدا قدره 58.8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تدهورا كبيرا مقارنة بعام 2024. ومن المتوقع أن يظل العجز كبيرا عند نحو 56.0 مليار دولار أمريكي في عام 2026 (الجدول 2.1).

وفقا للمفوضية الأوروبية (2025)، بعد عامين من النمو القوي غير المتوقع، من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الروسي بشكل كبير في عامي 2025 و2026. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية، استمر التضخم في الارتفاع خلال الأشهر الأخيرة، إلا أنه من المتوقع أن يتراجع في المستقبل القريب. من المرجح أن يؤدي استمرار النفقات المرتبطة بالحرب، إلى جانب تراجع عائدات النفط والغاز وضعف الإيرادات الضريبية نتيجة التباطؤ الاقتصادي المتوقع، إلى اتساع عجز الميزانية خلال الفترة التوقعات. وبالتالي، من المتوقع أيضا أن يرتفع الدين العام الروسي حتى عام 2026. وبالمثل، تواجه تركيا أيضا تحديات مالية خاصة بها. وإذ تتوقع ميزانية عام 2025 انخفاضا كبيرا في عجز ميزانية الحكومة المركزية إلى 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس بشكل أساسي تراجع الإنفاق على إعادة الإعمار بعد الزلزال والتزام الحكومة بدعم خفض التضخم. ومع ذلك، تبدو الافتراضات الاقتصادية الكلية للميزانية متفائلة، حيث من المتوقع أن تتراجع الإيرادات الضريبية وأن يكون العجز أعلى مما هو مخطط له. وعلى الرغم من هذه المخاطر، من المنتظر أن تظل مستويات الدين الحكومي في تركيا مستقرة نسبيا ومعتدلة (European Commission, 2025).

أما المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فقد شهد تقلبات ملحوظة في السنوات الأخيرة. كما تراجع فائض الحساب الجاري في المنطقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ من 3.9% المسجلة في 2023 إلى 2.0% في 2024. وتشير التوقعات إلى مزيد من التدهور، مع تسجيل عجز طفيف نسبته 0.1% في عام 2025، واتساعه إلى 0.4% في عام 2026 (الجدول 2.1).

ولا تزال التداعيات الممتدة للجائحة تتردد في مختلف الأقاليم، ولا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فمنذ عام 2022، تعاني هاتان المنطقتان صعوبات في التعافي، ووتواصلان تسجيل عجز في الحساب الجاري. ففي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بلغ العجز 1.1%

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 وتقلص قليلا إلى 0.9% في عام 2024. وبالمثل، سجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عجزا نسبته 2.6% في 2023 تحسن إلى 1.7% في 2024. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن المنطقتين ستستمران في تسجيل عجز، حيث من المتوقع أن يتسع العجز في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى 1.1% في 2025 و1.4% في عام 2026، ومن المتوقع أن يصل العجز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.5% و2.2% في نفس العامين على التوالي (الجدول 2.1).

الاستثمار الأجنبي المباشر

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا نموا ضعيفا في 2024، يخفي وراءه تراجعاً أعمق في حجم الاستثمارات

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا محوريا في التنمية الاقتصادية العالمية، من خلال تسهيل التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا وتوليد فرص العمل. وقد مكنت السياسات الاقتصادية المنفتحة البلدان النامية من الاندماج في سلاسل التوريد العالمية، مما انعكس إيجابا على أدائها الاقتصادي، ورفع مستوى مهارات القوى العاملة، وزاد من الدخل القومي. وتستفيد البلدان المستضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ارتفاع الإنتاجية، والتطور التكنولوجي، وتحسن الأجور، بما يساهم في الحد من الفقر وخفض مستويات البطالة. وفي ذات الوقت، تجني البلدان المستثمرة فوائد من دخول أسواق جديدة وتحقيق نتائج مالية أفضل (Le Ngoc & Heshmati, 2025).

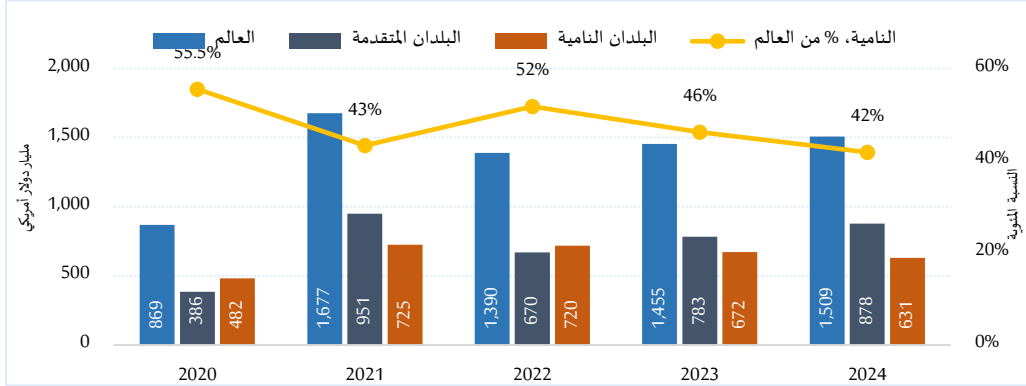
ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، جنت بلدان آسيوية مثل الصين والهند وفيتنام فوائد كبيرة من تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، شملت تطوير البنية التحتية، وتوليد فرص العمل، والتقدم التكنولوجي، مما عزز مكانتها ضمن سلاسل القيمة العالمية. كما تربط دراسات عدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، ولا سيما في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، فيما تُظهر صلتها بالابتكار والتنمية المستدامة. غير أنه قد يرافق هذه المنافع مخاطر قصيرة الأجل أو ما يعرف بـ "مصائد الاستثمار الأجنبي المباشر"، في حال كانت الأطر التنظيمية ضعيفة. وفي نهاية المطاف، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر داعما للنمو الاقتصادي والأخضر في آسيا حين يسند بسياسات فعالة تركز على الاستدامة. وعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي وفرها مسار العولمة للبلدان النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة يظل تحديا قائما. كما أن أثر هذه الاستثمارات على الاستدامة يختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لعوامل مثل كفاءة استخدام الطاقة محليا، وصلاية الأطر التنظيمية، ودرجة إنفاذ السياسات (Le Ngoc & Heshmati, 2025).

وبحسب تقرير الأنوكتاد حول الاستثمار العالمي لعام 2025، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا عا طفيفا في عام 2024 بنحو 4%، من 1,455 مليار دولار أمريكي إلى 1,509 مليار دولار² (الشكل 11.1). وخلال الفترة

² أشار تقرير الأنوكتاد (2025) إلى أن الأرقام الإجمالية تخفي نقاط ضعف كبيرة، إذ جرى تضخيمها بفعل التدفقات المالية غير المستقرة عبر الاقتصادات الأوروبية الوسيطة. وعند استبعاد هذه التدفقات، يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قد تراجع فعليا بنسبة 11%، من 1.67 تريليون دولار إلى 1.49 تريليون دولار، ما يمثل السنة الثانية على التوالي من التراجع الحاد، ويؤكد استمرار ضعف الاستثمار الدولي. ويأتي هذا الاتجاه التنازلي في تناقض صارخ مع النمو العالمي الذي لوحظ في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة. أما البلدان المتقدمة فقد شهدت تراجعا حادا بنسبة 22% في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزى ذلك في معظمه إلى انخفاض التدفقات إلى أوروبا بنسبة 58%، نتيجة للتدفقات المالية المتضخمة وغير المستقرة عبر الاقتصادات الوسيطة.

الممتدة بين عامي 2000 و2024، بلغ متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا 1,369 مليار دولار أمريكي. وقد شهدت التدفقات إلى البلدان النامية تقلبات ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث تراوحت نسبتها من الإجمالي العالمي بين 55.5% في عام 2020 و42% في عام 2024 (الشكل 11.1). وتعكس هذه التقلبات مدى تقلب وتفاوت توزيع الاستثمارات، ما يعكس تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية وثقة المستثمرين في الأسواق الناشئة (UNCTAD, 2025b).

الشكل 11.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة. الجدول المرفق 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، حسب المنطقة والاقتصاد، 2024-1990

في عام 2024، أظهرت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر تفاوتات كبيرة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا بنسبة 12.1% في تدفقات الاستثمار، في حين أن البلدان النامية سجلت تراجعاً بنسبة 6.1%. وتراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين بشكل ملحوظ، إذ انخفضت بنسبة 29% من 189.1 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى 116.2 مليار دولار في 2024. وعلى العكس من ذلك، شهدت أميركا الشمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، زيادة بنسبة 22.6%، مدفوعة بارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات في القطاعات التكنولوجية المتقدمة. وظلت الولايات المتحدة أكبر بلد مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بما قيمته 278.8 مليار دولار، تلتها سنغافورة (143.4 مليار دولار) وهونغ كونغ (126.2 مليار دولار). ووفقاً لتقرير الأونكتاد، حافظت الولايات المتحدة على الصدارة بفضل هيمنتها في مشاريع غرينفيلد وصفقات التمويل الدولي للمشاريع. ومن بين الوجهات الكبرى الأخرى: البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والمكسيك والهند وإندونيسيا وفيتنام. وكان الاستثمار في مشاريع غرينفيلد قويا بشكل خاص في الهند والإمارات، بينما تركزت صفقات التمويل الدولي للمشاريع في الأسواق الكبرى المتطورة وبعض الاقتصادات الناشئة الرئيسة. ويعكس هذا التفاوت اتجاهات عالمية مختلفة بين الاستثمار الصناعي وتطوير البنية التحتية (UNCTAD, 2025b).

ومن بين المناطق النامية، شهدت إفريقيا الزيادة الأكبر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت بنسبة 75% في 2024 (الشكل 12.1)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي لمشروع تطوير رأس الحكمة في مصر بقيمة 35 مليار

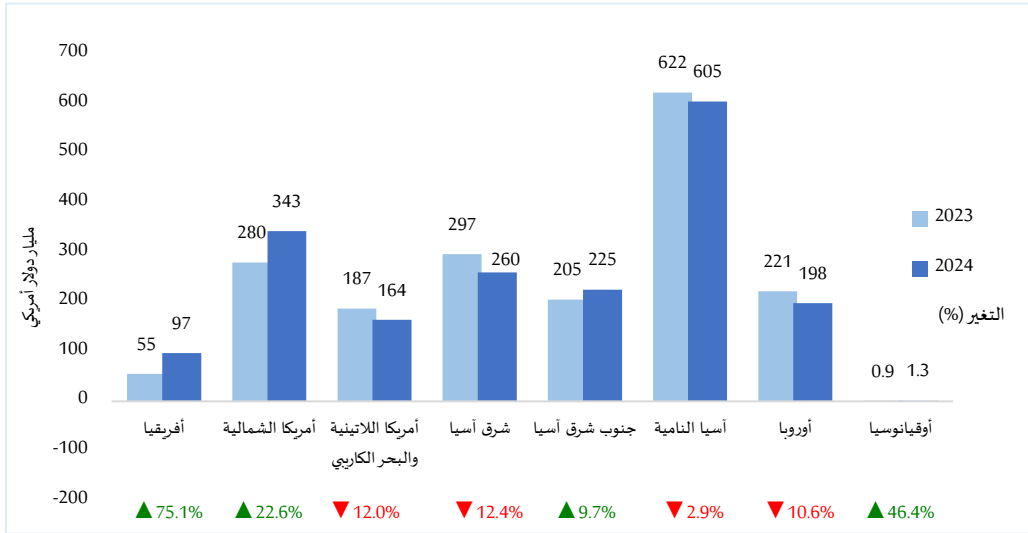
دولار. وحتى عند استبعاد هذا المشروع الضخم، ارتفعت التدفقات إلى إفريقيا بنسبة 12%، مما يشير إلى اتجاه تصاعدي أوسع (UNCTAD, 2025b). ويهدف مشروع رأس الحكمة، وهو مشروع مشترك بين مصر والإمارات العربية المتحدة إلى تحويل شبه الجزيرة الساحلية إلى مركز عالمي للسياحة والاستثمار. وبقيادة شركة "القابضة" (ADQ)، أحد صناديق الثروة السيادية في أبوظبي، يتوقع أن يسهم المشروع في تحقيق نمو اقتصادي قوي، وخلق آلاف فرص العمل، وتعزيز مكانة مصر في مجالي السياحة والعقارات (Werr and Strohecker, 2024).

ويؤكد هذا التدفق المتزايد على الدور المتنامي للاستثمار الأجنبي المباشر في تشكيل اقتصادات البلدان النامية. غير أن روتشا (Rocha, 2025) يحذر من أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التحول الهيكلي يظل معقداً. فبينما قد يساهم في رفع الكفاءة في بعض القطاعات، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى سوء تخصيص العمالة، حيث أن غالباً ما يؤدي إلى تحويل فرص العمل من الصناعات عالية الإنتاجية إلى الخدمات منخفضة الإنتاجية، مما يفضي إلى تغيير هيكلي سلبي. ومنذ أواخر التسعينيات، أدى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخدمات إلى تفاقم هذا القلق. ويدعو روتشا (Rocha, 2025) إلى مزيد من البحث لفهم كيفية تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر مع صدمات الإنتاجية القطاعية وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية.

وفي السياق ذاته، يشير بونسكويك وفيربيرغ (Bunskoek and Verburg, 2025) إلى تنامي تدفقات الاستثمارات بين بلدان الجنوب، حيث تتجه الاقتصادات الناشئة بشكل متزايد إلى الاستثمار في بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تعهدت الهند بضخ 14 مليار دولار في مشاريع نيجيرية، مع استهداف استثمارات بقيمة 150 مليار دولار في إفريقيا بحلول 2030. وبالمثل، بلغ رصيد الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 42.1 مليار دولار في 2023. كما تعمل البرازيل وتركيا على توسيع نطاق مشاريعهما الاقتصادية. وتعكس هذه التطورات جهوداً استراتيجية بين بلدان حد الجنوب العالمي، ولا سيما المرتبطة بكتلة بريكس، لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل التنمية المشتركة، في ظل تحولات تشهدها طريقة تعامل البلدان المتقدمة مع العولمة. كما يتجلى هذا التوجه الاستراتيجي في تنامي التبادل التجاري والاقتصادي للهند مع أميركا اللاتينية، لا سيما من خلال اتفاقية التجارة التفضيلية مع ميكروسور (التكتل التجاري لأمريكا الجنوبية). ومنذ عام 2011، سعت الهند وتكتل ميكروسور إلى توسيع نطاق الاتفاق من نحو 450 سلعة مشمولة بتخفيضات جمركية إلى ما يقارب 2,000 سلعة، بما يعزز الاندماج الاقتصادي في بلدان حد الجنوب العالمي (Kumari, 2025).

أما أوقيانوسيا، فقد سجلت ثاني أعلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إفريقيا، إذ بلغت التدفقات 1.3 مليار دولار بارتفاع نسبته 46.4% عن العام السابق. وفي المقابل، شهدت البلدان النامية في آسيا تراجعاً طفيفاً بنسبة 2.9% فقط، حيث عوضت التدفقات القوية إلى اقتصادات مثل الهند وإندونيسيا جزئياً عن التراجع الذي شهدته الصين. أما منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 12% في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 10.6% في عام 2024 (الشكل 12.1). وقد سجلت بعض البلدان تدفقات سلبية كبيرة، مثل إيرلندا (-38.9 مليار دولار) وسويسرا (-60.7 مليار دولار) والمملكة المتحدة (-40.0 مليار دولار). غير أن لوكسمبورغ حققت انتعاشاً حاداً، إذ جذبت استثمارات بلغت 106.0 مليار دولار بعد سنوات من التراجع (UNCTAD, 2025b).

الشكل 12.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية حسب المناطق، 2023 مقابل 2024



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة. الجدول المرفق 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، حسب المنطقة والاقتصاد، 2024-1990

أشار تقرير الأونكتاد (2025b) إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخيرة تركزت بشكل كبير في مراكز البيانات، ومنصات التكنولوجيا المالية، وخدمات لوجستيات التجارة الإلكترونية، وخدمات البرمجيات المتخصصة. وقد وسعت شركات التكنولوجيا الكبرى عملياتها في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء، مدفوعة بتزايد الاستهلاك الرقمي وارتفاع الطلب المؤسسي على الأتمتة. فعلى سبيل المثال، التزمت شركة أوراكل (في الولايات المتحدة) باستثمار يفوق 6.5 مليار دولار لبناء مراكز بيانات في ماليزيا، استجابة للطلب المتنامي على الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للنظام السحابي. وبالمثل، أعلنت شركة مايكروسوفت (في الولايات المتحدة) عن استثمار بقيمة 3 مليار دولار لتعزيز قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في الهند. وتعكس هذه الاستثمارات تحركات استراتيجية من جانب شركات التكنولوجيا لاقتناص فرص النمو الرقمي في الاقتصادات الناشئة.

وبالإضافة إلى القطاع الرقمي، ساهم الطلب المتزايد على المعادن الضرورية للتحويل مثل الليثيوم والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة، في الحفاظ على مستويات ثابتة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد برزت بلدان إفريقية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا وزامبيا، إلى جانب بلدان أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وتشيلي وبيرو، كمحاور رئيسية للاستثمار في التعدين. وأدت هذه البلدان دورا حيويا في التحويل العالمي نحو التكنولوجيات الخضراء. في المقابل، في عام 2024، تراجعت الاستثمارات الدولية بشكل حاد في قطاعات البنية التحتية، ولا سيما في النقل والمرافق العامة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتشدد الأوضاع المالية العالمية. ورغم أن قطاع الطاقة المتجددة لا يزال القطاع الرائد المرتبط بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، إلا أن الاستثمار في هذا المجال انخفض بنحو 25%، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. كما شهدت أنظمة الأغذية والزراعة تراجعا في الاستثمار، حيث تم توجيه رؤوس الأموال بشكل أساسي نحو مجالات التصنيع بدلا

من الزراعة الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، بقي حجم الاستثمارات الخاصة في البلدان الأقل نمواً غير كاف. وفي المقابل، شهد القطاع الصحي زيادة في الاستثمارات، لكن معظمها انصب في البلدان متوسطة الدخل. أما البلدان الأقل نمواً فاستمرت في مواجهة فجوات كبيرة، خاصة في مجال تصنيع الأدوية (UNCTAD, 2025b).

الرصيد المالي

آفاق الاستدامة المالية من أبرز التحديات

أسهمت جائحة كوفيد-19 في تفاقم المخاطر المالية بشكل ملحوظ، لا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث شهدت هذه البلدان تراجعاً في النمو الاقتصادي، وارتفاعاً في النفقات، وتقلصاً في الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى زيادة مواطن الضعف المرتبطة بالديون العامة (World Bank, 2023). وقد ساهمت الاستجابات المالية الأولية للجائحة، التي أعقبتها الدعم خلال اندلاع الحرب في أوكرانيا، في الارتفاع الحاد لنسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن هذه التدابير أدت دوراً محورياً في تسهيل التعافي الاقتصادي، فإنها تركت العديد من البلدان بقدرة محدودة على المناورة المالية وبأعباء دين مرتفعة (IMF, 2025a).

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2024a)، يتوقع أن تشد الضغوط المالية مستقبلاً ما لم تتخذ تعديلات جوهرية في السياسات. وبحلول 2040 قد تشهد مجموعة الدول الصناعية السبع زيادة بنسبة 70 نقطة مئوية في حصة صافي الالتزامات المالية الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الاتجاهات الديموغرافية، ولا سيما شيخوخة السكان، التي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. كما تساهم عوامل إضافية مثل العجز الهيكلي المستمر، وارتفاع تكاليف إعادة التمويل المحتملة، والزيادات المخطط لها في الإنفاق الدفاعي في تفاقم التحديات المالية. إلى جانب ذلك، يتوقع أن تؤدي متطلبات تمويل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه إلى إجهاد الاحتياطات المالية المحدودة بالفعل.

ولطالما تطلبت التخفيضات الكبيرة والمستمرة في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من البلدان الحد من نمو الإنفاق العام والحفاظ على فوائض في الميزانية الأولية على مدى فترات طويلة، غالباً بالتزامن مع ظروف اقتصادية مواتية، حيث يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي أسعار الفائدة على الديون. وعادة ما تنطوي هذه الجهود على خيارات سياسية صعبة تشمل الحد من الإنفاق على المعاشات التقاعدية وأجور موظفي القطاع العام والإعانات والاستثمار العام. غير أن تحقيق نتائج مماثلة في البيئة الراهنة قد يكون أكثر صعوبة، خاصة إذا ظلت أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة مقارنة بنمو الناتج المحلي.

وحتى عام 2025، يتوقع أن تواصل معظم اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما فيها البلدان ذات الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو، تسجيل عجز في الميزانية الأولية (OECD, 2024a). وفي ظل المسارات المالية الحالية، سيتطلب وضع نسب الديون على مسار انخفاض مستدام بذل جهود توطيد قوية، لا سيما مع استقرار معدلات التضخم وتراجع القيود المفروضة على السياسة النقدية.

ويشير صندوق النقد الدولي (2025a) إلى أنه رغم التخطيط لخفض الديون وتشديد السياسات المالية، إلا أنه لا يزال العجز في الميزانية كبيراً، كما أن الحيز المالي أضيق بكثير مما كان عليه قبل عقد. ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف خدمة الدين، مع تفاوت ملحوظ بين البلدان بحسب اتجاهات التضخم ومعدلات النمو وهيكلة الدين العام. وفي الاقتصادات المتقدمة، يتوقع أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية على الدين مستويات ما قبل الجائحة، رغم أنها لا تزال في بعض الحالات أدنى من مستويات ذروتها خلال فترة الجائحة. وفي الوقت نفسه، تواجه العديد من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والاقتصادات الناشئة أعباء متزايدة لخدمة الدين مع حلول آجال استحقاق ديونها.

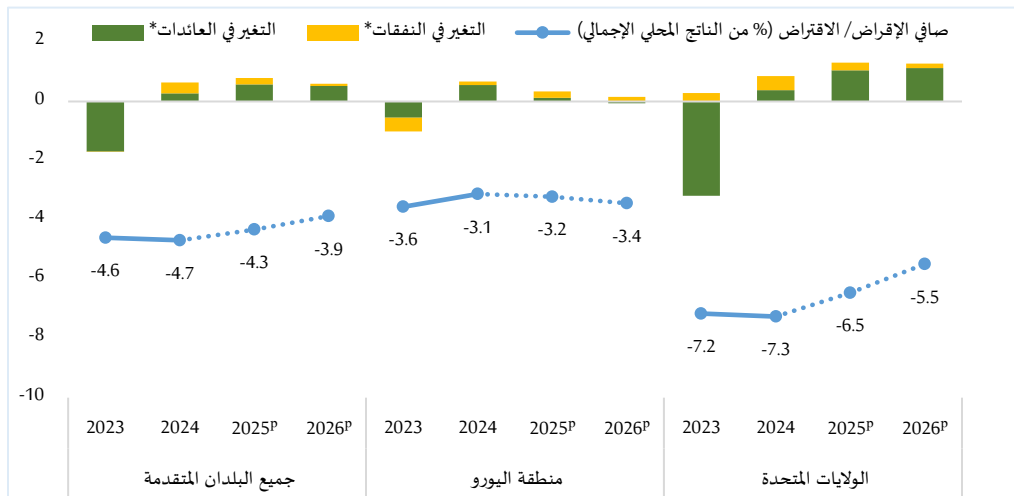
وتشير التوقعات إلى أنه في ظل السياسات الحالية، سيرتفع الدين العام الأمريكي من 121% من الناتج المحلي في 2024 إلى 130% بحلول 2030. أما في منطقة اليورو، فمن المنتظر أن ترتفع مستويات الدين بفعل توسع ميزانيات الدفاع وزيادة الاستثمار العام. كما تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية ارتفاعاً في نسب الدين، مع توقع ارتفاعها من 70% حالياً إلى 83% بحلول 2030. رغم الخطط المزمعة لتشديد السياسات المالية ابتداءً من 2026 (IMF, 2025a).

وبناءً على البيانات المالية المتوقعة بين عامي 2023 و 2026، يتوقع أن تخفض البلدان المتقدمة مستوى عجزها المالي تدريجياً، مع تحسن صافي الإقراض/الاقتراض من -4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 إلى -3.9% بحلول عام 2026. ويعكس هذا الاتجاه زيادة بسيطة في الإيرادات ونمو محدوداً في مستويات الإنفاق. وحافظت منطقة اليورو على نمط إيجابي نسبياً في الوضع المالي، حيث تقلص مستوى عجزها من معدل -3.6% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2023 إلى -3.1% في عام 2024. لكن من المتوقع أن يزيد مستوى العجز من جديد بصورة تدريجية حتى عام 2026 (الشكل 13.1).

في إطار التوقعات المرجعية لصندوق النقد الدولي لعام 2025، من المتوقع أن يرتفع العجز الأولي لألمانيا بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 مقارنةً بعام 2024، وبنسبة 4% مقارنةً بالتوقعات السابقة، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الدفاعي والاستثمار العام. ويرتقب أن يكون لهذه التغييرات المالية آثار غير مباشرة على الاقتصادات الرئيسية الأخرى في منطقة اليورو، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. ونتيجة لذلك، يتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو من 88% إلى 93% بحلول عام 2030، على الرغم من أن التأثير الاقتصادي العام يبقى غير واضح المعالم.

ومتوقع أن تواصل الولايات المتحدة تسجيل مستويات عجز كبيرة، وإن كان ذلك مع تحسن تدريجي من -7.3% في عام 2024 إلى -5.5% بحلول عام 2026. وهذا ما يعكس انتعاشاً كبيراً في الإيرادات، لا سيما اعتباراً من عام 2025 فصاعداً، إلى جانب نمو معتدل في النفقات. وبشكل عام، في حين أن عملية ضبط الأوضاع المالية جارية في جميع الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يكون التقدم بمستويات متفاوتة، حيث ستبقى الولايات المتحدة تتخبط في اختلالات مالية بمستويات أكبر نسبياً (الشكل 13.1).

الشكل 13.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان المتقدمة



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات؛ * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

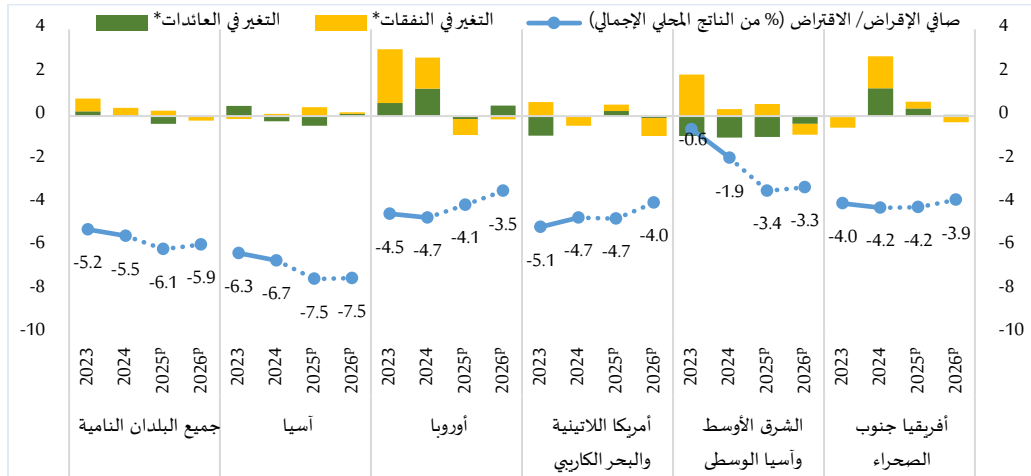
بين عامي 2024 و 2026، يتوقع أن تبقى البلدان النامية مسجلة لمستويات عجز مالي كبيرة، مع تدهور صافي الوضع المتعلق بإجمالي الإقراض/الاقتراض من معدل -5.5% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2024 إلى -5.9% في عام 2026. ويعزى هذا الاتجاه إلى حد كبير إلى استمرار ضعف الإيرادات وتقييد التعديل في الإنفاق. وفي آسيا، من المتوقع أن يزيد أكثر مستوى العجز المالي، من معدل -6.7% المسجل في عام 2024 إلى -7.5% في كل من عامي 2025 و 2026، وذلك في ظل التراجع المستمر للإيرادات والرقابة المحدودة على الإنفاق (الشكل 14.1).

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2025، فإن الرصيد المالي الهيكلي في الصين يتوقع أن يزيد تدهورا بمقدار 1.2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2025، وهذا ما يعني استمرار الضغوط المالية. وفي الوقت ذاته، يسير الدين العام في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في منحى تصاعدي، ومن المتوقع أن يرتفع من المعدل الحالي البالغ 70% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 83% بحلول عام 2030. وعلى عكس آسيا، من المتوقع أن يتحسن الوضع المالي في أوروبا، إذ يرتقب تقلص مستوى العجز من -4.7% المسجل عام 2024 إلى -3.5% في 2026 (الشكل 14.1). ومن المتوقع أن تستقر الأوضاع المالية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في حدود عجز يقدر بنحو -4.0% بحلول عام 2026. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تدهورا ماليا ملحوظا، حيث ارتفع العجز من معدل -0.6% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2023 إلى -1.9% في 2024، ومن المتوقع أن يبلغ -3.3% بحلول عام 2026 (الشكل 14.1).

ووفقا للبنك الدولي (2025a)، تتسم الآفاق المالية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمزيج معقد بسبب ديناميكيات أسعار النفط، وحالة عدم اليقين الجيوسياسي، والسياسات ذات التوجهات المتنوعة بتنوع خصوصيات كل بلد. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يزيد مستوى العجز المالي في 2025، في ظل تجاوز عائدات النفط التي أخذت تتراجع باستمرار، بسبب انخفاض الأسعار العالمية. مستويات التراجع المتواضعة في الإنفاق. ورغم توقع ارتفاع تدريجي في عائدات النفط في عام 2026 مع التخلص التدريجي من

خفض دول الأوبك وشركائها للإنتاج، من المتوقع أن تستمر الضغوط المالية، خاصة في المملكة العربية السعودية. وخارج دول مجلس التعاون الخليجي، تواجه معظم الدول المصدرة للنفط تدهورا في أوضاعها المالية، وذلك بسبب بانخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو غير النفطي. لكن تبرز ليبيا كاستثناء، حيث من المتوقع أن يؤدي ارتفاع إنتاج النفط إلى تحسين مستوى توازنها المالي. وعلى صعيد الدول المستوردة للنفط، من المتوقع أن يزيد معدل العجز المالي في 2025، لا سيما في مصر، حيث تؤثر بشكل كبير مدفوعات الفوائد المرتفعة وانتهاء المكاسب الإيرادية غير المتكررة من صفقات الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من بعض التشديد المالي المتوقع في دول مثل الأردن والمغرب وتونس، تبقى القدرة على تحمل الديون بشكل عام مصدر قلق كبير. فبحلول عام 2026، من المتوقع أن يؤدي التصحيح التدريجي لأوضاع المالية العامة إلى تحسن الأرصدة في العديد من الاقتصادات، حيث تخطط مصر لخفض مستوى الدعم الموجه للطاقة وتعزيز تحصيل الضرائب. ومع ذلك، فإن الاحتياجات المتعلقة بالتمويل المرتفعة والمخاطر المرتبطة بالتزاعات الإقليمية والمساحة المالية المحدودة تجعل العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضة لأزمات خارجية. ويعد عدم الاستقرار الجيوسياسي، لا سيما في الدول المتأثرة بالتزاعات مثل اليمن وسوريا ولبنان، مصدرا لمقاومة حالة عدم اليقين المتعلقة بالنتائج المالية، في حين أنه من شأن المخاطر الخارجية مثل تقلب أسعار النفط والتشديد المالي العالمي أن يزيد من الضغط على المالية العامة الهشة أصلا في جميع أنحاء المنطقة.

الشكل 14.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان النامية



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات؛ * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن تبقى أفريقيا جنوب الصحراء في مستويات عجز مرتفعة نسبيا، أي ما يناهز 4.0% طوال الفترة، على الرغم من بعض الانتعاش المتوقع في نمو الإيرادات خلال عام 2025. وبصورة عامة، تبقى التحديات المالية في المناطق النامية كبيرة جدا، خاصة في الأماكن التي لا يزال تعبئة الإيرادات فيها متأخرة عن مستويات الضغوط على الإنفاق (الشكل 14.1).

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت الديون السيادية مستويات مرتفعة في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، ومن المتوقع أن يزيد حجمها أكثر في السنوات القادمة. ويعتبر ارتفاع مدفوعات الفائدة ونقص الإيرادات من الأسباب التي تحد من القدرة على القيام بالاستثمار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون القدرة على تحمل عبء الديون عرضة للخطر في عدد من اقتصادات الأسواق الناشئة التي تتكبد فروق أسعار مرتفعة، خاصة في ظل إصدار ديون ضخمة، علماً أن معدل استحقاق ديونها الحكومية منخفض نسبياً (OECD, 2024a).

الفصل الثاني

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



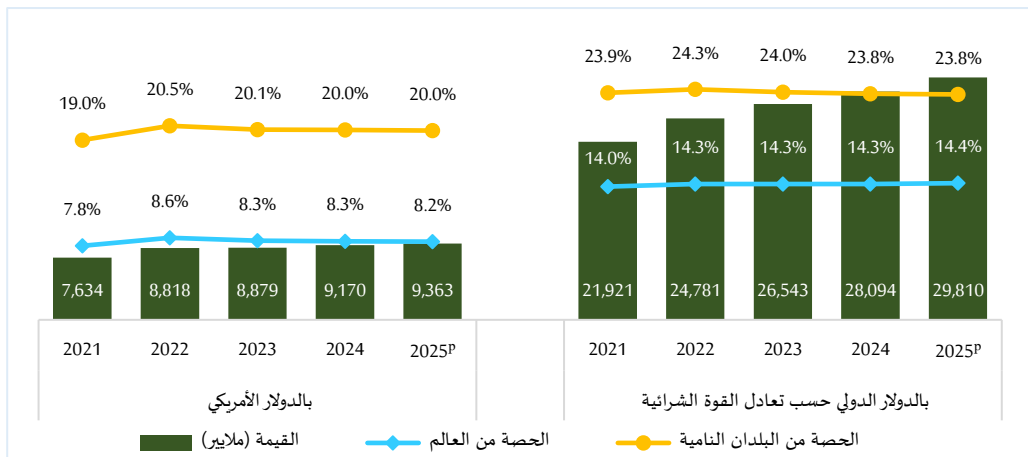
بات مشهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة في غاية التعقيد والاضطراب، والذي تشكل بفعل تصاعد التوترات الجيوسياسية، ولا سيما في المناطق الحيوية لإمدادات الغذاء والطاقة، واستمرار الضغوط التضخمية، وتفاقم آثار تغير المناخ، واتساع فجوات عدم المساواة. وقد أفضت هذه التحديات إلى خلق بيئة صعبة أمام صناع السياسات والقطاعات ذات الصلة على حد سواء. ورغم ما أظهرته بعض الاقتصادات من مرونة وقدرة على التكيف، لا تزال أخرى تعاني تداعيات هذه الأزمات المتقاطعة. وبناء على هذا المعطى، يتناول هذا الفصل بالاستعراض أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الآونة الأخيرة على صعيد الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية بهدف تقييم الوضع الراهن لهذه البلدان وآفاقها ضمن الاقتصاد العالمي.

الإنتاج والنمو الاقتصادي

حجم الناتج يبلغ 9.2 تريليون دولار أمريكي في 2024

بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالأسعار الحالية، 9.2 تريليون دولار أمريكي في 2024، بمعدل أعلى بنسبة ضئيلة (3.3%) عن الرقم المسجل في العام السابق. وتشير التوقعات إلى زيادة فيه بنسبة 2.1% ليلبلغ بذلك ما قيمته 9.4 تريليون دولار. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024، على منوال العام السابق. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الحصة لتصل إلى نسبة 8.2% عام 2025. وتراجعت أيضا حصة بلدان المنظمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، من نسبة 20.1% المسجلة عام 2023 إلى 20.0% في 2024، ومن المتوقع أن لا يتغير هذا التراجع في 2025 لتشكل الحصة نسبة 20.0%، الأمر الذي يعكس تقارب معدلات نمو الإنتاج مؤخرا في بلدان المنظمة مع باقي البلدان النامية في العالم (الشكل 1.2، يसार).

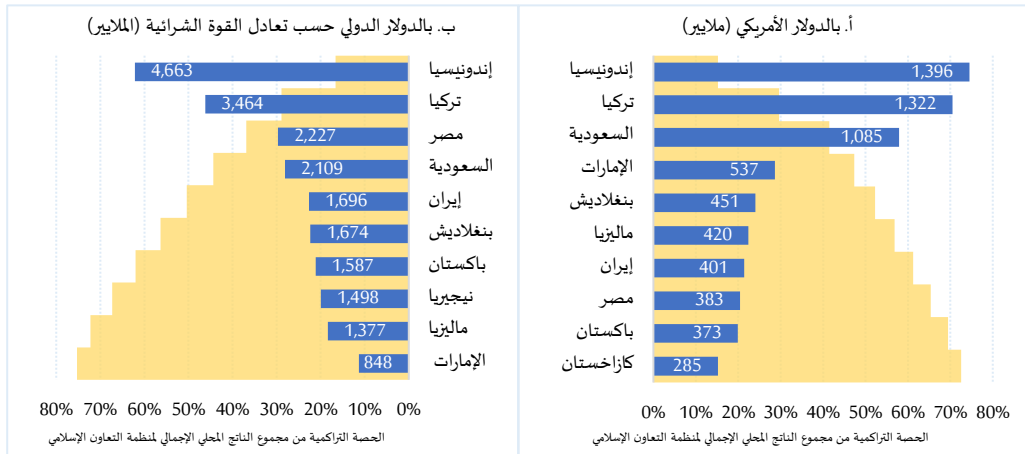
الشكل 1.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم (بالأسعار الجارية)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: P = توقعات؛ البيانات تستثنى سوريا.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 28.1 تريليون دولار في 2024، ويتوقع أن تبلغ قيمته 29.8 تريليون دولار في 2025. وبهذه القيم، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2024، على منوال العام السابق. وتشير التوقعات إلى أن هذه الحصة ستبلغ 14.4% في 2025. لكن حصة هذه البلدان في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية تراجعت لنسبة 23.8% في 2024 بعد أن كانت في نطاق 24.0% في 2023، ويتوقع أن تكون أيضا في حدود 23.8% في 2025 (الشكل 1.2.يمين). وبالنظر إلى الحصة المقدرة للبلدان الأعضاء في المنظمة من إجمالي سكان العالم (24.9%) وسكان البلدان النامية (28.9%) في عام 2024، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقدرة سواء بالسعر الجاري للدولار الأمريكي أو بالسعر الجاري للدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، لم ترق بعد للمستويات المنشودة.

الشكل 2.2: بلدان المنظمة الـ 10 الأفضل أداء، حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2024



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حصة كبيرة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي مقتصورة إلى حد كبير على إنتاجية القلة فقط من البلدان الأعضاء، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2024، استأثرت البلدان الخمس الأفضل أداء في المنظمة بنصف (52.3%) مجموع الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار الأمريكي، في حين أن هذه الحصة بلغت رقما عاليا جدا بالنسبة لبلدان المنظمة العشر المتصدرة للقائمة، تمثل في نسبة 72.6% (الشكل 2.2.أ). وسجلت إندونيسيا، التي بلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي ما يقرب من 1.4 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (15.2%)، تلتها كل من تركيا (14.4%) والمملكة العربية السعودية (11.8%) والإمارات العربية المتحدة (5.9%) ثم بنغلاديش (4.9%).

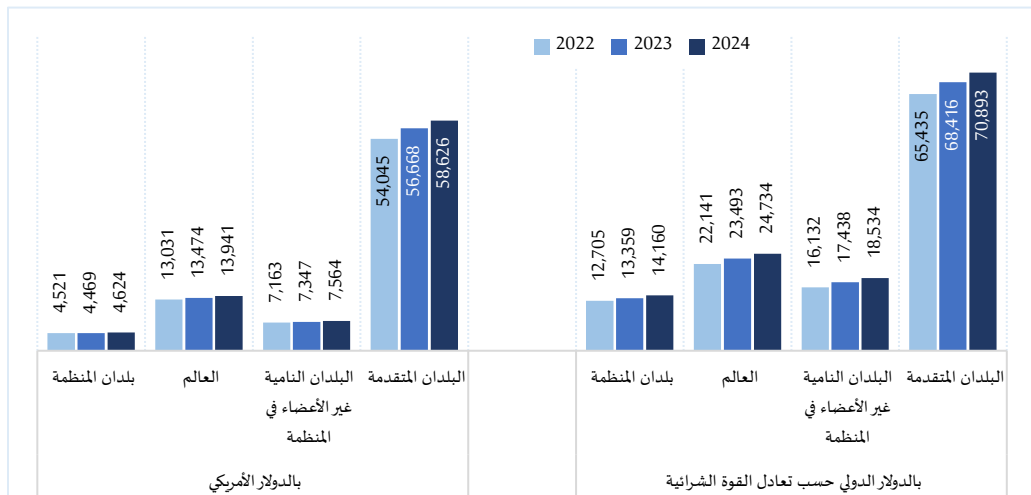
ويبرز الشكل 2.2 أن البلدان العشر الكبرى حافظت إلى حد ما على معدلات مستقرة في حالة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، رغم أن تصنيف البلدان يتغير بسبب الاختلاف في مستويات القوة الشرائية الناجم عن الفوارق النسبية في الأسعار بين البلدان. وحظيت

إندونيسيا بأكبر اقتصاد، بمبلغ 4.7 تريليون دولار حسب تعادل القوة الشرائية، أي ما يمثل 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. واستأثرت كل من تركيا (12.3%) ومصر (7.9%) والمملكة العربية السعودية (7.5%) وإيران (6.0%) إلى جانب إندونيسيا (البلدان الخمس الأفضل أداءً) بحصة 50.4% من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، بينما بلغت هذه الحصة بالنسبة للبلدان العشر الأفضل أداءً 75.3% (الشكل 2.2.ب).

الزيادة الطفيفة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وتحسن تدريجي في مستويات متوسط الدخل

بحكم النمو المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2024. لكن الزيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لم تكن بالمستوى الكافي نتيجة للنمو الضعيف في الإنتاجية (الشكل 3.2). فمن حيث الدولار الأمريكي، زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.9% مقارنة بالعام السابق، وبلغ حجمه 13.941 دولار أمريكي، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير لأداء البلدان المتقدمة حيث زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% ليبلغ حجمه 58.626 دولاراً أمريكياً. وسجلت بلدان المنظمة نمواً بمعدل 3.5%، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.624 دولاراً أمريكياً في 2024، بعد أن كان في حدود 4.469 دولاراً في 2023. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 7.564 دولاراً أمريكياً، محققاً زيادة قدرها 3.0% خلال الفترة نفسها. وبهذا ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة يسجل مستويات متدنية، وزادت الفجوة نوعاً ما في 2024 (الشكل 3.2، يسار).

الشكل 3.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



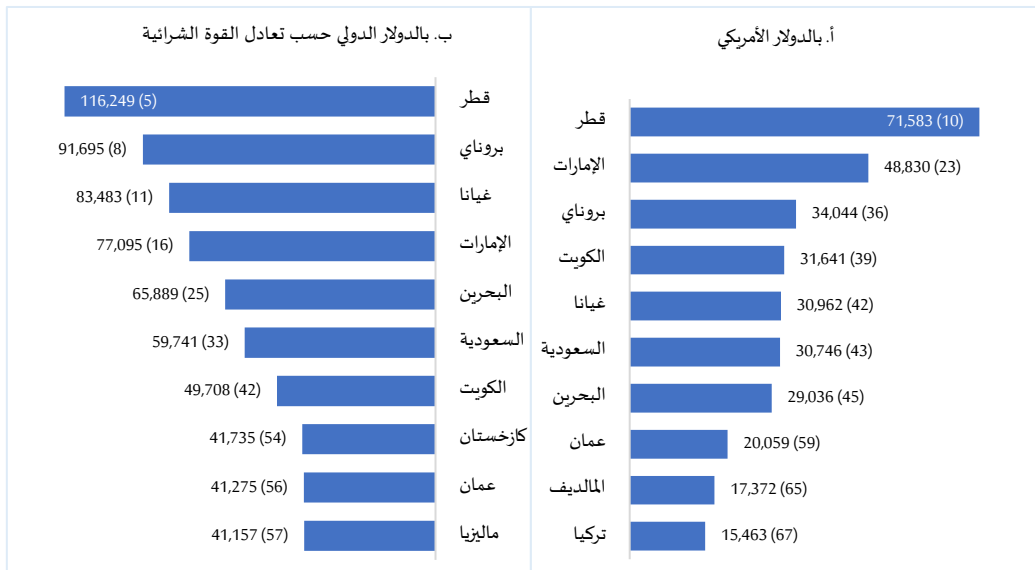
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان وفلسطين لعام 2024.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 24.734 دولار في عام 2024، بمعدل زيادة بلغت 5.3% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد بنسبة 6.0%، مسجلا بذلك متوسطا قدره 14.160 دولارا أمريكيا، وهذا يكون المتوسط دون نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث زاد بنسبة 6.3% وبلغ 18.534 دولارا أمريكيا (الشكل 3.2، يمين).

وعلى مستوى بلدان المنظمة كذلك، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وصنفت في المرتبة العاشرة عالميا بقيمة تقرب 72 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة كانت أعلى بأكثر من 15 ضعفا من متوسط المنظمة و بحوال 172 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلى قطر، بتصنيف تنازلي، كل من الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام والكويت وغيانا والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وجزر المالديف وتركيا (الشكل 4.2.أ).

وهذه البلدان في معظمها من البلدان الغنية بالوقود الأحفوري. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، ظلت قائمة البلدان هذه ثابتة باستثناء أن كازاخستان وماليزيا حلتا محل جزر المالديف وتركيا. وتغير قليلا ترتيب البلدان، مع استمرار قطر على رأس القائمة حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 116 آلاف دولار، وصنفت رابعة على المستوى العالمي (الشكل 4.2.ب).

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2024 (بالأسعار الجارية)

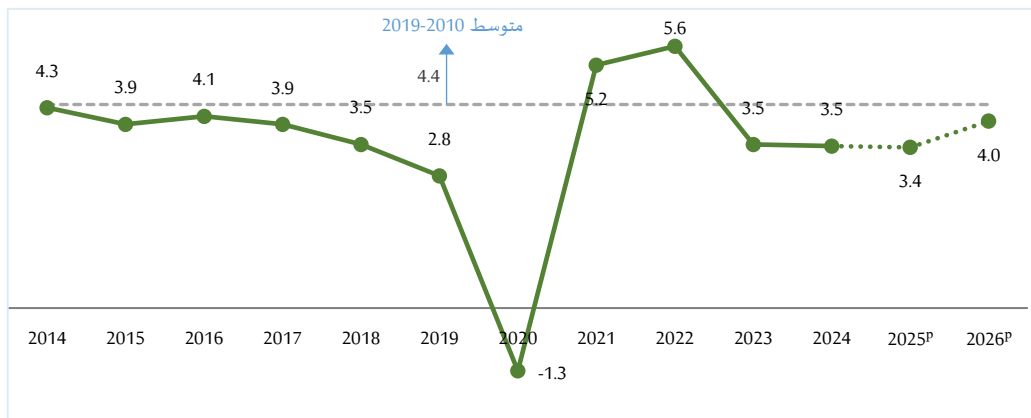


المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى التصنيف العالمي للبلد المعني من بين 191 بلدا. البيانات تستثني أفغانستان وفلسطين وسوريا.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراجع لنسبة 3.5% في 2024، ويتبعه توقع بتراجع طفيف في الفترة اللاحقة

في عام 2024، بلغ متوسط معدل النمو في مجموعة بلدان المنظمة 3.5%، وهو ما يكافئ المعدل المسجل في العام السابق. ومن المتوقع أن ينخفض قليلاً ليصل معدل 3.4% في 2025، قبل أن يعاود الارتفاع لمعدل 4.0% في 2026 (الشكل 5.2). ومع ذلك، يظل معدل النمو في مجموعة بلدان المنظمة أدنى من مستوياته المسجلة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019-2010 (الفترة ما قبل جائحة كوفيد-19)، حيث بلغ متوسطه آنذاك 4.4% سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الذي سجلته بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2024 كان أعلى من المتوسط العالمي. وحسب ما ورد في الفصل السابق، سجلت الاقتصادات النامية نمواً بنسبة 4.3% والاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.8%، بينما بلغ متوسط نمو الاقتصاد العالمي 3.3% في 2024 (راجع الشكل 1.1). وعلى نفس المنوال، يتوقع أن يبقى النمو في العامين المقبلين أعلى في مجموعة بلدان المنظمة مقارنة بالمتوسط العالمي.

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

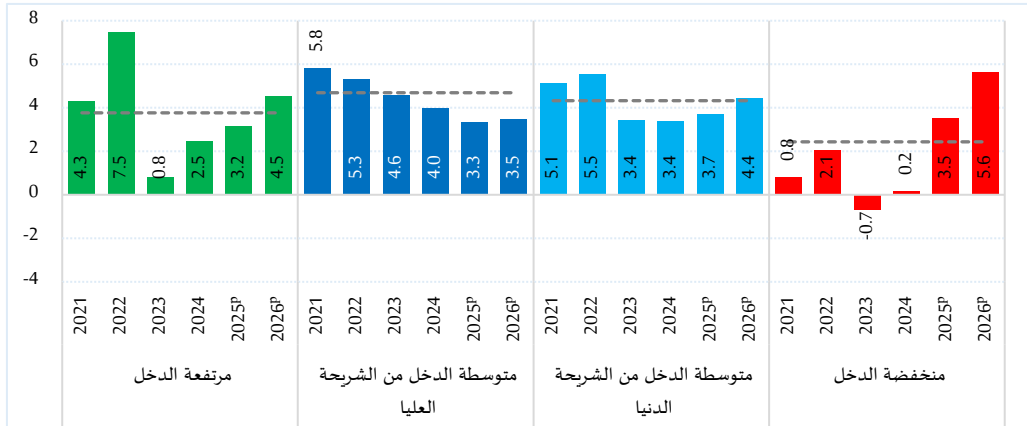


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025. وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2025. ملاحظة: P = توقعات

وكان ثمة تفاوت من حيث معدلات النمو بين مختلف مجموعات الدخل في مجموعة بلدان المنظمة في عام 2024 (الشكل 6.2). فاقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع الغنية بالموارد سجلت زيادة في النمو قدرها 2.5% في 2024، بعد أن شهدت نمواً بمعدل 0.8% في 2024. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات هذه البلدان بشكل أكبر في عام 2025 بنسبة 3.2%، ونسبة 4.5% في عام 2026، وبذلك تتجاوز المتوسط المسجل فترة ما قبل الجائحة والبالغ 3.8%.

ومنذ عام 2021 شهدت اقتصادات البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا تباطؤاً ملحوظاً، بعد حققت في العقد السابق للجائحة معدل نمو اقتصادي أعلى (4.7%) مقارنة بالمجموعات الأخرى. إذ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه المجموعة إلى 4.6% في عام 2023 ثم إلى 4.0% في عام 2024. وتشير التوقعات إلى أن هذه المجموعة ستشهد مزيداً من التباطؤ ليسجل 3.3% في عام 2025، قبل أن يتعافى قليلاً ويصل إلى 3.5% في عام 2026. وعلى خلاف ما هو في المجموعات الأخرى، من المتوقع أن يبقى متوسط النمو الاقتصادي لهذه المجموعة خلال عام 2026 دون مستوى المتوسط المسجل في فترة ما قبل الجائحة.

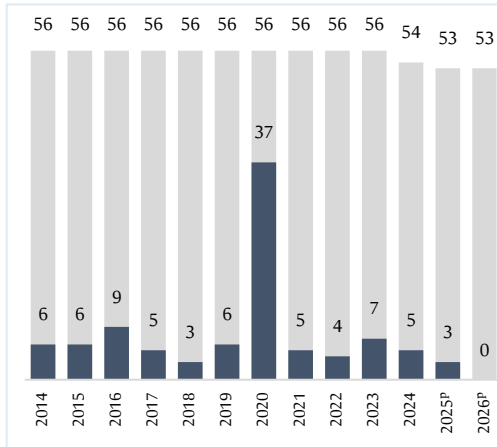
الشكل 6.2: النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)



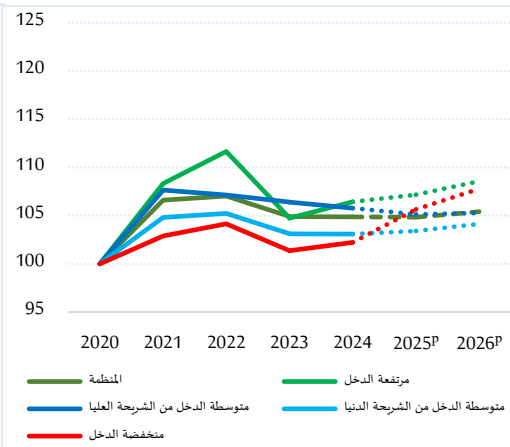
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2025. ملاحظة: P = توقعات، الخطوط المتقطعة متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة 2019-2010 بالنسبة لكل مجموعة دخل. راجع الملحق (ب) للاطلاع على تصنيف بلدان المنظمة حسب الدخل.

وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، فقد استقر متوسط نموها الاقتصادي ليسجل 3.4% في عامي 2023 و2024، مقارنة بأكثر من 5% في العامين السابقين. غير أن التوقعات تشير إلى تعاف، حيث يتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.7% في عام 2025 و4.4% في عام 2026، أي أعلى قليلاً من متوسط ما قبل الجائحة البالغ 4.3%.

الشكل 8.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة لمعدلات نمو سلبية*



الشكل 7.2: نمو الإنتاج الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة الدخل (100 = 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2025، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2025. ملاحظة: P = توقعات. * باستثناء سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها، ولبنان لفترة 2025-2026، وأفغانستان وفلسطين لفترة 2024-2026.

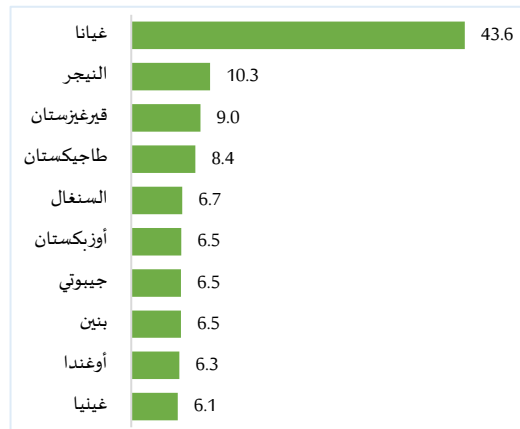
أما مجموعة البلدان منخفضة الدخل، التي سجلت أبطأ معدل نمو (2.4%) بين مجموعات الدخل خلال الفترة 2010-2019، فقد أظهرت نمط نمو مغاير. فبعد أن شهدت هذه البلدان تقلص في النمو بنسبة 0.7% في عام 2023، عاودت النمو بشكل طفيف بنسبة 0.2% في عام 2024. ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات هذه المجموعة توسعا أكثر ليصل إلى 3.5% في عام 2025 و5.6% في عام 2026، أي ما يزيد على ضعف متوسط فترة ما قبل الجائحة البالغ 2.4%.

ولحدود عام 2024، ظل الناتج الحقيقي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عند مستوى مماثل لما كان عليه عام 2023، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة للأداء الجيد للبلدان ذات الدخل المرتفع والدخل المتوسط من الشريحة العليا. وبالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة خلال العامين المقبلين، يقدر أن يتبع الناتج السير في منحنى تصاعدي. وفي حين تواصل البلدان ذات الدخل المنخفض تسجيل تحسن يفوق ما حققته بلدان مجموعات الدخل الأخرى، إذ يتوقع أن يكون ناتجها الحقيقي في عام 2026 أعلى بنسبة 5.4% مقارنة بمستوى عام 2024 (الشكل 2.7).

وعلى المستوى القطري، سجلت 5 بلدان من أصل 54 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو سلمي في عام 2024: السودان (23.4%-) ولبنان (7.5%-) والكويت (2.8%-) واليمن (1.5%-) وليبيا (0.6%-). وتشير التقديرات الراهنة إلى أنه من المتوقع أن تنكمش اقتصادات ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (العراق واليمن والسودان) في 2025، في حين من يتوقع أن تسجل جميع بلدان المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو إيجابي في 2026 (الشكل 8.2).

وكانت غيانا أسرع الاقتصادات نموا في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم في عام 2024. فحسب بيانات صندوق النقد الدولي، واصل الاقتصاد الغياني تسجيل معدلات نمو استثنائية

الشكل 9.2: اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموا 2024 (%)



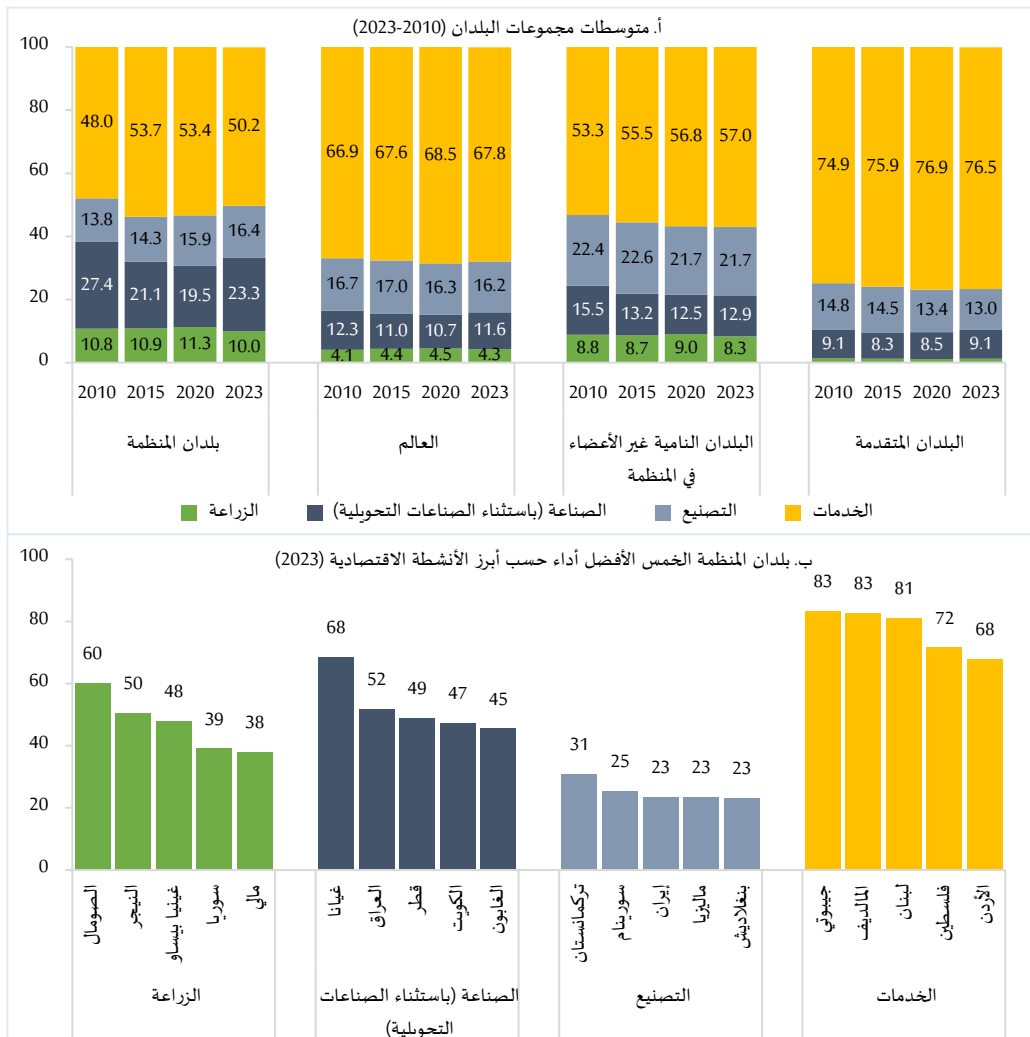
المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024؛ آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2025.

قدرت بنحو 43.6% خلال عام 2024، ويعزى هذا النمو لتسارع إنتاج النفط. وكانت النيجر، بمعدل نمو مكون من منزلتين رقميتين 10.3%، ثاني أسرع الاقتصادات نموا في مجموعة بلدان المنظمة وعلى مستوى العالم. ما حلت قيرغيزستان وطاجيكستان ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم خلال العام ذاته، بمعدلات بلغت 9.0% و8.4% على التوالي. وإلى جانب هذه البلدان الأربعة، جاءت السنغال وأوزبكستان وجيبوتي وبنين وأوغندا وغينيا ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصادات نموا في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2024 (الشكل 9.2).

الأنشطة الصناعية تستعيد مكانتها في الناتج المحلي الإجمالي

تعكس تركيبة الناتج المحلي الإجمالي صورة عامة بخصوص البنية العامة للاقتصادات (الشكل 10.2). تشير أحدث البيانات المتاحة بخصوص عام 2023 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة كبيرة من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتقدر هذه الحصة بنسبة 10.0%، وهي حصة أكبر حتى من نظيرتها في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في

الشكل 10.2: توزيع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (%) (من الإجمالي)



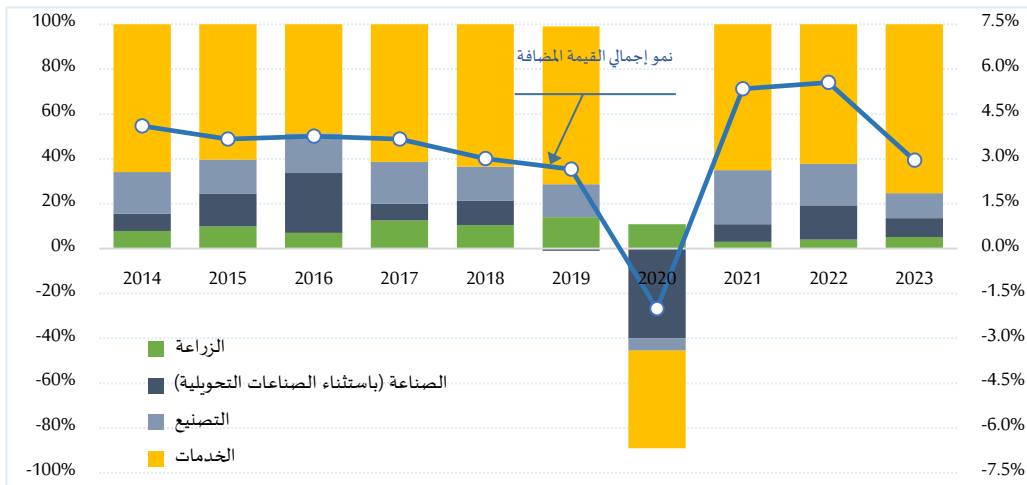
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 115 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 40 بلدا متقدما.

المنظمة (8.3%). وقطاع الزراعة يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل حصتها في إجمالي القيمة المضافة إلى 60% في الصومال و50% في النيجر و48% في غينيا بيساو و39% في سوريا و38% في مالي.

وتعد حصة الصناعة غير التحويلية أعلى بكثير في مجموعة بلدان المنظمة مقارنة ببقية العالم، ومرد ذلك إلى حد كبير انتشار الصناعات الاستخراجية للوقود الأحفوري في العديد من بلدان المنظمة. وبعد تراجع هذه الحصة تدريجياً خلال فترة 2010-2020 على الصعيد العالمي، شهدت زيادة مهمة في 2023. وبالنسبة لبلدان المنظمة، بلغ متوسط هذه الحصة 23.3% في 2023 بعد أن تراجع عن معدل 27.4% المسجل عام 2010 إلى معدل 19.5% في 2020 وهو الأدنى على الإطلاق. ويستأثر القطاع بحوالي ثلثي (68%) إجمالي القيمة المضافة في غيانا و52% في العراق و49% في قطر و47% في الكويت و45% في الغابون وأكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة في ستة من البلدان الأعضاء المنخرطة بشكل كبير في استخراج النفط والغاز، وهي: أذربيجان وعمان وبروناي دار السلام وليبيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 16.4% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.0%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (21.7%). ويستأثر القطاع بحصة 31% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان و25% في سورينام وما بين 20%-23% في سبعة بلدان أعضاء أخرى (إيران وماليزيا وبنغلاديش وتركيا وأوزبكستان والبحرين واندونيسيا).

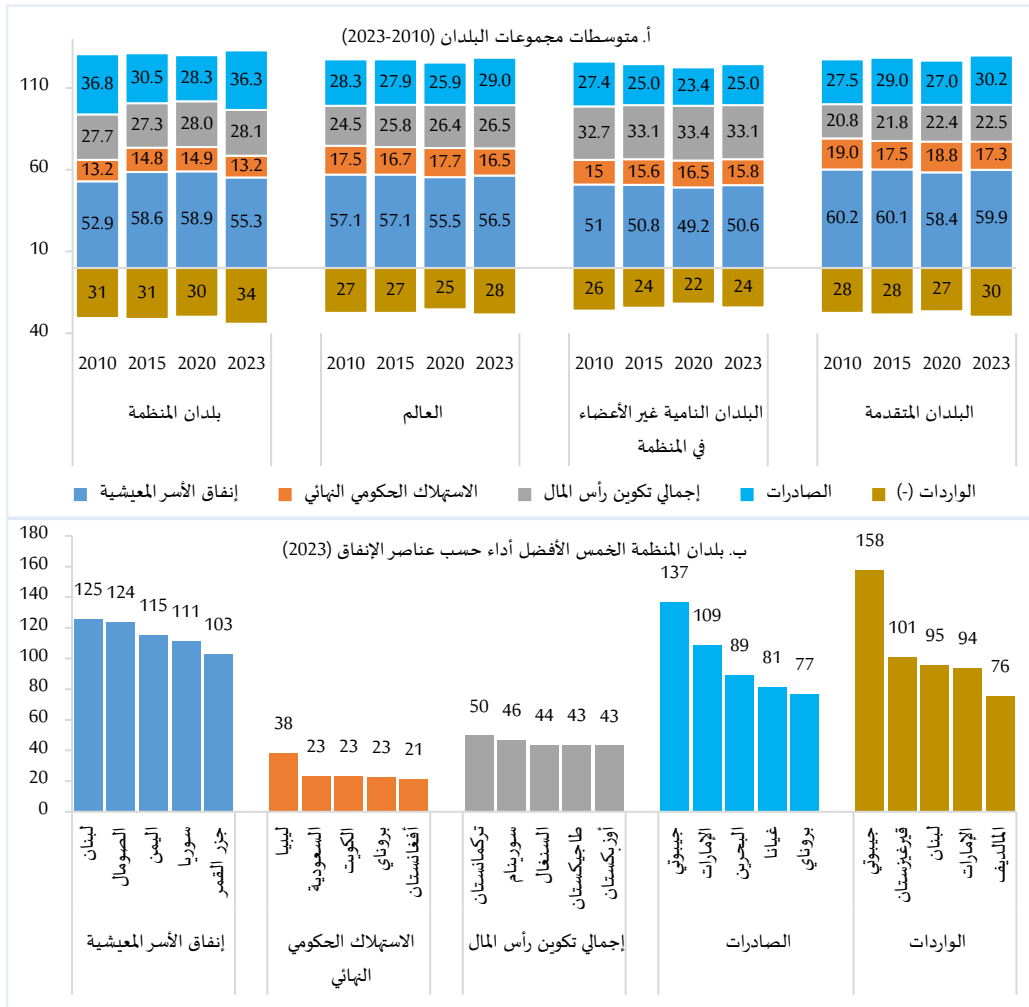
الشكل 11.2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موضفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ورغم تراجع قطاع الخدمات أمام الأنشطة الصناعية، إلا أنه يواصل تأدية دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 50.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستأثر بثلاثة أرباع (76.5%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 57.0% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 67.8% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوياتها على صعيد مجموعة بلدان المنظمة في كل من جيبوتي وجزر المالديف (83%) ولبنان (81%) وفلسطين (72%) والأردن (68%)، في حين أنها تبلغ على الأقل 50% في 23 بلداً آخر من البلدان الأعضاء في المنظمة.

الشكل 12.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). تغطية البيانات: 57 بلداً عضواً في المنظمة، و 114 بلداً نامياً غير عضو في المنظمة، و 40 بلداً متقدماً.

وكان قطاع الخدمات، الذي نما بمعدل متوسط سنوي قدره 3.9% خلال العقد الماضي، بدوره من القطاعات الرئيسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة، باستثناءه عادة بأكثر من ثلاثة أرباع نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل 11.2). في عام 2023، سجل القطاع توسعا بنسبة 4.5%، وظل مجددا أكبر مساهم في النمو من حيث إجمالي القيمة المضافة (2.9%)، حيث جاء 75.4% من هذا النمو من قطاع الخدمات. وفي المقابل، تراجع نمو قطاع الصناعة غير التحويلية مسجلا نسبة 1.5% في 2023، بعد أن سجل نسبة 4.5% في 2022، لتتخف مساهمته في نمو القيمة المضافة إلى 8.4% مقارنة بنسبة 15.3% في العام السابق. أما الصناعة التحويلية، فقد شهدت توسعا بنسبة 2.4% في عام 2023، وشكلت 11.1% من النمو، متراجعة عن مساهمتها البالغة 18.6% في عام 2022. وارتفعت مساهمة القطاع الزراعي من 4.0% في 2022 إلى 5.2% في 2023، في حين تباطأ نمو القيمة المضافة للزراعة من 2.0% في عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023.

ويبرز تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات أن نفقات الاستهلاك النهائي، سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة، واصلت استثنائها بأكثر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم (الشكل 12.2.أ). وفي 2023 بلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 55.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (50.6%). لكنه أقل من حصة البلدان المتقدمة (59.9%). وقد كانت هذه النسبة مرتفعة للغاية في لبنان (125%) وفلسطين (124%)، وتجاوزت 100% أيضا في اليمن وسوريا وجزر القمر. ويعكس ذلك أن جزءا كبيرا من الطلب المحلي الخاص في هذه البلدان تمت تلبيته عبر الواردات من السلع والخدمات. وفي بلدين آخرين من بلدان المنظمة، هما أفغانستان وبنين، تجاوزت النسبة 90%، في حين بلغت مستويات متدنية قدرها 11% في تركمانستان و22% في قطر.

وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية نسبيا في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعة البلدان المتقدمة وباقي البلدان النامية. وفي 2023، بلغ متوسط هذه الحصة حوالي 13.2% في بلدان المنظمة مقارنة بنسبة 15.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 17.3% في البلدان المتقدمة، فيما بلغ المتوسط العالمي 16.5%. وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت أعلى نسبة في ليبيا (38%)، تلتها السعودية والكويت وبروناي دار السلام (23% لكل منها)، ثم أفغانستان (21%). وعلى النقيض من ذلك، لم تتجاوز النسبة 4% في نيجيريا، وكانت دون 10% في أربعة عشر بلدا آخر، من بينها: سيراليون وبنغلاديش وسوريا ومصر والصومال وغامبيا وإندونيسيا وتشاد والسودان وأوغندا وتركمانستان وجزر القمر وبنين وسورينام.

ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال، والذي يطلق عليه أيضا "الاستثمار"، من المؤشرات الهامة لحجم الاقتصاد لأنه يعكس القيمة الإجمالية للإضافات إلى الأصول الإنتاجية، الموجهة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. وبالتالي، فإن تسجيل حصة كبيرة من إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، لأن الاستثمار في الوقت الحاضر يؤدي إلى إنتاج أكبر في المستقبل.

ويظهر الشكل 12.2.أ أن هذه الحصة تميزت بالاستقرار على امتداد العقد الماضي من الزمن، وبلغ متوسطها بالنسبة لبلدان المنظمة في 2023 ما يقدر بنحو 28.1%، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (33.1%)، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة (22.5%). استأثر إجمالي تكوين رأس المال بنصف (50%) الناتج المحلي الإجمالي في تركمانستان، وهي أعلى حصة مسجلة بين البلدان الأعضاء وعلى الصعيد العالمي. وبلغت هذه النسبة 40% على الأقل في سبعة بلدان أخرى (سورينام والسنغال وطاجيكستان وأوزبكستان وموريتانيا وإيران وبنين) وأقل من 10% في ثلاثة بلدان (سوريا وغيينيا بيساو والعراق).

وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات في 2023 استثنائها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. زيادة على ذلك، حظيت الصادرات والواردات بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 مقارنة بعام 2020 في جميع مجموعات البلدان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التقلبات الكبيرة التي سببتها الجائحة على مستوى سلاسل التوريد العالمية وخدمات السفر. فقد زادت حصة الصادرات في بلدان المنظمة بنسبة 8.0 نقاط مئوية وبلغت في المتوسط 36.3%. في حين ارتفعت ذات الحصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة إلى 25.0% وإلى 30.2% في البلدان المتقدمة. كما زادت حصة الواردات بمعدل 4.3 نقاط مئوية لتصل إلى 34.2% في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أعلى من المتوسط المسجل في مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان المتقدمة (الشكل 12.2.أ).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت جيبوتي أعلى حصة للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 137%، وصنفت بذلك الخامسة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 109% في الإمارات العربية المتحدة، و89% في البحرين، و81% في غيانا، و77% في بروناي دار السلام. ومن حيث حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، صنفت جيبوتي (158%) مرة أخرى على رأس قائمة بلدان المنظمة والرابعة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 101% في قبرغيستان، و95% في لبنان و95% في قبرغيستان و76% في المالديف، وأكثر من 50% في أربعة عشر بلدا عضواً آخر. وبالمقابل، بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة قدرت بنحو 16% في السودان و18% في كل من باكستان وبنغلاديش.

البطالة

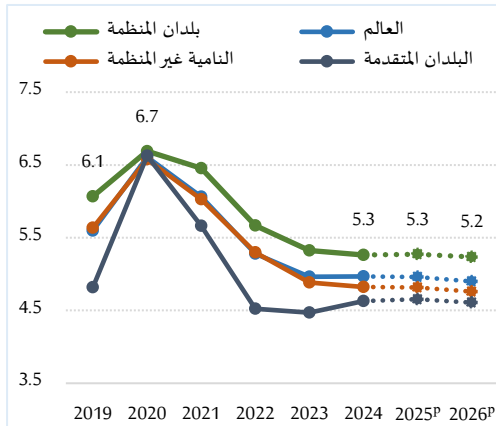
ثبات معدل البطالة عند 5.3% في عام 2024

استمرت أسواق العمل في التعافي خلال الفترة ما بعد الجائحة، حيث تجاوزت مستويات العمالة تلك المسجلة قبل الجائحة. ومع ذلك، تباطأت وتيرة التعافي بعد عام 2023، إذ أشارت الاتجاهات الأخيرة إلى حالة من الاستقرار النسبي مع توقع انخفاض طفيف خلال السنوات المقبلة.

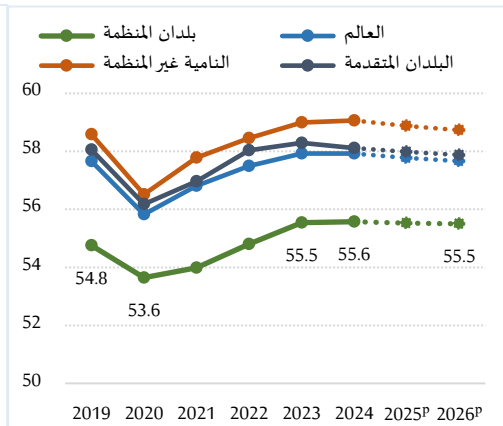
في عام 2024، بلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان¹ عالمياً 57.9%، أي أعلى قليلاً من المستوى المسجل في عام 2019 والبالغ 57.7%. وبسبب ضعف الآفاق الاقتصادية العالمية، يتوقع أن يتراجع هذا المعدل قليلاً خلال العامين المقبلين ليصل إلى 57.7% بحلول عام 2026. وعلى الرغم من اتباع جميع مجموعات البلدان مسارا

مماثلة في فترة ما بعد الجائحة، فقد حافظت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة على معدل أعلى من المتوسط العالمي فيما يتعلق بالعمالة، حيث سجلت 59.1% و58.1% على التوالي في عام 2024. وعلى سبيل المقارنة، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان المنظمة أدنى بكثير من النسب المسجلة في باقي بلدان العالم على مدار الفترة قيد الاستعراض، وهذا ما يعكس استمرار القصور في الانتفاع من اليد العاملة في مجموعة بلدان المنظمة. وارتفعت هذه النسبة في بلدان المنظمة ارتفاعاً طفيفاً من 55.5% في 2023 إلى 55.6% في 2024. وتشير التوقعات إلى أن هذه النسبة ستظل شبه مستقرة خلال الفترة 2025-2026، مع بقائها أعلى من المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة ولكن أدنى من المستوى المسجل في 2024 (الشكل 13.2).

الشكل 14.2: معدل البطالة (%)



الشكل 13.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات الممنجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

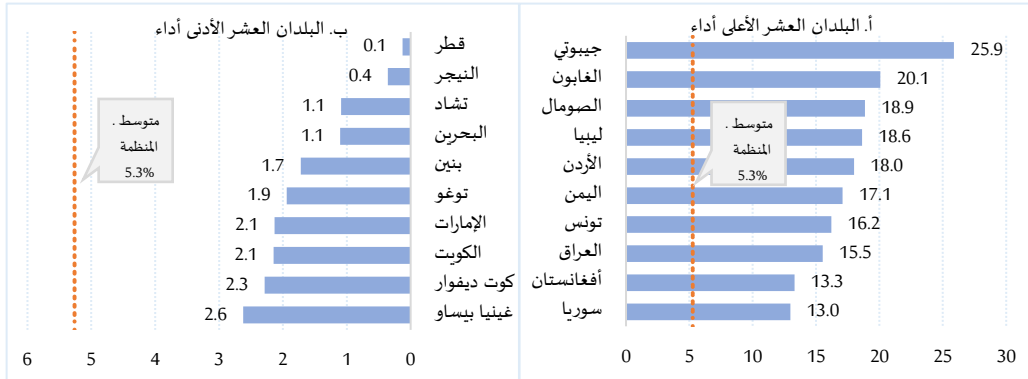
وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في 2024 في جميع أنحاء العالم² 186.0 مليون شخص، أي أكثر بنحو 2.6 مليون شخص (1.4%) مقارنة بالعام السابق. وبينما ارتفع عدد العاطلين عن العمل في مجموعة بلدان المنظمة، إلا أن الزيادة كانت حوالي 300 ألف فقط (0.7%) ليصل العدد إلى 42.3 مليون. وعلى الرغم من هذه الزيادة، تراجع نصيب المجموعة من إجمالي عدد العاطلين في العالم من 22.9% في 2023 إلى 22.8% في 2024. وفي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الخاصة بعام 2025 إلى زيادة طفيفة (0.8%) في المعدل العالمي للبطالة، من المتوقع أن تشهد مجموعة بلدان المنظمة زيادة بنسبة 2.3%، وبذلك يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 43.3 مليون شخص، وهو ما يمثل 23.1% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت مجموعة بلدان المنظمة معدلاً أعلى من المتوسطات العالمية من حيث البطالة (الشكل 14.2). وفي 2024، بلغ المعدل 5.3% بالنسبة لبلدان المنظمة و 4.6% في البلدان المتقدمة و 4.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، فيما بلغ المتوسط العالمي 5.0%. وبلغ معدل البطالة في مجموعة بلدان المنظمة 5.7% في 2022، منخفضاً من 6.7% في عام 2020، وهو أعلى مستوى مسجل منذ 2019. وعلى الرغم من التراجع الكبير في معدلات البطالة في جميع مجموعات

البلدان عن أرقامها القياسية المسجلة في عام 2020 إلى مستويات أدنى حتى مما كانت عليه قبل الجائحة، إلا أن هذا التراجع توقف منذ ذلك الحين. وتظهر التقديرات أن معدلات البطالة بقيت مستقرة إلى حد كبير بين عامي 2023 و2024، مع توقعات باستمرار هذا الاستقرار في 2025 قبل أن تشهد تحسنا طفيفا فيما بعد.

وتشير أحدث التقديرات إلى تراجع معدل البطالة في عام 2024 في 33 بلدا من بلدان المنظمة مقارنة بالعام السابق، أبرزها غيانا وتركيا وقيرغيزستان وأفغانستان في حين ارتفع في 21 بلدا، منها تونس والمالديف وبنغلاديش وتركمانستان. وتباينت معدلات البطالة بشكل كبير بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت 25.9% في جيبوتي (وهي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد إسواتيني وجنوب أفريقيا)، تلتها الغابون (20.1%)، والصومال (18.9%)، وليبيا (18.6%)، والأردن (18.0%) (الشكل 15.2.أ). وبالمقابل، سجلت قطر أدنى معدلات البطالة (0.1%) (أدنى معدل في العالم)، تلتها كل من النيجر (0.4%) وتشاد والبحرين (1.1%) وبنين (1.7%) (الشكل 15.2.ب).

الشكل 15.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024 (%)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات الممنجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. البيانات تستثني لبنان وفلسطين والسودان.

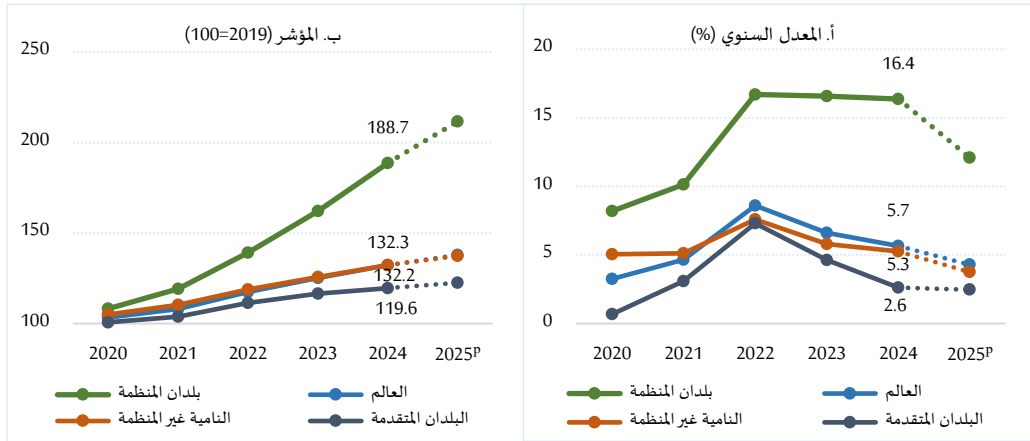
التضخم

تراجع تضخم أسعار المستهلك من معدل 16.4% في 2024 إلى 12.1% في 2025

شهد معدل تضخم أسعار المستهلك - الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) - تراجعا على الصعيد العالمي في 2024 بعد أن بلغ ذروة مستوياته في 2022. لكن لم يكن هذا التراجع، في المتوسط، ذا أثر كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (0.3 نقطة مئوية). مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (2.3 نقطة مئوية) والبلدان المتقدمة (4.7 نقطة مئوية).

وفي 2024، تراجع التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 16.4% بعد أن كان في حدود 16.6% في 2023. وبحكم انخفاض معدل التضخم إلى 2.6% في البلدان المتقدمة و 5.3% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، بمتوسط بلغ 5.7% عالمياً، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2024. وتشير التقديرات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر في عام 2025. ومن المتوقع أن يواصل التضخم العالمي التقلص ليصل حجمه 4.3%، وذلك بفضل تراجع مستواه بشكل كبير في البلدان المتقدمة (إلى 12.1%) وفي البلدان النامية غير الأعضاء (إلى 3.8%)، لكنه ظل مستقراً في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.أ).

الشكل 16.2: معدل التضخم (المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)

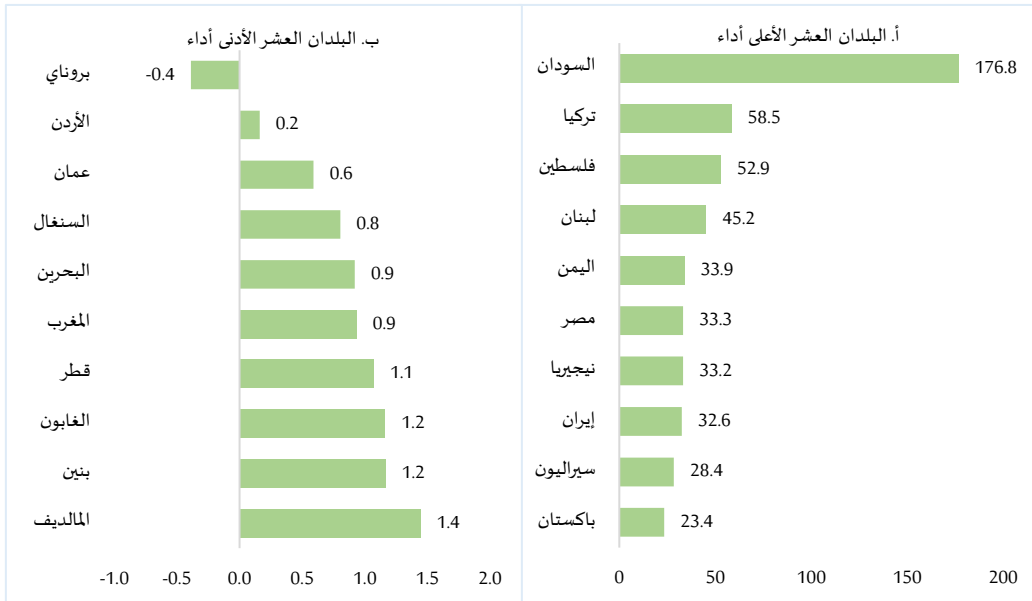


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2024، وتحديث يوليو 2024. ملاحظة: P= توقعات. يتم حساب متوسطات المجموعات كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالسعر الجاري للدولار الدولي استناداً إلى تعادل القوة الشرائية. متوسطات المجموعة تستثني فنزويلا.

ومع ما شهدته بلدان المنظمة من معدلات تضخم سنوية على امتداد فترة 5 سنوات (2020-2023)، بلغ متوسط أسعار المستهلك في 2024 مستويات أعلى بنسبة 88.7% مقارنة بمستويات 2019، وهو رقم أعلى بكثير من متوسط الزيادة على الصعيد العالمي البالغ 32.2%. وعلى مدى نفس الفترة، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 32.3% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و فقط بنسبة 19.6% في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.ب).

وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدلات التضخم السنوي في 2024، بلغ حجمه 176.8%، وهو ثالث أعلى معدل على مستوى العالم بعد زيمبابوي (736.1%) والأرجنتين (219.9%). ومن بلدان المنظمة المصنفة ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى المعدلات هناك تركيا (58.5%) وفلسطين (52.9%) ولبنان (45.2%) واليمن (33.9%). وإلى جانب هذه البلدان الخمسة، أكملت كل من مصر ونيجيريا وإيران وسيراليون وباكستان قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى المستويات على صعيد مجموعة بلدان المنظمة (الشكل 16.2.أ).

الشكل 17.2: التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. باستثناء أفغانستان وسوريا.

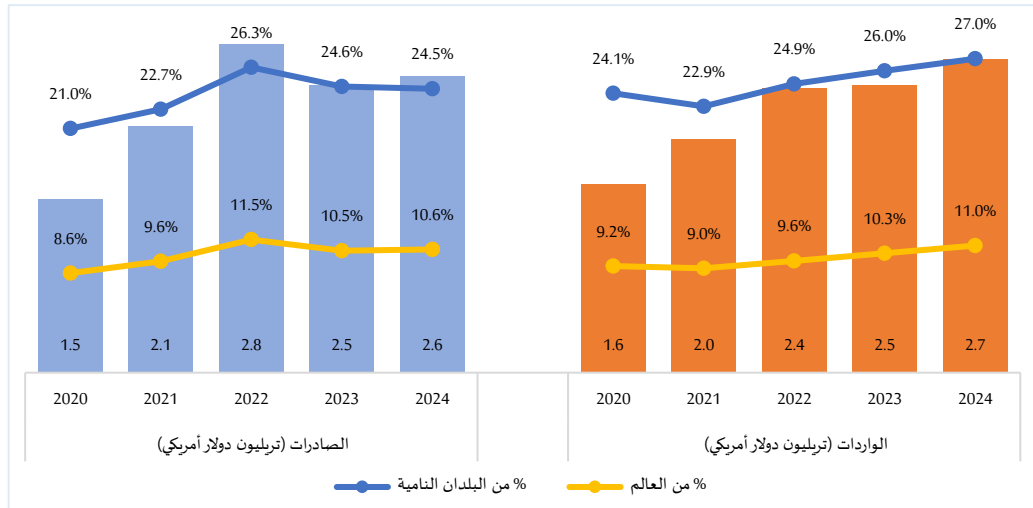
ومن ناحية أخرى، سجل بلد واحد فقط من بلدان المنظمة، وهو بروناي دار السلام معدل تضخم سلبي في 2024 بلغ قدره -0.4%. كما بلغ معدل التضخم مستوى متدنياً جداً قدر بنحو 0.2% في الأردن، و0.6% في عمان، و0.8% في السنغال و0.9% في البحرين والمغرب (الشكل 17.2. ب).

التجارة الدولية

توسع تجارة السلع في عام 2024، بفضل ارتفاع الصادرات

شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024 زيادة في كل من الصادرات والواردات مقارنة بالعام السابق. حيث زادت الصادرات بنسبة طفيفة بلغت 3.1%، لترتفع من 2.5 تريليون دولار أمريكي في 2023 إلى 2.6 تريليون دولار في 2024. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة في الصادرات العالمية بشكل طفيف، من 10.5% إلى 10.6% في نفس السنوات. وبالمقابل، شهد حجم واردات السلع نمواً بنسبة 9.0%، وبلغ بذلك 2.7 تريليون دولار أمريكي في 2024، مقارنة بقيمة 2.5 تريليون دولار في 2023. وهذا ما ساهم في رفع حصة بلدان المنظمة من إجمالي الواردات العالمية، حيث زادت من 10.3% في 2023 إلى 11.0% في 2024. ورصد اتجاه مماثل في حصة بلدان المنظمة من تجارة السلع في البلدان النامية، حيث تراجعت حصتها من الصادرات بشكل طفيف من 24.6% في 2023 إلى 24.5% في 2024، بينما ارتفعت حصتها من الواردات من 26.0% إلى 27.0% خلال الفترة ذاتها (الشكل 18.2).

الشكل 18.2: التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

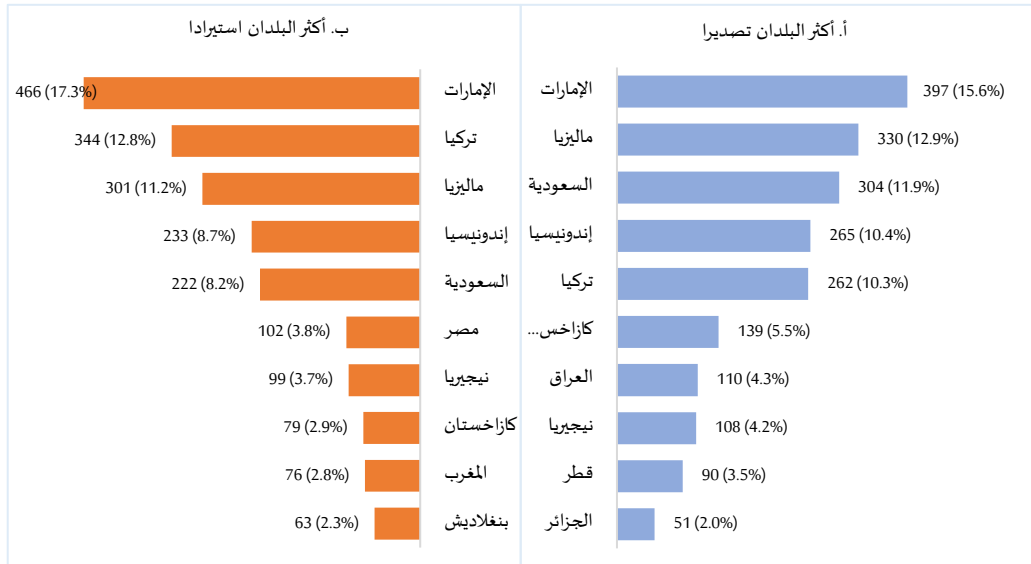


المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي. إحصاءات وجهة التجارة (DOTS). لحدود يونيو 2025. ملاحظة: تقيم الصادرات على أساس البيع بشرط التسليم على متن السفينة (FOB)، فيما تقيم الواردات على أساس السعر الشامل للتكلفة والتأمين ومصاريف الشحن (CIF). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ومن حيث حصص فرادى البلدان الأعضاء في المنظمة في إجمالي صادرات السلع من منطقة المنظمة، يلاحظ أن عددا قليلا من البلدان تستأثر بحصة الأسد (الشكل 19.2 أ). ففي عام 2024، استأثرت البلدان الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 61.0% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء مجتمعة، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 80.6%. وكانت الإمارات العربية المتحدة في ريادة البلدان المصدرة في منطقة المنظمة عام 2024 بحجم صادرات من السلع قيمته 397 مليار دولار وحصة 15.6% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة، وتلتها كل من ماليزيا (330 مليار دولار، 12.9%) والمملكة العربية السعودية (304 مليار دولار، 11.9%) وإندونيسيا (265 مليار دولار، 10.4%) ثم تركيا (262 مليار دولار، 10.3%). كما صنفت كل من كازاخستان والعراق ونيجيريا وقطر والجزائر ضمن قائمة أكثر أكبر 10 بلدان مصدرة في منظمة التعاون الإسلامي في 2024.

وعلى نفس النحو، تركزت واردات البضائع لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان في 2024. وكما هو مبين في الشكل 19.2 ب، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان الأكثر استيرادا بمعاملات بلغ حجمها 466 مليار دولار، أي ما يمثل 17.3% من إجمالي الواردات لمنطقة المنظمة. وتلتها كل من تركيا (344 مليار دولار، 12.8%) وماليزيا (301 مليار دولار، 11.2%) وإندونيسيا (233 مليار دولار، 8.7%) ثم المملكة العربية السعودية (222 مليار دولار، 8.2%). واستأثرت البلدان الخمس الأكثر استيرادا بحصة 58.1% من إجمالي واردات المنظمة من البضائع، في حين بلغت حصة البلدان العشر الأكثر استيرادا للبضائع 73.6% من إجمالي واردات المنظمة، وهذه القائمة تشمل أيضا مصر والنيجر وكازاخستان والمغرب وبنغلاديش.

الشكل 19.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في السلع، 2024 (مليار دولار أمريكي)

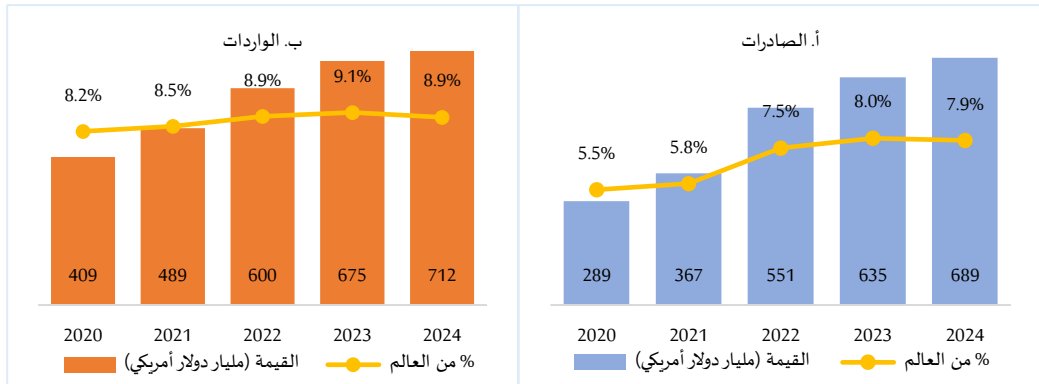


المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، لحدود يونيو 2025. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة البلد المعني في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواصل تعزيز قيمة التجارة في الخدمات الخاصة بها

خلال السنوات الخمس الماضية، واصلت قيمة التجارة في الخدمات في بلدان المنظمة تسجيل ارتفاع مستمر. ففي عام 2024، بلغت صادراتها من الخدمات 689 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 8.6% عن معدل 635 مليار دولار في عام 2023. غير أن حصة مجموعة بلدان المنظمة من إجمالي الصادرات العالمية للخدمات قد انخفضت من نسبة 0.8% في 2023 إلى 0.7% في 2024، وذلك على الرغم من الزيادات المتتالية المسجلة خلال الفترة ما بين 2020 و2023 (الشكل 20.2.أ).

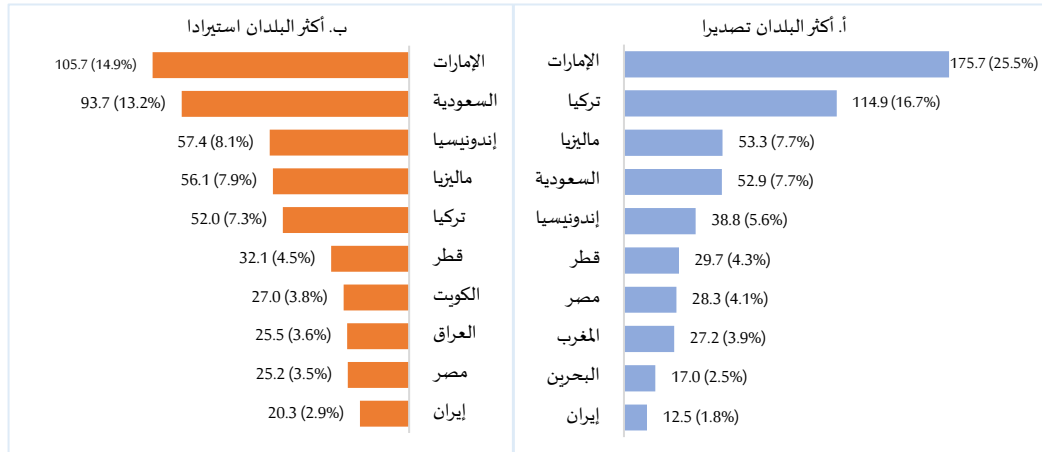
الشكل 20.2: التجارة في الخدمات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية [25/08/2025].

وعلى صعيد الواردات، زادت واردات بلدان المنظمة من الخدمات بنسبة 5.4%، إذ ارتفعت من 675 مليار دولار في 2023 إلى 712 مليار دولار في 2024، بينما تراجعت حصتها من إجمالي الواردات العالمية للخدمات من 9.1% إلى 8.9% خلال الفترة ذاتها (الشكل 20.2.ب).

الشكل 21.2: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة الدولية في الخدمات، 2024 (مليار دولار أمريكي)



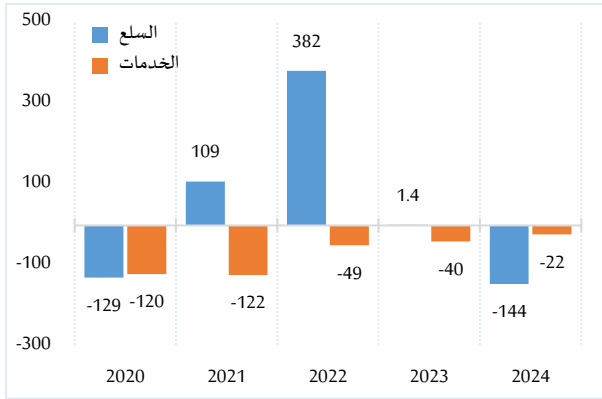
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية [25/08/2025]. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة البلد المعني في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

ومثلما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، فقد تركزت التجارة في الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضاً في عدد قليل من البلدان في عام 2024. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة في الخدمات، بقيمة 175.7 مليار دولار من صادرات الخدمات وحصة 25.5% من إجمالي صادرات الخدمات في بلدان المنظمة. وتلتها كل من تركيا (114.9 مليار دولار، 16.7%) وماليزيا (53.3 مليار دولار، 7.7%) والمملكة العربية السعودية (52.9 مليار دولار، 7.7%) وإندونيسيا (38.8 مليار دولار، 5.6%) (الشكل 21.2.أ). ومن الجدير بالذكر، أن البلدين الإثنان الأفضل أداءً استأثرا معا بحصة 42.2% من الإجمالي. وبالنسبة للبلدان العشر الأكثر تصديراً، التي شملت أيضاً قطر ومصر والمغرب والبحرين والعراق، ارتفعت هذه النسبة إلى 79.8%. ومن حيث واردات الخدمات، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أبرز مستورد، حيث سجلت معاملات بقيمة 105.7 مليار دولار أمريكي شكلت 14.9% من إجمالي واردات الخدمات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (93.7 مليار دولار، 13.2%) وإندونيسيا (57.4 مليار دولار، 8.1%) وماليزيا (56.1 مليار دولار، 7.9%) ثم تركيا (52.0 مليار دولار، 7.3%) (الشكل 21.2.ب). وفي حين أن هذه البلدان الخمسة الأكثر استيراداً استأثرت بأكثر من نصف القيمة الإجمالية (51.3%)، وصلت هذه الحصة إلى 69.6% بالنسبة لأكثر عشر بلدان مستوردة، التي تضم أيضاً قطر والكويت والعراق ومصر وإيران.

الميزان التجاري يتدهور في السلع لكنه يتحسن في الخدمات في عام 2024

بين عامي 2021 و2023، كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة مصدرا صافيا في تجارة السلع، على الرغم من تقلص فائضها بشكل حاد في عام 2023 إلى 1.4 مليار دولار أمريكي. وبحلول عام 2024، انعكس هذا الاتجاه لتسجل المجموعة عجزا في تجارة السلع بلغ مقداره 144 مليار دولار أمريكي، وهو أكبر حتى من العجز في 2020 (129 مليار دولار أمريكي) (الشكل 22.2).

الشكل 22.2: الميزان التجاري الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار أمريكي)



المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة الدولية.

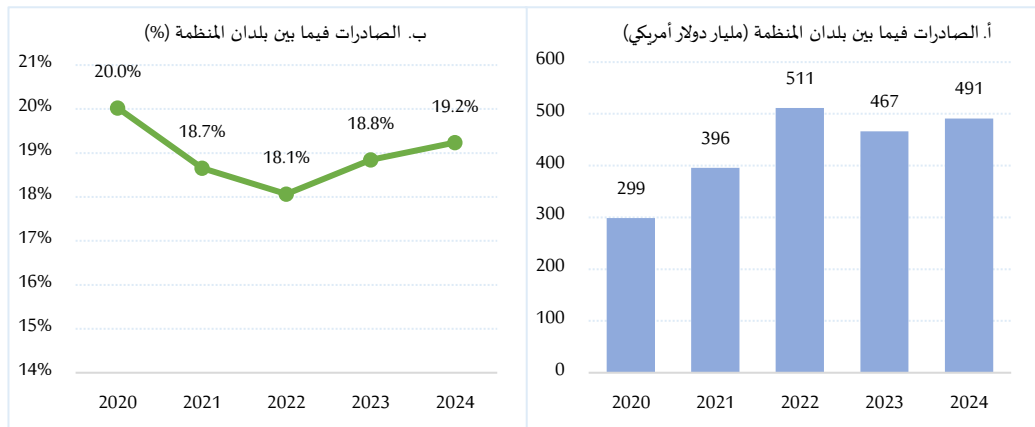
وفي عام 2024، لم تسجل سوى 17 بلد من بلدان المنظمة فائضا في تجارتها للسلع، تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة البلدان بفائض قدره 82.0 مليار دولار. وجاءت كازاخستان من ضمن قائمة البلدان الأخرى ذات الفائض الكبير بفائض قدره 60.4 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى كل من قطر (57.1 مليار دولار)، والعراق (51.4 مليار دولار)، وإندونيسيا (31.3 مليار دولار)، وماليزيا (28.9 مليار دولار)، وغيانا (16.0 مليار دولار)، وليبيا (12.4 مليار دولار). وعلى النقيض من ذلك، سجلت غالبية بلدان المنظمة عجزا في تجارة السلع، كان أكبرها

في تركيا (82.2 مليار دولار)، تلتها الإمارات العربية المتحدة (68.6 مليار دولار)، ثم مصر (55.1 مليار دولار)، وإيران (36.9 مليار دولار)، والمغرب (31.1 مليار دولار)، والكويت (31.0 مليار دولار)، وفلسطين (30.0 مليار دولار)، وباكستان (23.6 مليار دولار)، وعمان (22.5 مليار دولار)، وبنغلاديش (21.7 مليار دولار).

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، ظلت مجموعة بلدان المنظمة مستوردا صافيا على مدار فترة الخمس سنوات الممتدة بين عامي 2020 و2024، رغم تقلص حجم العجز بصورة كبيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ففي عام 2024، بلغ العجز الإجمالي في تجارة الخدمات 22 مليار دولار، وهو الأدنى خلال الفترة قيد الاستعراض (الشكل 22.2). وعلى مستوى فرادى البلدان، لم يسجل سوى 14 بلدا عضوا في المنظمة فائضا في تجارة الخدمات عام 2024، وهي: الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمغرب وتونس والبحرين وألبانيا والمالديف والأردن ومصر ولبنان وغامبيا وتوغو وجيبوتي وقيرغيزستان. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مستويات الفائض الذي بلغ 70.0 مليار دولار، تلتها كل من تركيا (62.9 مليار دولار) ثم المغرب (14.7 مليار دولار). وعلى صعيد العجز، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى الأرقام حيث بلغ مقدار العجز 40.8 مليار دولار أمريكي تلتها إندونيسيا (18.7 مليار دولار)، ثم العراق (17.2 مليار دولار)، والكويت (15.4 مليار دولار)، ونيجيريا (13.2 مليار دولار).

زاد حجم الصادرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 19.2% في 2024 مع نمو قيمتها

الشكل 23.2: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

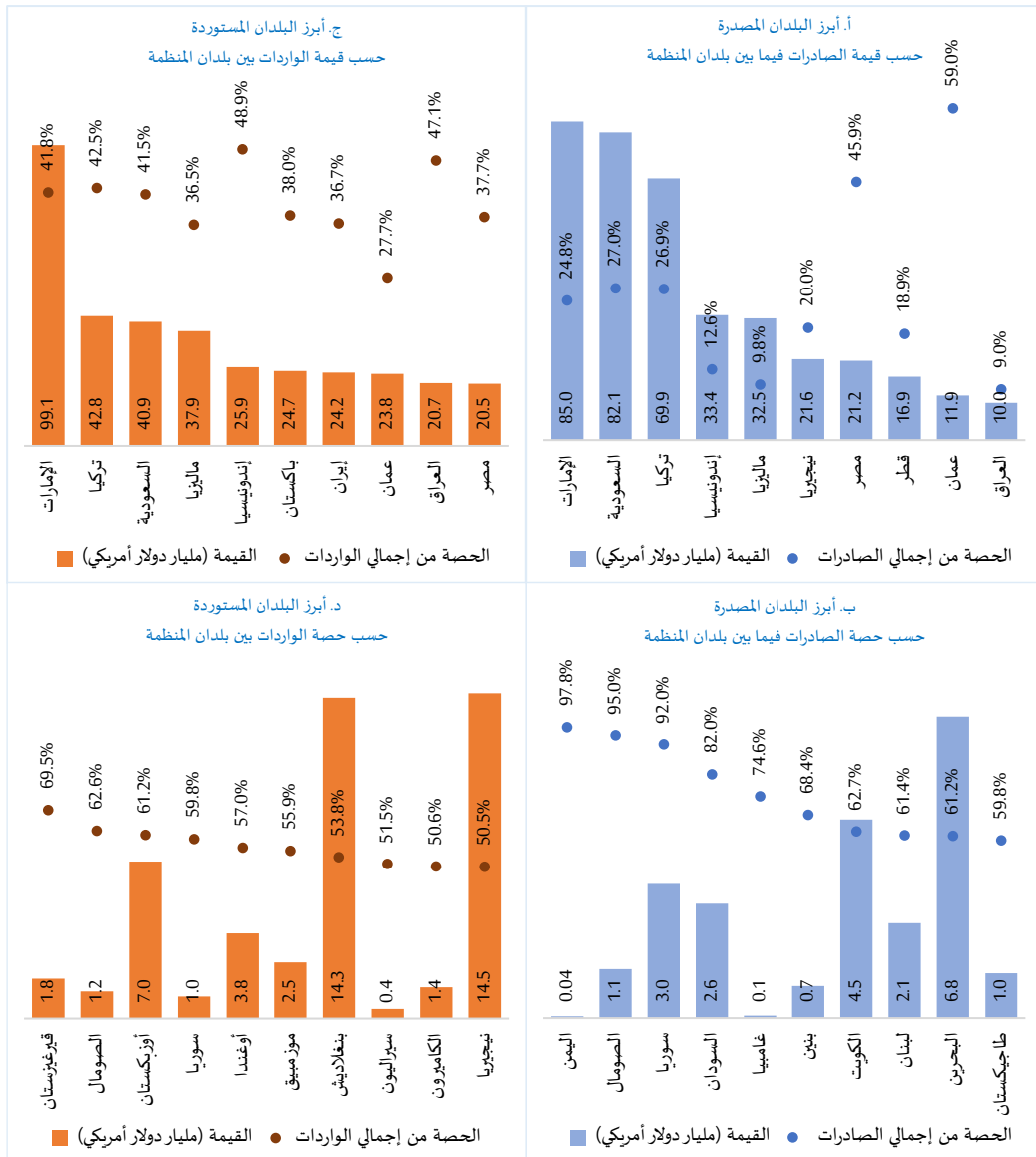


المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، لحدود يونيو 2025.

اتجهت قيمة صادرات السلع فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحنى مماثل لمنحنى إجمالي الصادرات وزادت في 2024. وزاد حجم الصادرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 5.2%، من 467 مليار دولار أمريكي عام 2023 إلى 491 مليار دولار في 2024 (الشكل 23.2.أ). بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة في إجمالي صادرات مجموعة بلدان المنظمة بنسبة 0.4 نقطة مئوية من 18.8% عام 2023 إلى 19.2% في عام 2024 (الشكل 23.2.ب). وهذا النمو البطيء في تدفقات التجارة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025.

وعلى صعيد بلدان المنظمة، كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر جهة مصدرة لباقي البلدان الأعضاء في 2024، بقيمة صادرات بلغت 85.0 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 17.3% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (82.1 مليار دولار، 16.7%) وتركيا (69.9 مليار دولار، 14.2%) وإندونيسيا (33.4 مليار دولار، 6.8%) ثم ماليزيا (32.5 مليار دولار، 6.6%). واستأثرت البلدان الثلاثة ذات أكبر الأرقام لوحدها بحوالي نصف (48.3%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، وبلغت هذه الحصة مستوى عال تمثل في 78.3% بالنسبة للبلدان العشر المتصدرة لقائمة أكثر بلدان المنظمة تصديراً في اتجاه باقي الأعضاء، ويشمل ذلك نيجيريا ومصر وقطر وعمان والعراق. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم صادرات عمان نحو باقي بلدان المنظمة مستوى عال يقدر بنحو 59.0% من إجمالي صادراتها، في حين سجلت العراق حصة أدنى من ذلك بلغت 9.0% (الشكل 24.2.أ).

الشكل 24.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في تجارة السلع البينية في المنظمة، 2024



المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، لحدود 28 يونيو 2025.

وعلى سبيل المقارنة، وجهت بعض البلدان التي تسجل قيمة صغيرة نسبيا من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة حصة أكبر بكثير من صادراتها إلى بلدان المنظمة. ولحدود عام 2024، على سبيل المثال، كان للصادرات فيما بين بلدان المنظمة حصة تقدر بنحو 97.8% من إجمالي صادرات اليمن، على الرغم من أن قيمتها بلغت 0.04 مليار دولار أمريكي فقط. وعلى نحو مماثل، تراوحت هذه الحصة بين 59.8% و 95.0% في تسعة من البلدان الأخرى، من بينها الصومال وسوريا والسودان وغامبيا وبنين والكويت ولبنان والبحرين وطاجيكستان (الشكل 24.2 ب).

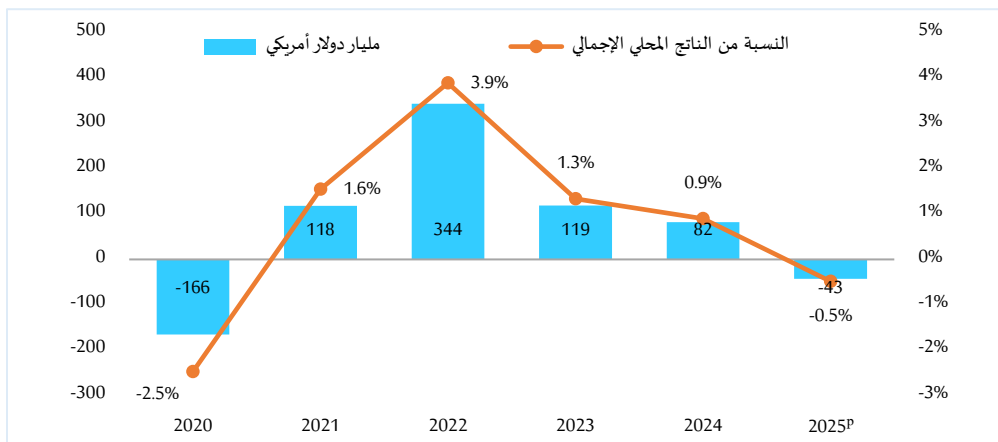
وفيما يتعلق بالواردات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مستورد من باقي البلدان الأعضاء عام 2024. بحيث بلغ إجمالي وارداتها من البلدان الأعضاء الأخرى 99.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 18.9% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من تركيا (42.8 مليار دولار، 8.2%) والمملكة العربية السعودية (40.9 مليار دولار، 7.8%) وماليزيا (37.9 مليار دولار، 7.2%) ثم إندونيسيا (25.9 مليار دولار، 4.9%). واستأثرت هذه البلدان الخمسة الأكثر استيرادا بحصة 47.1% من إجمالي الواردات فيما بين بلدان المنظمة عام 2024، بينما بلغت هذه النسبة 68.8% بالنسبة للبلدان العشر الأكثر استيرادا بالإضافة إلى باكستان وإيران وعمان والعراق ومصر. وعلى صعيد هذه البلدان العشر، بلغ حجم واردات إندونيسيا من باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو نصف (48.9%) إجمالي وارداتها، في حين كانت حصة عمان من الواردات فيما بين بلدان المنظمة 27.7% (الشكل 24.2 ج). وسجلت قبرغيزستان أعلى حصة للواردات فيما بين بلدان المنظمة بنسبة 69.5%، غير أن قيمة هذه الواردات لم تتجاوز 1.8 مليار دولار أمريكي. كما شملت البلدان ذات الحصص المرتفعة نسبيا كلا من الصومال (62.6%)، وأوزبكستان (61.2%)، وسوريا (59.8%)، وأوغندا (57.0%)، وموزمبيق (55.9%)، وبنغلاديش (53.8%)، وسيراليون (51.5%)، والكاميرون (50.6%)، ونيجيريا (50.5%)، حيث استوردت جميعها أكثر من نصف وارداتها من السلع من بلدان المنظمة (الشكل 24.2 د).

ميزان الحساب الجاري

انحسار الفائض إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة فائضا في الحساب الجاري بلغ 82 مليار دولار أمريكي في 2024 بعد أن سجلت فائضا بقيمة 119 مليار دولار في العام الذي قبله (الشكل 25.2). وقد ساهم العجز في تجارة السلع والخدمات في عام 2024 في تضيق هذا الفائض، كما هو موضح في الشكل 22.2. بالموازاة مع ذلك، تراجع حجم الفائض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.3% المسجلة في 2023 إلى 0.9% في

الشكل 25.2: إجمالي رصيد الحساب الجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

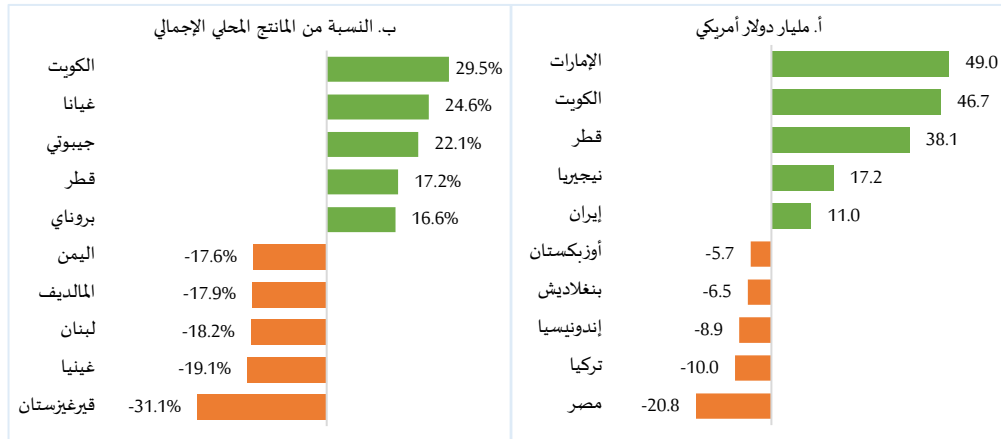


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025. ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها، وأفغانستان وفلسطين لفترة 2025-2024، ولبنان لعام 2025.

2024. وبالتطلع إلى المستقبل، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تسجيل عجز بقيمة 43 مليار دولار أمريكي في عام 2025، أو ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2024، بلغ قدره 49 مليار دولار أمريكي، تلتها الكويت (46.7 مليار دولار)، وقطر (38.1 مليار دولار)، ونيجيريا (17.2 مليار دولار)، ثم إيران (11 مليار دولار). وفي المقابل، سجلت مصر أعلى مستويات العجز في الحساب الجاري، بلغ قدره 20.8 مليار دولار أمريكي، تلتها تركيا (10 مليار دولار) وإندونيسيا (8.9 مليار دولار) وبنغلاديش (6.5 مليار دولار) وأوزباكستان (5.7 مليار دولار) (الشكل 26.2 أ). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 29.5% في الكويت، تلتها غيانا (24.6%) وجيبوتي (22.1%) وقطر (17.2%) وبروناي دار السلام (16.6%). وبالمقابل، بلغ العجز في الحساب الجاري 31.1% من الناتج المحلي الإجمالي في قرغيزستان و 19.1% في غينيا، و 18.2% في لبنان، و 17.9% في المالديف، و 17.6% في اليمن (الشكل 26.2 ب). وبلغ أيضا أكثر من 10% في بلدين من بلدان المنظمة وهما: موزمبيق والسنغال.

الشكل 26.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستويات الفائض/ العجز في الحساب الجاري، 2024



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025. ملاحظة: باستثناء أفغانستان وسوريا وفلسطين.

الرصيد المالي

ارتفاع العجز الحكومي إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024

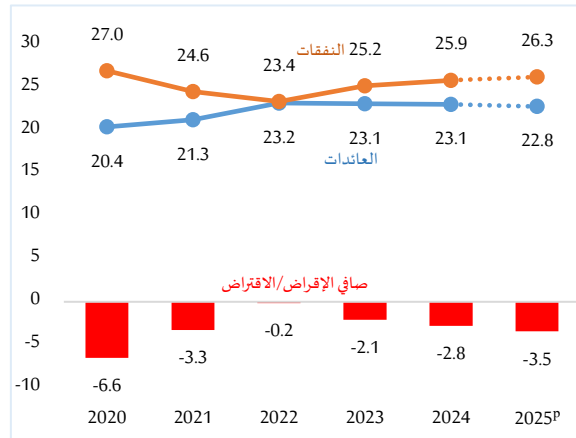
زاد حجم متوسط مستويات العجز الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2024، ومثل بذلك 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تراجع عن مستوى 2.1% في 2023. وهذه الزيادة نتجت أساساً عن ارتفاع طفيف للنفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يطرأ أي تغيير على الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فقد زاد حجم النفقات من 25.2% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل في 2023 إلى 25.9% في 2024، في حين ظلت الإيرادات كم هي بنسبة 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وتشير

التقديرات الخاصة بعام 2025 إلى أن هذا الاتجاه سيتواصل، إذ من المتوقع ارتفاع معدل النفقات ليلبلغ 26.3% وتراجع الإيرادات لمعدل 22.8% وتوسع نطاق العجز ليلبلغ 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 27.2).

يعد الحفاظ على توازن الميزانية أمراً بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على الدين العام، وتعزيز ثقة المستثمرين على المدى الطويل. ويتعين على صناع السياسات اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة هذه التحديات من أجل تجنب تفاقم الفجوات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

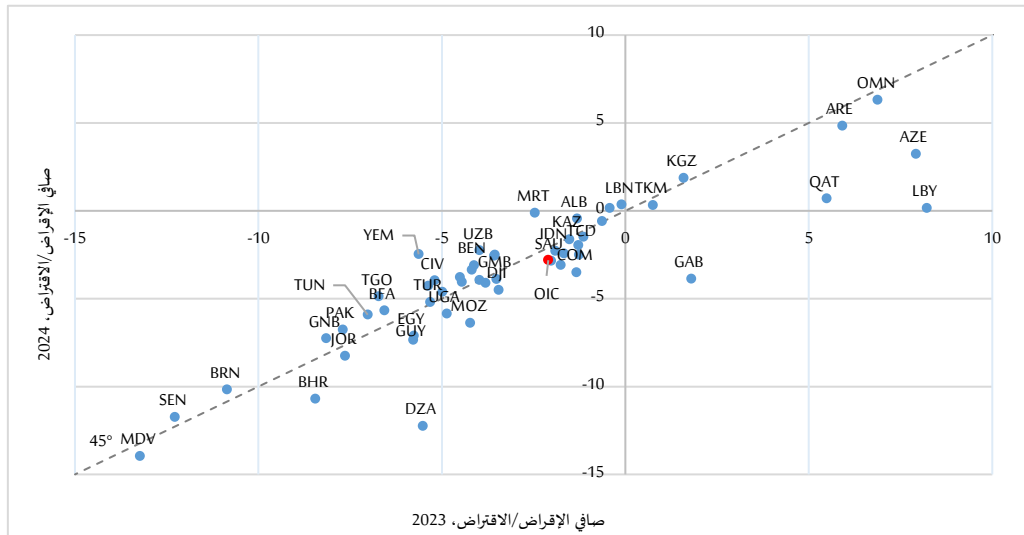
ويبرز الشكل 28.2 أن 24 بلداً من أصل 54 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها البيانات شهدت تحسناً في رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 مقارنة بالعام الذي قبله. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان قد شهدت تغيرات إيجابية، وهي اليمن (من -5.6% إلى -2.5%)، وموريتانيا (من -2.5% إلى -0.1%)، وتوغو (من

الشكل 27.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025. ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها، وأفغانستان وفلسطين لفترة 2025-2024، ولبنان لعام 2025.

الشكل 28.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2023 مقابل 2024 (% من الناتج المحلي الإجمالي)



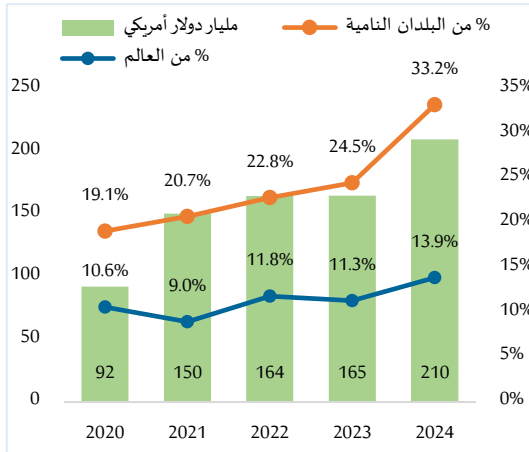
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025. ملاحظة: انظر الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. باستثناء أفغانستان وسوريا وفلسطين بسبب عدم توفر البيانات. ولم يتم عرض بيانات الكويت بسبب كبر حجم القيم، والتي بلغت 26.3 في 2023 و 21.6 في 2024.

6.7% إلى 4.9%، وأوزباكستان (من 4.0% إلى 2.3%)، وكوت ديفوار (من 5.2% إلى 4.0%)، وعلى العكس من ذلك، سجل تدهور كبير في ليبيا (من 8.2% إلى 0.2%) والجزائر (من 5.5% إلى 12.2%) والغابون (من 1.8% إلى 3.9%) وقطر (من 5.5% إلى 0.7%) وأذربيجان (من 7.9% إلى 3.2%)، وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن تسعة بلدان سجلت فائضا في عام 2023، ارتفع هذا الرقم في 2024 ليصبح عشرة بلدان، تتقدمها الكويت (21.6%) وتليها عمان (6.3%) والإمارات العربية المتحدة (4.8%) وأذربيجان (3.2%) وقيرغستان (1.9%)، وبالمقابل، شهدت جزر المالديف أعلى معدل للعجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، حيث بلغ 14%، تلتها الجزائر (12.2%) والسنغال (11.7%) والبحرين (10.7%) وبروناي دار السلام (10.2%).

المالية الدولية

زادت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في 2024، وضعفت آفاق الاستثمار في المشاريع التأسيسية

الشكل 29.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المنظمة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة.

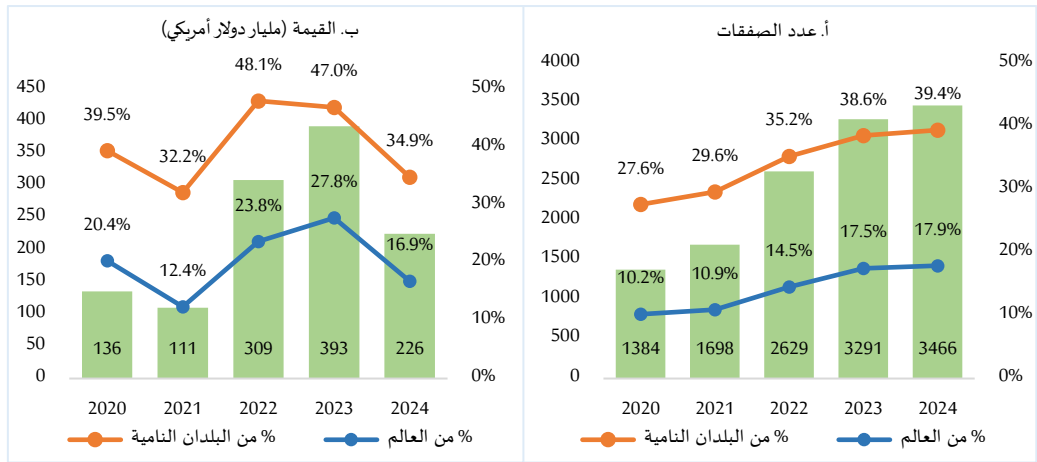
بلغ حجم صافي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 210 مليار دولار أمريكي في 2024، محققا زيادة بنسبة 27.3% من 165 مليار دولار المسجل في العام الذي قبله. وفي حين زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي (3.7%)، إلا أنها انخفضت في البلدان النامية (-6.1%) (انظر الشكل 11.1 أعلاه). وبالتالي، أدت الزيادة في التدفقات تجاه بلدان المنظمة إلى زيادة حصتها في التدفقات العالمية وكذلك في التدفقات إلى البلدان النامية في عام 2024. كما ارتفعت حصة بلدان المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من لأعلى مستوى لها على

الإطلاق مسجلة نسبة 13.9% في 2024. وعلى نفس النسق، بلغت حصتها من التدفقات الواردة للبلدان النامية 33.2% في 2024، بعد أن كانت في حدود 24.5% عام 2023 (الشكل 29.2).

وتكتسي الاستثمارات التأسيسية³ أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بفضل ما تمنحه من تعزيز للنمو وفرص العمل. فقد انخفضت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية على مستوى العالم بنسبة 5.3% لتصل إلى 1.34 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، بعد نمو بقيمة 8.5% وتسجيل حجم قدره 1.41 مليار دولار أمريكي في 2023. والمصدر الرئيسي للانخفاض الذي شوهد عام 2024 يرجع إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية (22.7%)، في ظل زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى البلدان المتقدمة (19.9%) في نفس العام. وعلى الرغم من أن بلدان المنظمة قد شهدت انخفاضا كبيرا في قيمة

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها، إلا أنها شهدت تحسناً في عددها (الشكل 30.2). فقد زاد عدد المشاريع بنسبة 5.3% وبلغ 3466 مشروعاً، بينما انخفضت قيمتها بنسبة 42.6% لتصل إلى 226 مليار دولار أمريكي. وبناءً على ذلك، استحوذت بلدان المنظمة على 17.9% من الإجمالي العالمي لعدد المشاريع في عام 2024، محققة ارتفاع طفيف عن 17.5% في عام 2023. وبالمثل، ارتفعت حصة بلدان المنظمة من المشاريع في البلدان النامية من 38.6% إلى 39.4% خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، ومن حيث قيمة المشاريع، انخفضت حصة بلدان المنظمة من الإجمالي العالمي بشكل كبير، حيث تراجعت من 27.8% في 2023 إلى 16.9% في 2024. ولوحظ انخفاض مواز في حصتها من القيمة الإجمالية للمشاريع المخصصة للبلدان النامية، حيث انخفضت من 47% إلى 34.9% خلال نفس الفترة الزمنية.

الشكل 30.2: المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلن عنها والموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي



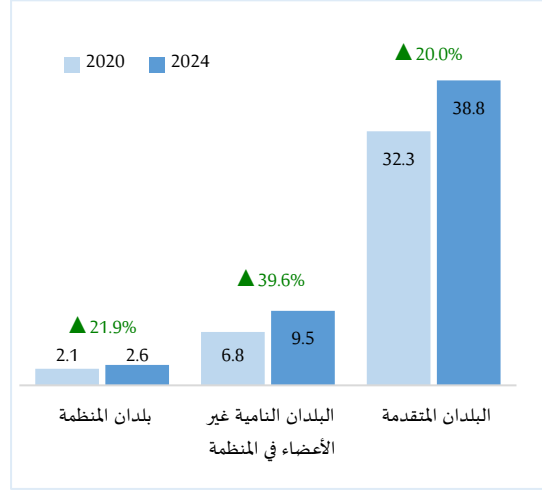
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة.

يظهر المشهد الاستثماري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً إيجابياً من حيث نشاط المشاريع، مما يعكس تزايد اهتمام المستثمرين وثقتهم. وعلى الرغم من انخفاض القيمة الإجمالية للاستثمارات، فإن الزيادة في عدد المشاريع تؤكد على استمرار جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤكد هذا التحول الديناميكي على أهمية الإصلاحات الجارية والجهود الاستراتيجية الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال.

وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة قيمة 50.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة تقدر بنسبة 23.3% عن مستواه المسجل في عام 2020. وعلى مدى فترة السنوات الخمس ذاتها، زاد حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 21.9% ليلبلغ 2.6 تريليون دولار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما زادت بنسبة 39.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 20% في البلدان المتقدمة (الشكل 31.2). وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبياً من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2024 (5.1%) بالمقارنة مع عام 2020 (5.2%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 76.2% لحدود عام 2024.

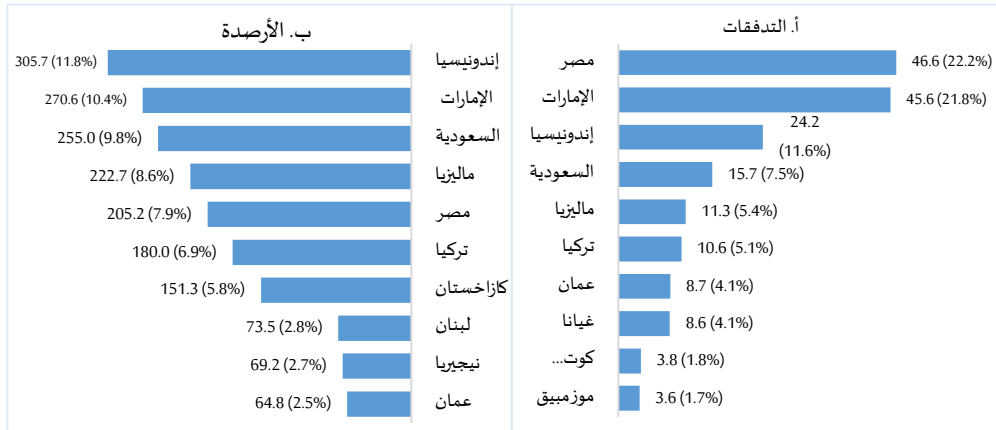
وكما هو الحال مع مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وأرصده، أيضا، مستوى مرتفعا من التركيز فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع توجيه معظم التدفقات باستمرار إلى عدد قليل منها فقط. وشكلت التدفقات الواردة إلى ثلاثة بلدان وهي، مصر (46.6 مليار دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (45.6 مليار دولار) واندونيسيا (24.2 مليار دولار) 55.6% من إجمالي التدفقات الوافدة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. وبلغت هذه الحصة مستوى عالي قدره 85.3% بالنسبة للبلدان العشر الأولى (الشكل 32.2 أ). وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، استقطبت البلدان الخمسة الأولى لحدود عام 2024 ما يناهز 48.5% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي، بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 69.2% (الشكل 32.2 ب). وباستثمارها بقيمة 305.7 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.8% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، تصدرت إندونيسيا قائمة بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (270.6 مليار دولار، 10.4%) والمملكة العربية السعودية (255 مليار دولار، 9.8%) وماليزيا (222.7 مليار دولار، 8.6%) ثم مصر (205.2 مليار دولار، 7.9%).

الشكل 31.2: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (تريليون دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة.

الشكل 32.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2024 (مليار دولار أمريكي)

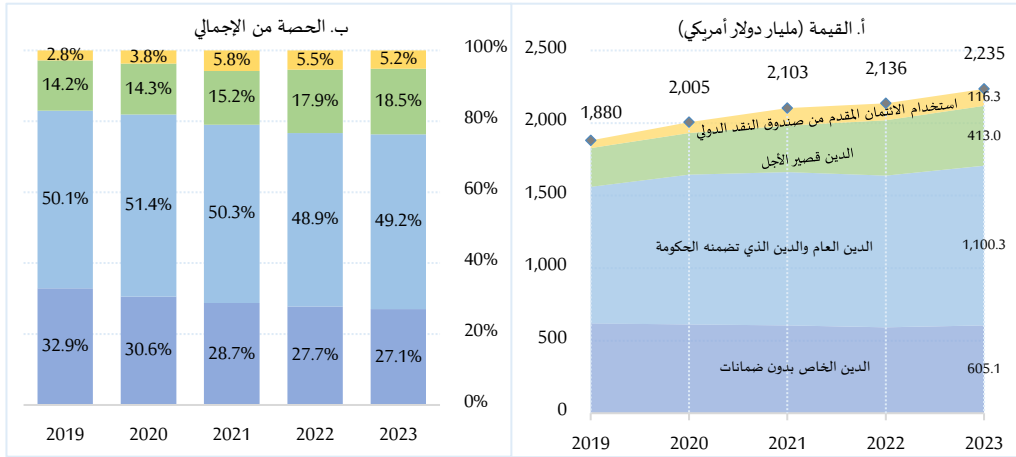


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2025، الجداول المرفقة. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة البلد المعني في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

ارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 4.6%، وارتفاع الدين قصير الأجل

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 98.7 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 4.6% ليبلغ 2,235 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بمبلغ 2,136 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة جميع مكونات إجمالي رصيد الدين الخارجي، باستثناء استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي. فقد بلغ حجم الدين قصير الأجل 413 مليار دولار أمريكي في 2023، بزيادة قدرها 31 مليار دولار، أو زيادة بنسبة 8.1% مقارنة بالعام السابق، ونتيجة لذلك زادت حصته من إجمالي رصيد الدين الخارجي من 17.9% إلى 18.5% خلال هذه الفترة (الشكل 33.2).

الشكل 33.2: إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب المكونات



المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تغطية البيانات: 47 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وليبيا وماليزيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

وارتفع الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة في 2023 بمعدل 55.5 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 5.3% ليبلغ حجمه 1,100.3 مليار دولار، لكن رغم ذلك ظلا يشكلان العنصرين الأكثر مساهمة في إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. لكن ارتفعت حصتها إلى 49.2% في 2023 بعد أن كانت في حدود 48.9% عام 2022. وارتفع الدين الخاص بدون ضمانات بمقدار 12.8 مليار دولار أمريكي أو 2.2% ليصل إلى 605.1 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، باعتبارها ثاني أكبر مكون، انخفضت حصتها إلى 27.1% في عام 2023 من 27.7% في العام السابق. وبشكل عام، بلغ إجمالي رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الديون العامة والديون المضمونة من قبل الحكومة والديون الخاصة غير المضمونة، 1,705.4 مليار دولار أمريكي في 2023، بزيادة قدرها 68.3 مليار دولار أمريكي أو 4.2% عن عام 2022، وهو ما يمثل 76.3% من إجمالي رصيد الديون الخارجية، بانخفاض طفيف عن 76.6% في العام السابق.

وتراجع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي بمقدار 610 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 0.5%، ليبلغ حجمه 116.3 مليار دولار، وهو بذلك يبقى المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي

لبلدان المنظمة. وشكل هذا النوع من الدين 5.2% من إجمالي رصيد الدين الخارجي في 2023، وهو رقم أقل من معدل 5.5% المسجل في العالم السابق.

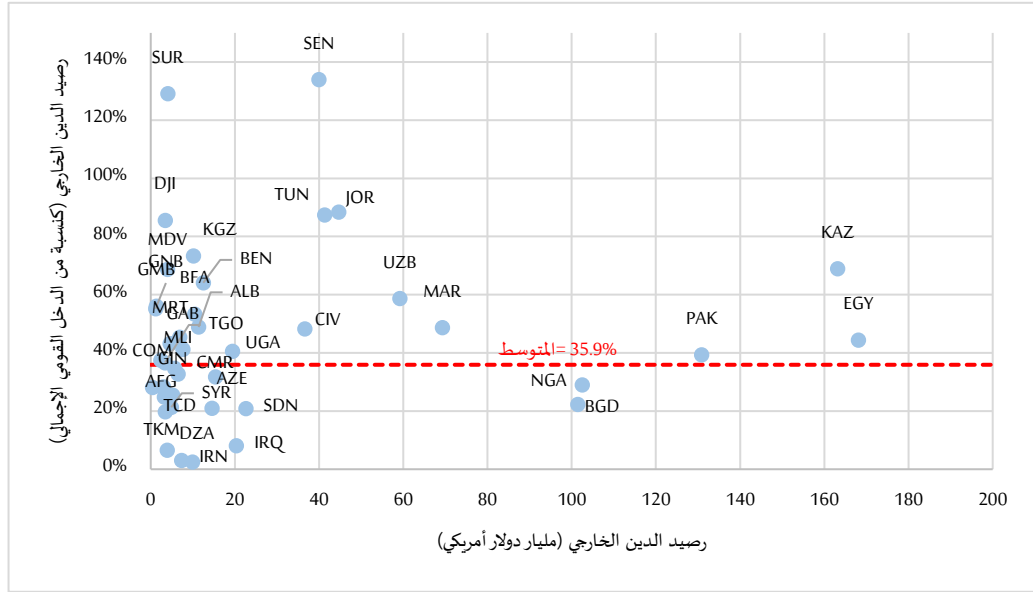
بشكل عام، أظهرت معطيات الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي منحنى تصاعدياً وتزايداً في معظم مكوناته، باستثناء الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي حيث انخفض بشكل طفيف. ومن الميزات الرئيسية لهذا الاتجاه الاعتماد المتزايد على الديون قصيرة الأجل، التي زادت حصتها من إجمالي رصيد الدين الخارجي. يشير هذا التحول إلى زيادة الحاجة إلى التمويل الفوري، غير أن يثير في الوقت ذاته مخاوف بشأن زيادة التعرض لمخاطر إعادة التمويل وتقلبات الأسواق المالية العالمية. وفي الوقت نفسه، استمر الدين طويل الأجل السيطرة على الهيكل العام الدين، حيث واصل نموه بوتيرة معتدلة مع تراجع طفيف في حصته، مما يعكس نهجاً حذراً تجاه الاقتراض المستدام. ويرسخ التراجع المستمر في استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي مكانته كأصغر مكون في الهيكل العام للدين. تؤكد هذه التطورات مجتمعة على أهمية تعزيز الاستراتيجيات المالية الكفيلة بتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات التمويل قصير الأجل والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

وعلى مستوى فرادى البلدان، ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي من حيث القيمة الاسمية خلال الفترة 2023/2022 في 35 بلداً من أصل 47 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات متعلقة بالديون، مع تسجيل أكبر زيادة في تركيا (بمقدار 41.9 مليار دولار أمريكي). تلتها أوزباكستان واندونيسيا قدرها 10.2 مليار دولار و 10 مليار دولار على التوالي. ومن جهة أخرى، صنفت العراق من بين البلدان التي سجلت انخفاضاً في رصيد ديونها خلال نفس الفترة، وذلك بتقلصه بمقدار 2.4 مليار دولار أمريكي. وتلتها الصومال وأوغندا بانخفاض في حجم الديون بمقدار 1.1 و 1 مليار دولار أمريكي. واعتباراً من عام 2023، ظلت تركيا البلد العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الاسمية، حيث بلغ إجمالي رصيد دينها الخارجي 499.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 22.4% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة التي تتوفر حولها البيانات. وتلت تركيا كل من إندونيسيا (406.1 مليار دولار أمريكي) ومصر (168.1 مليار دولار) وكازاخستان (163.2 مليار دولار) ثم باكستان (130.8 مليار دولار) (الشكل 34.2). فقد استأثرت تركيا وإندونيسيا معاً بخمسي (40.7%) إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة في 2023، في حين أن هذه النسبة بلغت 61.4% بالنسبة للبلدان الخمس الأكثر مديونية.

ومن حيث عبء الدين بالنسبة لحجم الاقتصاد لكل بلد، كانت موزمبيق أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مديونية في عام 2023، حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية أكثر من ثلاثة أضعاف دخلها القومي الإجمالي (GNI). وبشكل أدق، بلغ معدل الدين في البلد نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي 349.7%. وتلتها لبنان (332.8%) والسنغال (134%) وسورينام (129.1%). وتراوح هذه النسبة بين 80% و 90% في ثلاثة بلدان أعضاء، وهي الأردن وتونس وجيبوتي. وعلى العكس من ذلك، سُجلت أدنى نسب المديونية في إيران (2.4%) والجزائر (3%) وتركمانستان (6.5%) والعراق (8.1%) (الشكل 34.2). وبصورة عامة، بلغ متوسط

نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان المنظمة 35.9% في عام 2023، متقدما بنسبة 0.7 نقطة مئوية عن متوسط العام الذي قبله (35.2%). وفي الوقت الذي سجل فيه 27 بلدا من أصل 45 بلدا تتوفر بشأنها البيانات انخفاضا، سجلت السودان أعلى مستويات الانخفاض (23.5 نقطة مئوية)، تلتها موزمبيق (19) والصومال (12.6) وكازاخستان (11.5) وقيرغستان (8.8). وبالمقابل، سجلت السنغال أكبر زيادة في النسبة بمقدار 13.4 نقطة مئوية، تلتها مصر (9) وسورينام (8.7) ونيجيريا (6.8) ثم غيانا (5.1).

الشكل 34.2: مديونية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2023



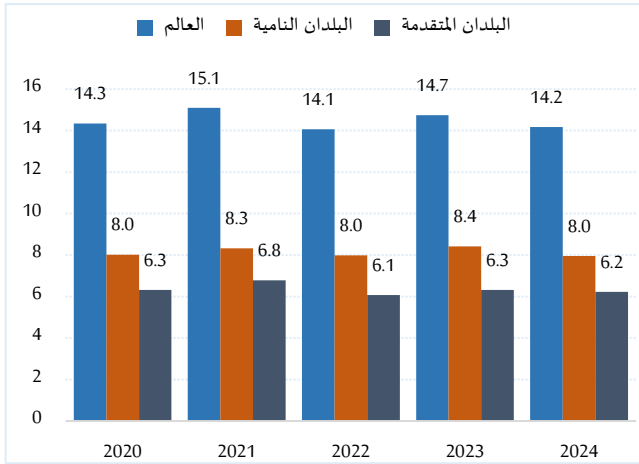
المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: انظر الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 46 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء اليمن بسبب عدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي بالإضافة إلى البلدان العشر المستبعدة من الشكل 33.2). معدل الدين في البلد نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي في سوريا ولبنان يخص عام 2022.

في عام 2023، شهدت البلدان الأعضاء في المنظمة مسارا متباينا في اتجاهات الدين الخارجي، حيث سجلت بعض البلدان زيادات كبيرة، في حين شهدت غيرها تراجع ملحوظة. وقد حافظت كل من تركيا وإندونيسيا على مكانتهما كأكبر المقترضين من حيث القيمة الاسمية، كما كان هو الحال في العام السابق. وفي المقابل، ظلت موزمبيق ولبنان يرزحان تحت أثقل أعباء الدين نسبة إلى حجم اقتصادهما. وتعكس هذه الديناميات المتباينة في للديون تنوع الظروف الاقتصادية والاستراتيجيات المالية في مجموعة بلدان المنظمة. ومع التطلع إلى المستقبل، تبرز ضرورة انتاج سياسات رشيدة لإدارة الدين، بالتوازي مع تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ويعد تحقيق هذا التوازن عاملا أساسيا للتخفيف من مخاطر المديونية المفرطة وتعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

تراجع الاحتياطات بنسبة 3.8%، مما يعكس انخفاض مستوى كفايتها

تؤدي الاحتياطات الدولية دوراً حيوياً في ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومساعدة البلدان على التكيف مع الاضطرابات المالية العالمية. كما تتيح مستويات الاحتياطي الكافية التعامل مع تقلبات أسعار العملات، والإيفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين الخارجي، وتوفير الحماية من الصدمات الاقتصادية الخارجية. فبعد ارتفاع إجمالي الاحتياطات الدولية⁴ بنسبة 4.8% ليبلغ حجمها بذلك 14.7 تريليون دولار أمريكي في 2023، تراجع الإجمالي في 2024 ليسجل انخفاضا قدره 558 تريليون دولار أو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3.8% مقارنة بالعام الذي قبله، وبهذا بلغ حجم الاحتياطات 14.2 تريليون دولار (الشكل 35.2). وبناءً على ذلك، فقد تراجعت قليلاً القدرة على مواجهة الصدمات المحتملة والحفاظ على الاستقرار المالي في عام 2024 نتيجة انخفاض الاحتياطات الدولية.

الشكل 35.2: إجمالي الاحتياطات، بما في ذلك الذهب (تريليون دولار أمريكي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

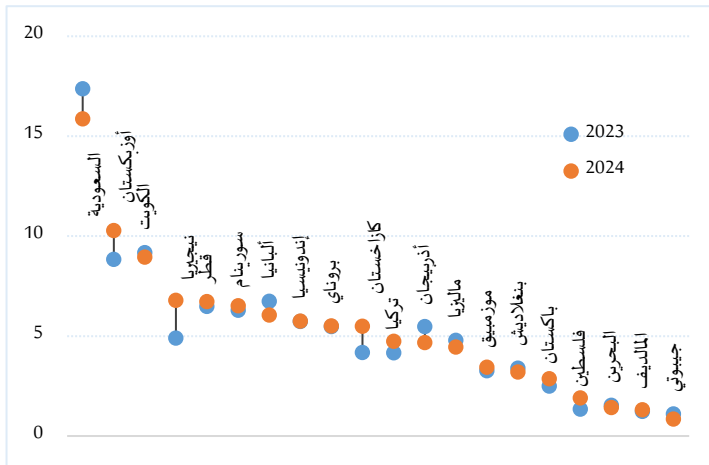
في عام 2024، شكلت البلدان النامية أكثر من أربعة أخماس (82.6%) من إجمالي التراجع في الاحتياطات العالمية، حيث انخفضت احتياطاتها بمقدار 460.8 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 5.5%، لتصل إلى 8 تريليون دولار. وفي البلدان المتقدمة، تراجعت الاحتياطات بمقدار 97.2 مليار دولار أمريكي، أو 1.5%، لتصل إلى 6.2 تريليون دولار أمريكي. ويظل من الضروري بالنسبة للبلدان التي لم تحقق بعد مستويات كافية من

الاحتياطات ولا تزال تواجه تحديات في تعزيز استقرارها المالي، أن تواصل اعتماد تدابير فعالة لإدارة المخاطر والمضي قدماً في الإصلاحات التنظيمية الكفيلة بتعزيز احتياطاتها.

وتشير البيانات المتاحة لـ 33 بلداً من بلدان المنظمة، والتي مثلت مجتمعة 89.2% من إجمالي الناتج المحلي للمنظمة، إلى زيادة في الاحتياطات الدولية بنسبة 7%، لتبلغ 1.88 تريليون دولار في 2024، مقارنة بـ 1.76 تريليون دولار في 2023. ومن بين 25 بلداً سجلت زيادة في احتياطاتها، تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة بزيادة قدرها 48.4 مليار دولار أمريكي، لترتفع من 189.5 مليار دولار في 2023 إلى 237.9 مليار دولار في 2024. تلتها تركيا بزيادة بلغت 13.9 مليار دولار (من 140.9 مليار إلى 154.8 مليار دولار)، ثم مصر بزيادة قدرها 11.9 مليار دولار (من 33.1 مليار إلى 44.9 مليار دولار). كما سجلت كل من كازاخستان وإندونيسيا زيادات ملحوظة بلغت 9.8 مليار دولار و9.3 مليار دولار على التوالي. وعلى الصعيد النسبي، حققت قبرغيزستان أعلى زيادة بنسبة 57.2%، تلتها مصر بنسبة 35.8%، ثم باكستان بنسبة 34.1%. ومن بين البلدان التي شهدت

تراجعا في احتياطياتها خلال 2024، سجلت العراق أكبر انخفاض بمقدار 11.5 مليار دولار من 112.2 مليار دولار في 2023 إلى 100.7 مليار دولار في 2024. وتلتها كل من الكويت بانخفاض قدره 1.9 مليار دولار، وأذربيجان بمقدار 1 مليار دولار وبنغلاديش بمقدار 465 مليار دولار ثم البحرين بمقدار 169 مليار دولار. وعلى الصعيد النسبي، سجلت جيبوتي أعلى نسبة انخفاض بلغت 30.5%، تلتها العراق بنسبة 10.3%، ثم أذربيجان بنسبة 7.6%. وبحلول عام 2024، تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة من حيث حجم الاحتياطيات الدولية بإجمالي قدره 463.9 مليار دولار. وتلتها الإمارات العربية المتحدة (237.9 مليار دولار)، ثم إندونيسيا (155.7 مليار دولار)، وتركيا (154.8 مليار دولار)، وماليزيا (116.2 مليار دولار).

الشكل 36.2: إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

في حين أن معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي زادت من حجم احتياطياتها في عام 2024، فإن الاحتياطيات من حيث "أشهر الواردات" ⁵ زادت كذلك في نصف هذه البلدان، وذلك على النحو المبين في الشكل 36.2 بخصوص البلدان الـ 20 التي تتوفر البيانات بشأنها. في 2024، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى مستوى

لكفاية الاحتياطيات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت احتياطياتها مستوى يكفي لتغطية واردات 15.9 شهرا. وجاءت أوزبكستان بالمرتبة الثانية بقدرة تغطية 10.3 أشهر، ثم الكويت بـ 9 أشهر. كما حافظت عدة بلدان أخرى على نسب تقترب من المتوسط العالمي البالغ 8.2 أشهر، من بينها نيجيريا (6.8 أشهر)، وقطر (6.7 أشهر)، وسورينام (6.5 أشهر)، وألبانيا (6 أشهر).

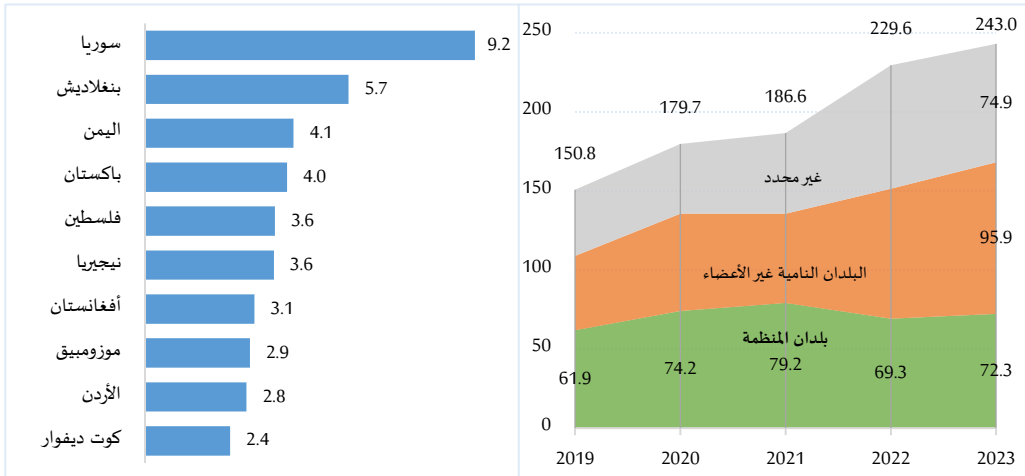
باختصار، حصل تحسن كبير في 2024 في الوضع المتعلق بالاحتياطيات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويعكس هذا التحسن مدى تمتع الكثير من بلدان المنظمة بالمرونة واعتمادها للاستراتيجيات الاقتصادية الاستباقية لتعزيز استقرارها المالي. وقد أسهمت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا ومصر بصورة كبيرة في هذا الاتجاه التصاعدي، وفي الآن ذاته مرت بلدان أخرى بتحديات أفضت إلى تراجع حجم احتياطياتها، مثل العراق والكويت. وعلى الرغم من أوجه التباين على مستوى البلدان، إلا أن الجهود المبذولة لتعزيز كفاية الاحتياطيات تشير إلى تعزيز المرونة الاقتصادية في مجموعة بلدان المنظمة. غير أن الحفاظ على هذا التقدم يقتضي التزاما مستمرا باعتماد سياسات اقتصادية ومالية رشيدة في ظل ما يشهده العالم من حالة عدم يقين.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة يزيد بنسبة 4.3% وتبلغ قيمته 72.3 مليار دولار أمريكي في 2023

إن المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تُمنح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم المستفيدة، مصدر مهم من مصادر التمويل بالنسبة لعدد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تعتبر أن المساعدات الإنمائية الرسمية ليست المورد الوحيد المتاح للبلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، وأن الجهات المانحة لا تفي دائما بالتزاماتها الدولية - مثل هدف الأمم المتحدة المتمثل في تغطية 0.7% من الدخل القومي الإجمالي على شكل مساعدات إنمائية رسمية - فإن هذه المساعدات تبقى من مصادر التمويل الخارجي المستقرة التي يمكن التنبؤ بها من أجل التنمية المستدامة (OECD, 2024b).

وتشير أحدث البيانات المتاحة أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في 2023 بلغ ما يناهز 243 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل على الإطلاق بالنسبة لهذه البلدان، بزيادة قدرها 13.4 مليار دولار، أو ما يعادل 5.9%، مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 37.2). وزاد حجم التدفقات المسجلة على مستوى فرادى البلدان بنسبة 11.1% وبلغت قيمتها 168.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما يمثل 69.2% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى نفس المنوال، ارتفع حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.3%، ليبلغ بذلك 72.3 مليار دولار في 2023 مقارنة بحجمها في 2022 البالغ 69.3 مليار دولار. وفي المقابل، ارتفعت التدفقات إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل 16.8% وبلغ مقدارها 95.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

الشكل 37.2: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (مليار دولار أمريكي)
الشكل 38.2: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، 2023 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ملاحظة: صافي إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية بالأسعار الجارية. تغطية البيانات: 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) و 93 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن حوالي ثلث القيمة الإجمالية السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية على أنها "غير محددة"، وليس على المستوى القطري.

وحظيت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحصة أقل من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى فرادى البلدان النامية في عام 2023 (43%) مقارنة بالعام السابق (45.8%).⁶

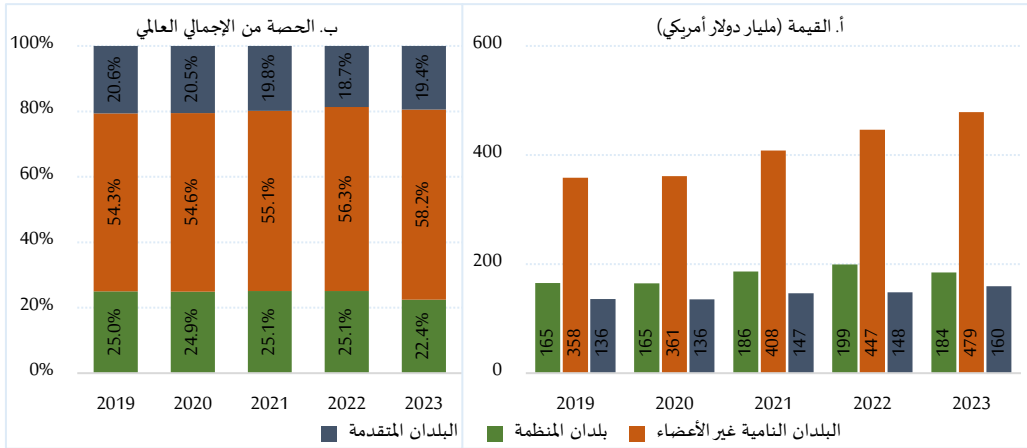
ومع تراجع المدفوعات الواردة إلى 16 من أصل 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتلقى المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2023، فقد سجلت أعلى مستويات التراجع في مصر (بمعدل 5.34 مليار دولار أمريكي) وأفغانستان (859.3 مليار) ونيجيريا (813.2 مليار). وهناك تفاوت كبير بين بلدان المنظمة من حيث توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية. فلحدود 2023 استأثرت أكبر خمسة جهات مستفيدة بحصة 36.8% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة، بينما وصلت هذه النسبة 57.3% بالنسبة لأكبر عشر جهات مستفيدة. وصنفت سوريا على رأس قائمة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث التدفقات الواردة، إذ بلغت 9.2 مليار دولار أمريكي وشكلت 12.7% من إجمالي المساعدات الواردة إلى مجموعة بلدان المنظمة، وصنفت الثانية على صعيد البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (بعد أوكرانيا). وتلتها كل من بنغلاديش (5.7 مليار دولار، 7.9%) واليمن (4.1 مليار دولار، 5.7%) وباكستان (4 مليار دولار، 5.5%) ثم فلسطين (3.6 مليار دولار، 5%) (الشكل 38.2)، وهذا ما يبرز مستوى الحاجة وضرورة التركيز على الأولويات الاستراتيجية في هذه البلدان.

ويبقى انخراط بلدان منظمة التعاون الإسلامي في آلية المساعدات الإنمائية الرسمية أمرا غاية في الأهمية للتعامل مع تحدياتها التنموية. ولتعزيز نمو أكثر شمولية، من الضروري أن تكون مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية متوافقة استراتيجيا مع الاحتياجات الخاصة للسكان الذين يعانون الفقر والحرمان والهشاشة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا الأمر لا يستدعي فقط زيادة حجم المساعدات، بل أيضا العمل على تحسين فعاليتها من خلال تحديد الأهداف بوضوح واعتماد ممارسات التنفيذ الأكثر نجاعة (OECD, 2024b). ومن شأن تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة والجهات المانحة الدولية الإسهام في نجاعة استخدام الموارد والحصول على نتائج مرضية على مستوى التنمية المستدامة. وفي ظل سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتبر تجديد الالتزام بدعم بلدان المنظمة من خلال التنسيق لمبادرات متعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية تنسيقا جيدا من الأمور الحيوية لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب في مسار تحقيق التنمية المستدامة.

تراجع تدفقات التحويلات الشخصية الواردة بنسبة 3.8% ليلبلغ حجمها بذلك 192 مليار دولار أمريكي

فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2023 ما يناهز 823 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 3.6% عن مبلغ 794 مليار دولار المسجل في العام السابق. لكن التدفقات الواردة إلى بلدان المنظمة تراجعت بنسبة 7.4% أو ما يعادل 15 مليار دولار، مسجلة بذلك معدل 184 مليار دولار، في حين أن التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بلغت ما قدره 479 مليار دولار، وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 7.2%. أما البلدان المتقدمة فقد سجلت معدل نمو أعلى بقليل في تدفقات التحويلات. وفي 2023 بلغ حجم هذه التدفقات ما قدره 160 مليار دولار بعد أن زاد بنسبة 7.8% عن نظيره في 2022

الشكل 39.2: التحويلات الشخصية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)



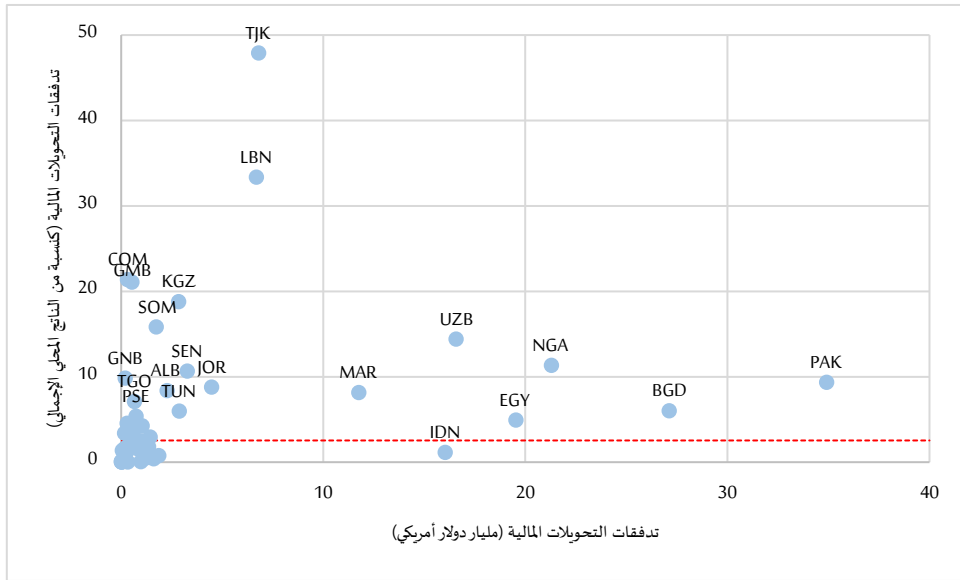
المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: تستثني البيانات المتعلقة بمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي البحرين وتشاد وإيران وليبيا وسوريا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة.

(الشكل 39.2.أ). وعلى هذا الأساس، تراجعت حصة بلدان المنظمة إلى 22.4% في 2023، بعد أن كانت مستقرة بحدود معدل 25% على مدى الأعوام الأربعة السابقة (الشكل 39.2.ب).

اعتباراً من عام 2024، (أو أحدث عام متوفر للبيانات وهو 2023)، سجلت باكستان أعلى تدفقات التحويلات المالية، حيث تلقت 34.9 مليار دولار أمريكي. وتلتها كل من بنغلاديش بمقدار 27.1 مليار دولار، ونيجيريا 21.3 مليار دولار ومصر 19.5 مليار دولار ثم أوزباكستان 16.6 مليار دولار. واستأثرت هذه البلدان الخمسة مجتمعة بنسبة (60.1%) من إجمالي التحويلات المالية إلى بلدان المنظمة في عام 2024، في الوقت الذي بلغت هذه النسبة 83.1% بالنسبة للجهات العشر الأكثر استقبالا للتحويلات. في المقابل، سجلت بروناي دارالسلام أدنى تدفقات التحويلات المالية بقيمة 1 مليون دولار أمريكي فقط، تلتها جزر المالديف بقيمة 5.7 مليون دولار، والغابون بقيمة 18.5 مليون دولار، والكويت بقيمة 20.4 مليون دولار، وعمان بقيمة 39 مليون دولار. وفي عام 2024، حققت باكستان زيادة قدرها 8.4 مليار دولار، وبنغلاديش 5 مليار دولار، وأوزبكستان 2.4 مليار دولار مقارنة بالعام السابق، فيما شهدت مصر أكبر الانخفاضات في هذا الصدد، حيث بلغت قيمة التدفقات فيها 8.8 مليار دولار، و2.5 مليار دولار في فلسطين، و561 مليار دولار في أذربيجان.

ومن اللافت أن تدفقات التحويلات المالية تشكل مساهمة متواضعة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر البلدان المستقبلية. وفي الواقع، تشكل التحويلات المالية أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاثة من أكبر خمس بلدان أعضاء في المنظمة من حيث الحجم، بما يقل كثيراً عن نسبتها في عدد من البلدان الأخرى التي، رغم حجم التحويلات الأصغر، تشكل هذه التحويلات مكوناً أساسياً وأكثر تأثيراً في الناتج القومي. وكانت أكثر الجهات المستقبلية للتحويلات من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي كل من طاجيكستان (47.9%) ولبنان (33.3%) وجزر القمر (21.4%) وغامبيا (21.1%) وقيرغستان (18.8%). وبلغ متوسط حصة التحويلات المالية الواردة 2.54% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المستقبلية للتحويلات (الشكل 40.2).

الشكل 40.2: واردات التحويلات الشخصية إلى بلدان المنظمة، 2024*



المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: انظر الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. * البيانات تخص عام 2024 أو 2023.

وبصورة عامة، كانت الأرقام المتعلقة بالتحويلات المالية الخاصة ببلدان المنظمة متفاوتة نوعاً ما. ففي الوقت الذي شهدت فيه تدفقات التحويلات المالية العالمية زيادة قوية، سجلت بلدان المنظمة تراجعاً على ذات الصعيد، ويمكن أن يعزى الأمر في ذلك إلى عدة عوامل، تتعلق في معظمها بالبلدان المستقبلية. لكن رغم هذا التراجع، ظلت بعض البلدان، مثل باكستان وبنغلاديش ونيجيريا، من أبرز البلدان المستقبلية للتحويلات، واستأثرت التحويلات المالية لبعض البلدان الأخرى، مثل طاجيكستان ولبنان، بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يبرز أهمية التحويلات المالية في اقتصاداتها والاتجاهات المرصودة على هذا المستوى تؤكد على أهمية السياسات الاستراتيجية والتعاون الدولي لتعزيز كفاءة تدفقات التحويلات المالية وأثرها الملموس، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.



تغطية خاصة:

مسارات الاستقرار في ظل تداعيات التعريفات الجمركية

الفصل الثالث

تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصادات العالمية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي



شهدت السياسات التجارية والجمركية للولايات المتحدة في مطلع عام 2025 تحولا غير مسبوق منذ عقود،^S مما يعتبر التدخل الأبرز في مسار التجارة الدولية، والذي أفضى إلى إعادة تشكيل الشراكات التجارية العالمية. ومن المتوقع أن تترك هذه الرسوم الجمركية أثارا متزايدة على الناتج المحلي الإجمالي العالمي والوطني، وعلى النمو والتجارة والتضخم، من خلال قنوات الطلب والأسعار وأسعار العملات والاستثمار. ويتناول هذا الفصل بالتحليل الكيفية التي قد تعيد بها منظومة الرسوم الجمركية الجديدة رسم ملامح الاقتصاد العالمي. وبشكل أكثر تحديدا، يتم تقييم التداعيات المترتبة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي، استنادا إلى الأدلة التجريبية المستمدة من التجارة الأمريكية والصينية مع بلدان المنظمة، كما يقوم بمراجعة الأدبيات الاقتصادية الحديثة، والاستفادة من التوقعات الصادرة عن مؤسسات دولية، من بينها صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

1.3 مقدمة

أعلنت الولايات المتحدة إجراءات جمركية واسعة في مطلع عام 2025 في ما يسمى بـ "يوم التحرير"، وشكلت هذه الإجراءات التدخل الأكثر تأثيرا في النظام التجاري العالمي منذ عقود. وبموجب الإعلان، فرضت رسوم جمركية موحدة بنسبة 10% على جميع السلع المستوردة إلى سوق الولايات المتحدة، فيما خضع 56 اقتصادا منها 18 بلدا عضوا في المنظمة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، لرسوم أعلى بكثير تحت مسمى "التعريفات المتبادلة"، تراوحت بين 11% إلى أكثر ما يزيد عن 40%. أما الصين، التي استهدفتها هذه الإجراءات بشكل رئيسي، فقد فرضت عليها رسوم عقابية بلغت 145% في إطار مواجهة تجارية أوسع (الجدول 1.3). وأمام ردود الفعل الدبلوماسية الحادة، وافقت الإدارة الأمريكية على توقيف مؤقت للرسوم الجمركية مدته 90 يوما على جميع الدول باستثناء الصين، بحيث يتم فرض رسوم 10% فقط بينما تستمر المفاوضات الثنائية. ورغم هذا التخفيف المؤقت، فقد انعكست حالة عدم اليقين الناجمة عن النظام الجمركي الجديد على الأسواق المالية وسلاسل التوريد والنقاشات السياسية.

وقد استغلت معظم الاقتصادات هذه المهلة للتفاوض على صفقات تجارية مع الولايات المتحدة، والبحث عن أسواق بديلة، بل وتعزيز شراكاتها التجارية مع كبار شركائها في التصدير. وفي المقابل، استفادت الولايات المتحدة من فترة الـ 90 يوما لإعادة التفاوض بشأن سياساتها الجمركية مع كل دولة على حدة. وفي 31 يوليو 2025، أعلنت إدارة ترامب عن تعديلات إضافية تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 7 أغسطس 2025. وكما هو موضح في الجدول 1.3، فقد جرى تعديل معدلات الرسوم الجمركية الأولية المفروضة على البلدان التي تجاوزت فيها الرسوم نسبة 10%، وذلك بناء على مسار المفاوضات، والتي ما برحت قائمة.

الجدول 1.3: جدول الرسوم الجمركية للولايات المتحدة بحسب البلد/المنطقة

البلد/المنطقة	النسبة الأولية (اعتباراً من 2 أبريل)	النسبة المعدلة (اعتباراً من 31 يوليو)	البلد/المنطقة	النسبة الأولية (اعتباراً من 2 أبريل)	النسبة المعدلة (اعتباراً من 31 يوليو)
ليسوتو	50%	15%	تنس	28%	25%
كمبوديا	49%	19%	كازاخستان	27%	25%
لاوس	48%	40%	الهند	26%	25%
مدغشقر	47%	15%	كوريا الجنوبية	25%	15%
فيتنام	46%	20%	بروناي دار السلام	24%	25%
ميانمار	44%	40%	اليابان	24%	15%
سريلانكا	44%	20%	ماليزيا	24%	19%
جزر فوكلاند	41%	10%	فانواتو	22%	15%
سوريا	41%	41%	كويت ديفوار	21%	15%
موريشيوس	40%	15%	ناميبيا	21%	15%
العراق	39%	35%	الاتحاد الأوروبي ²	20%	15%
غيانا	38%	15%	الأردن	20%	15%
بنغلاديش	37%	20%	نيكاراغوا	18%	18%
بوتسوانا	37%	15%	زيمبابوي	18%	15%
ليختنشتاين	37%	15%	إسرائيل	17%	15%
صربيا	37%	35%	ملاوي	17%	15%
تايلاند	36%	19%	الفلبين	17%	19%
البوسنة والهرسك	35%	30%	زامبيا	17%	15%
الصين ¹	34%	30%	موزمبيق	16%	15%
مقدونيا الشمالية	33%	15%	الترويج	15%	15%
أنغولا	32%	15%	فنزويلا	15%	15%
فجي	32%	15%	نيجيريا	14%	15%
إندونيسيا	32%	19%	تشاد	13%	15%
تاوان	32%	20%	غينيا الاستوائية	13%	15%
ليبيا	31%	30%	الكاميرون	11%	15%
مولدوفا	31%	25%	جمهورية الكونغو	11%	15%
سويسرا	31%	39%	كندا ³		35%
الجزائر	30%	30%	البرازيل ⁴		50%
نورو	30%	15%	أفغانستان		15%
جنوب أفريقيا	30%	30%	تركيا		15%
باكستان	29%	19%	أوغندا		15%

المصدر: White House (<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/04/Annex-1.pdf>) and White House (<https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/07/further-modifying-the-reciprocal-tariff-rates/>)

ملاحظة: مرتبة تنازلياً حسب نسبة الرسوم الجمركية المعلن عنها مبدئياً. الدول المظلة هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.¹ أعلن الرئيس ترامب عن وقف مؤقت لمدة 90 يوماً للبلدان المتضررة من ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية، وكانت الرسوم الجمركية الشاملة للولايات المتحدة على هذه البلدان 10% فقط، وذلك لحدود يوليو. ومع ذلك، بعد رد الصين على الرسوم الجمركية الجديدة للولايات المتحدة، رفع الرئيس ترامب نسبة الرسوم الجمركية على الصين إلى 145%.² تستثني الرسوم الجمركية البالغة نسبة 15% المفروضة على الاتحاد الأوروبي معدلات الرسوم الجمركية الواردة في العمود الأول، أي القيمة (أو معدلات القيمة) المدرج في العمود 1-عام، من جدول الرسوم الجمركية الموحد للولايات المتحدة (HTSUS).³ في 31 أغسطس 2025، رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على السلع الكندية من 25% إلى 35% بناءً على "الأمر التنفيذي الأمريكي المعدل للرسوم الجمركية لمعالجة تدفق المخدرات غير المشروعة عبر حدودنا الشمالية".⁴ تم تعديل الرسوم الجمركية الأولية البالغة 10% على البضائع الواردة من البرازيل لتصل إلى 50%.

والغرض من هذا الفصل هو تحليل الكيفية التي قد يُعيد بها النظام الجمركي الجديد تشكيل الديناميات الاقتصادية العالمية، وتقييم انعكاساته على بلدان منظمة التعاون الإسلامي على وجه الخصوص. يجمع الفصل بين الأدلة التجريبية حول التجارة الأميركية والصينية مع بلدان المنظمة، كما يقوم بمراجعة الأدبيات الاقتصادية الحديثة، والاستفادة من التوقعات الصادرة عن مؤسسات دولية، من بينها صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ومن خلال دمج هذه المصادر، يهدف الفصل للإجابة عن ثلاثة أسئلة:

- (1) ما هو الأثر المحتمل للرسوم الجمركية الأميركية المرتفعة على النمو العالمي والتجارة والتضخم؟
 - (2) ما هي اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر تعرضاً للنظام الجمركي الجديد من خلال الروابط التجارية والاستثمارية؟
 - (3) ما هي الخيارات السياسية التي يمكن أن تساعد البلدان الأعضاء في المنظمة على التخفيف من المخاطر والاستفادة من الفرص الجديدة؟
- ويقصد من هذا التحليل أن يكون موجهاً نحو المستقبل، فرغم أن التداعيات طويلة الأمد ستبلور مع مرور الوقت، إلا أن دراسة المعطيات الراهنة توفر أساساً لاتخاذ إجراءات سياسية مبكرة.

2.3 تداعيات التعريفات الجمركية على الاقتصاد الكلي العالمي

1.2.3 توقعات المنظمات الدولية

في الأشهر التي أعقبت إعلان الولايات المتحدة، قامت المنظمات الدولية الكبرى بتحديث توقعاتها الاقتصادية لتعكس الأثر المباشر للتعريفات الجمركية والأثار غير المباشرة المترتبة على تنامي حالة عدم اليقين. أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2025 إلى توقعات ارتفاع طفيف في النمو العالمي ليبلغ 3.0% في عام 2025 و3.1% في عام 2026، وذلك نتيجة عمليات شراء السلع المسبقة قبل رفع التعريفات الجمركية، والانخفاض المؤقت في معدل الرسوم الجمركية الفعلي للولايات المتحدة إلى نحو 17% (IMF, 2025d). ومع ذلك، حذر الصندوق من أنه إذا ما فرضت رسوم جمركية متبادلة قد ينخفض النمو العالمي بنحو 0.2 نقطة مئوية، كما أنه من المرجح أن تحافظ التعريفات الجمركية المرتفعة على معدلات التضخم في الولايات المتحدة فوق المستوى المستهدف.

أما منظمة التجارة العالمية، فقد توقعت في تقريرها الصادر في مايو 2025 حول الآفاق التجارية العالمية والإحصاءات أن يتراجع حجم التجارة العالمية في السلع بنحو 0.2% في 2025 قبل أن تنتعش في 2026، في حين أن سيناريو التصعيد قد يؤدي إلى انكماش قدره 1.5% (WTO, 2025). كما خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2025 إلى نحو 2.2%، بالتأكيد على أن صادرات أميركا الشمالية قد تتراجع بنسبة تتراوح بين 12-13%، فيما قد تنخفض الواردات بنحو 10%، في حين ستشهد آسيا تباطؤاً أكثر

اعتدالا. وأشارت المنظمة كذلك إلى دور حالة عدم اليقين في السياسات، وحذرت من استمرار تصعيد الرسوم الجمركية الذي قد يقوض آفاق التعافي.

2.2.3 تصورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الرسوم الجمركية الفعلية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي

يقدم التقرير الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (يونيو 2025) تقديرات تفصيلية حول كيفية تأثير الرسوم الجمركية الجديدة على التجارة العالمية. ووفقا للمنظمة، فقد أدت الرسوم المفروضة حتى منتصف مايو 2025 إلى رفع معدل الرسوم الجمركية الفعلية المقدر مسبقا على واردات الولايات المتحدة من السلع إلى نحو 15.4%، وهو أعلى مستوى منذ ثلاثينيات القرن الماضي (OECD, 2025b). ومع الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها الصين، وما أقدمت عليه كندا من خطوات محدودة نسبيا، تقدر المنظمة أن تجارة تمثل ما يزيد على 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي باتت تحت وطأة رسوم جمركية مرتفعة، مما بدل على اضطراب يفوق بكثير ما شهدته التجارة العالمية إبان التوترات بين الولايات المتحدة والصين خلال عامي 2018-2019. ويشير التقرير إلى أن الرسوم الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك وتكاليف المدخلات، وتضعف الأجور الحقيقية، وتؤخر الاستثمارات، كما أن أي إيرادات إضافية تتحقق من الرسوم الجمركية قد تقابلها خسائر ناجمة عن تباطؤ اقتصادي واسع النطاق.

كما تشير المنظمة إلى التباينات في الأثر عبر البلدان والقطاعات: تتركز أعلى الرسوم المعلنة على الصين، بمعدل يقارب 30%، بينما تواجه كندا والمكسيك أنظمة معقدة مرتبطة بمدى الامتثال لاتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، ما ينتج معدلات فعلية تقارب 25% على واردات السيارات و 10% على صادرات الطاقة. تظل بعض السلع معفاة من الرسوم، مثل المستحضرات الصيدلانية وأشباه الموصلات والنحاس، ما يؤدي إلى تراجع المعدلات الفعلية لبلدان مثل تشيلي وكولومبيا وإيرلندا وسويسرا. وتشير المنظمة أيضا إلى أن الصادرات المتجهة إلى الولايات المتحدة تعادل أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك وكندا، وأكثر من 5% في العديد من الاقتصادات الآسيوية الصغيرة، وبين 3% و 4% من الناتج في كثير من البلدان الأوروبية، في حين تبقى هذه الحصة أقل بالنسبة لمعظم الاقتصادات الناشئة. وتبرز هذه التفاوتات حجم التأثير الذي قد تشعر به كل بلد من الرسوم الجمركية.

3.2.3 تصورات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: النمو والتجارة والتضخم

يقدم تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي الصادر في يونيو 2025 صورة مقلقة للتوقعات القريبة الأجل. إذ يتوقع البنك أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ نحو 2.3% في 2025، أي أقل بحوالي نصف نقطة مئوية مما كان متوقعا في مطلع العام (World Bank, 2025a). أما متوسط النمو في الاقتصادات النامية فيقدر عند حدود 3.8%، أي بأكثر من نقطة مئوية كاملة دون متوسط العقد الثاني من الألفية. ويرجح أن يظل التضخم العالمي مرتفعا عند نحو 2.9%، بفعل الزيادة في الرسوم الجمركية وضيق أسواق العمل، ما يفاقم من الضغوط على الأسعار. ويشدد البنك على أن خفض الرسوم الجمركية إلى النصف مقارنة بمستوياتها في أواخر مايو يمكن أن يعزز النمو العالمي بما يقارب 0.2 نقطة مئوية في الفترة الممتدة بين عامي 2025-2026.

كما يدعو البلدان إلى تنويع تجارتها، وتعزيز أطرها المالية، والاستثمار في رأس المال البشري لزيادة قدرتها على الصمود.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيوثق في تقريره حول التجارة العالمية (يوليو 2025) استجابة التجارة الدولية في الأشهر الأولى من النظام الجمركي الجديد. ووفقا للتقرير، توسعت التجارة العالمية بنحو 300 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2025، مسجلة نموا بحدود 1.5% في الربع الأول، ويتوقع أن تبلغ 2% في الربع الثاني (UNCTAD, 2025c). وقد جاء هذا التوسع مدفوعا أساسا بقطاع الخدمات الذي نما بمعدل يقارب 9% خلال الفصول الأربعة الماضية. غير أن الأونكتاد يحذر من أن هذه الزيادة في قيمة التجارة تعكس جزئيا ارتفاع الأسعار، إذ لم يتجاوز نمو الأحجام الفعلية نحو 1%. كما بين التقرير أن الاقتصادات المتقدمة سبقت الاقتصادات النامية في الأداء، على عكس الاتجاهات الأخيرة، مدفوعة بزيادة بلغت 14% في واردات الولايات المتحدة و 6% في صادرات الاتحاد الأوروبي. وبالنظر مستقبلا، يحذر الأونكتاد من استمرار حالة عدم اليقين في السياسات، واحتمال اتخاذ إجراءات انتقامية، وتصاعد الدعم الحكومي، الأمر الذي قد يفضي إلى إضعاف نمو التجارة خلال النصف الثاني من عام 2025.

4.2.3 الآثار المتوقعة وقنوات انتقالها

تشير تقييمات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والأونكتاد مجتمعة إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر سلبية واضحة. ورغم أن التوقعات الأساسية ما زالت ترجح نموا عالميا في حدود 2.3-3.0% في 2025، فإن نطاق النتائج المحتملة أصبح أوسع بكثير من المعتاد. وقد ارتفع معدل الرسوم الجمركية الفعلي في الولايات المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، فيما تخضع تجارة تعادل أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مباشرة لتلك الرسوم (OECD, 2025b). وتضعف هذه التطورات الطلب الأمريكي على الواردات، وقد تبطل النمو لدى شركائه التجاريين، ولا سيما الشركاء الأكثر ارتباطا واعتمادا على السوق الأمريكية، كما تساهم الرسوم المرتفعة في مقاومة الضغوط التضخمية من خلال رفع أسعار السلع الاستهلاكية والمدخلات الوسيطة. وتشير التقديرات إلى أن الرسوم الجمركية قد رفعت المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة بنحو 1.5%، ما كلف الأسر ما يقارب 2000 دولار، وساهم في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي بنحو 0.6 نقطة مئوية (Budget Lab, 2025). ومن المرجح أن يكون أثر انتقال هذه التكاليف ممثلا وأكبر في الاقتصادات الأصغر حجما.

وتتجلى القنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها الرسوم الجمركية على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

- قناة الطلب: يؤدي تراجع الواردات الأمريكية إلى انخفاض مباشر في الطلب الخارجي على صادرات الشركاء التجاريين. وقد يتحول جزء من هذا الطلب إلى بلدان غير مشمولة بالرسوم المرتفعة (تحويل مجرى التدفقات التجارية). بينما يضيع جزء آخر (نفور تجاري).

- قناة الأسعار والعملات: تؤدي حالة عدم اليقين المرتبطة بالتعريفات الجمركية إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكي، حيث تدفع المستثمرين للتوجه نحو أصول آمنة، فتهدد عملات الأسواق الناشئة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ويؤثر على التضخم. وقد تلجأ البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية لاحتواء التوقعات، وهو ما قد يفاقم تباطؤ النمو.
- قناة الاستثمار: يواجه المستثمرون حالة من عدم اليقين حيال تكاليف التجارة المستقبلية، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء قرارات الاستثمار. كما أن ارتفاع الرسوم على السلع الوسيطة يزيد من تكاليف الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية.
- قناة سلاسل التوريد: قد تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية لتقليل تعرضها للمخاطر الناجمة عن الرسوم الجمركية، إما عبر نقل الإنتاج إلى بلدان ذات رسوم أقل، أو من خلال تعميق التكامل الإقليمي. وقد تتيح هذه التحولات فرصاً لعدد من الاقتصادات، لكنها قد تترك أخرى على الهامش.

3.3 تعرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتجارة مع الولايات المتحدة

1.3.3 التجارة الإجمالية بين الولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحافظ الولايات المتحدة على علاقة تجارية مهمة مع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وإن كانت حصة هذه البلدان من إجمالي تجارة الولايات المتحدة لا تزال متواضعة نسبياً. بشكل إجمالي، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى بلدان المنظمة بشكل مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ انتقلت من 117.5 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى 136.7 مليار دولار في 2024، وهو ما يمثل 6.6% من إجمالي الصادرات الأمريكية في العام الأخير. ما يشير إلى زيادة تدريجية مقارنة بنسبة 5.7% في 2022 (الجدول 2.3).

أما على صعيد الواردات، فقد شهدت واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في المنظمة تراجعاً ملحوظاً في عام 2023، حيث انخفضت من 213.3 مليار دولار عام 2022 إلى 172.5 مليار دولار، قبل أن تسجل تعافياً طفيفاً إلى 181.1 مليار دولار في 2024. وبذلك تراجعت حصة الدول الأعضاء في المنظمة من إجمالي الواردات الأمريكية من 6.3% في 2022 إلى 5.4% في عامي 2023 و2024.

الجدول 2.3: التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الحصة في التجارة مع الولايات المتحدة			القيمة (مليون دولار)			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
6.6%	6.1%	5.7%	136,726	123,899	117,514	صادرات الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5.4%	5.4%	6.3%	181,058	172,455	213,258	واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5.9%	5.7%	6.1%	317,784	296,354	330,772	تجارة الولايات المتحدة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

3.4%	4.2%	7.3%	-44,332	-48,556	-95,743	الميزان التجاري للولايات المتحدة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
------	------	------	---------	---------	---------	---

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

وبالنظر إلى الأرقام الواردة أعلاه بشأن الصادرات والواردات مجتمعة، بلغ حجم التجارة (الصادرات والواردات) بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء نحو 317.8 مليار دولار في 2024، أي ما يعادل 5.9% من إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع العالم. وقد ظل الميزان التجاري للولايات المتحدة مع مجموعة بلدان المنظمة في حالة عجز على مدار السنوات الثلاث الماضية (2022-2024)، غير أن حجم العجز انخفض بشكل ملحوظ من 95.7 مليار دولار في 2022 إلى 44.3 مليار دولار في 2024. ويعكس هذا التراجع في العجز كلا من زيادة الصادرات الأمريكية إلى مجموعة بلدان المنظمة وانخفاض الواردات منها. كما تراجعت مساهمة بلدان المنظمة في العجز التجاري العالمي للولايات المتحدة من 7.3% عام 2022 إلى 3.4% في 2024.

وتشير هذه الاتجاهات على المستوى الإجمالي بأن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة وبلدان المنظمة ما زالت ضعيفة نسبياً ومتغيرة المسار، مع احتمال حدوث تحولات إضافية في ظل الإجراءات الجمركية الجديدة. كما أن تضيق فجوة العجز التجاري وتغير حصص التجارة قد يشكلان مؤشرات مبكرة على إعادة اصطفاف سلاسل التوريد أو تغير استراتيجيات التعاقد، وهو مسار قد يزداد وضوحاً تبعاً لمدى شمولية واستمرارية التدابير التجارية الأمريكية الجديدة.

2.3.3 مستوى التعرض والاعتماد بحسب البلدان

تركز واردات الولايات المتحدة من البلدان الأعضاء في المنظمة في عدد محدود من البلدان، حيث استحوذت البلدان العشر الأولى على أكثر من 85% من إجمالي الواردات من المجموعة في عام 2024 (الجدول 3.3). تبرز ماليزيا كأكبر بلد مصدر في بلدان المنظمة إلى الولايات المتحدة، إذ بلغت قيمة صادراتها 53.8 مليار دولار أمريكي في 2024، أي ما يقارب من 30% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من بلدان المنظمة، ما يضعها في المرتبة 16 بين مجمل شركاء الولايات المتحدة على مستوى العالم. وتلتها إندونيسيا بصادرات بلغت 29.5 مليار دولار (ما يعادل 16.3% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة)، فيما حلت تركيا في المرتبة الثالثة بصادرات قيمتها 17.8 مليار دولار (9.8%).

تشمل قائمة المصدرين الرئيسيين للولايات المتحدة كل من المملكة العربية السعودية (13.2 مليار دولار أمريكي)، وبنغلاديش (8.8 مليار دولار)، والإمارات العربية المتحدة (7.8 مليار دولار). وتكمل كل من العراق ونيجيريا وغانا وباكستان قائمة العشرة الأوائل، مساهمة بصادرات تتراوح قيمتها ما بين 5.5 و 7.7 مليار دولار. وتعكس هذه الأرقام الحضور القوي لبعض اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أسواق الواردات للولايات المتحدة.

وبالمثل، تتركز صادرات الولايات المتحدة إلى بلدان المنظمة في عدد محدود من الشركاء الرئيسيين. ففي عام 2024، استحوذت أكبر عشرة بلدان مستوردة من المنظمة على أكثر من 84% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة إلى مجموعة بلدان المنظمة. وتتصدر ماليزيا والإمارات العربية المتحدة هذه المجموعة، إذ بلغت قيمة الصادرات من الولايات المتحدة إليهما 27.7 و 27.0 مليار دولار أمريكي على التوالي، بما يعادل 1.3% من إجمالي

صادراتها على المستوى العالمي، وحوالي خمس مجموع صادراتها إلى بلدان المنظمة. وبهذه الأرقام، جاءت ماليزيا في المرتبة الثامنة عشرة، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة بين شركاء التصدير الرئيسيين

الجدول 3.3: واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أكبر عشرة شركاء فيما يتعلق بالاستيراد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2024)	قيمة الواردات (مليون دولار أمريكي)			الحصة من إجمالي واردات الولايات المتحدة، 2024	
	2022	2023	2024	من حول العالم (المرتبة)	من بلدان منظمة التعاون الإسلامي
ماليزيا	56,897	47,328	53,849	1.6% (16)	29.7%
إندونيسيا	37,263	28,101	29,549	0.9% (20)	16.3%
تركيا	20,428	16,521	17,798	0.5% (27)	9.8%
المملكة العربية السعودية	24,149	16,510	13,187	0.4% (34)	7.3%
بنغلاديش	11,835	8,669	8,781	0.3% (40)	4.8%
الإمارات العربية المتحدة	7,315	6,872	7,800	0.2% (44)	4.3%
العراق	10,343	8,942	7,690	0.2% (46)	4.2%
نيجيريا	4,881	5,850	5,868	0.2% (53)	3.2%
غيانا	2,886	3,369	5,510	0.2% (56)	3.0%
باكستان	6,560	5,187	5,466	0.2% (57)	3.0%
المجموع الفرعي	182,557	147,348	155,499	4.6%	85.9%
المنظمة	213,258	172,455	181,058	5.4%	100.0%

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

للولايات المتحدة على المستوى العالمي. وتلت تركيا بصادرات قيمتها 15.3 مليار دولار (11.2% من إجمالي المنظمة)، فيما برزت أيضا المملكة العربية السعودية (13.2 مليار دولار) وإندونيسيا (10.2 مليار دولار). ومن بين الوجهات البارزة الأخرى مصر والمغرب ونيجيريا وقطر والكويت، حيث استوردت كل منها ما بين 2.4 و6.1 مليار دولار من الصادرات الأمريكية (الجدول 4.3).

الجدول 4.3: صادرات الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أكبر عشرة شركاء فيما يتعلق بالتصدير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2024)	قيمة الصادرات (مليون دولار أمريكي)			الحصة من إجمالي صادرات الولايات المتحدة، 2024	
	2022	2023	2024	إلى أنحاء العالم (المرتبة)	إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي
ماليزيا	18,107	19,442	27,705	1.3% (18)	20.3%
الإمارات العربية المتحدة	20,854	24,857	26,969	1.3% (19)	19.7%
تركيا	14,993	14,694	15,293	0.7% (26)	11.2%
المملكة العربية السعودية	11,565	13,873	13,177	0.6% (28)	9.6%
إندونيسيا	9,986	9,943	10,202	0.5% (34)	7.5%
مصر	6,553	4,487	6,092	0.3% (42)	4.5%
المغرب	3,512	3,752	5,269	0.3% (46)	3.9%
نيجيريا	3,375	2,599	4,174	0.2% (53)	3.1%
قطر	3,647	4,658	3,804	0.2% (54)	2.8%
الكويت	3,398	2,919	2,412	0.1% (63)	1.8%

84.2%	5.6%	115,097	101,225	95,991	المجموع الفرعي
100.0%	6.6%	136,726	123,899	117,514	المنظمة

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

بينما ارتفع إجمالي صادرات الولايات المتحدة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 19.2 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى 136.7 مليار دولار في 2024، فإن السبب في هذا النمو يكمن في زيادة التجارة مع عدد محدود من الشركاء، حيث ارتفعت الصادرات إلى أكبر عشرة بلدان مستوردة بمقدار 19.1 مليار دولار لتصل إلى 115.1 مليار دولار. ويؤكد ذلك في الوقت ذاته على أهمية هذه العلاقات الثنائية، وعلى التوزيع غير المتكافئ للانخراط التجاري في بلدان المنظمة. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري لعام 2024، فتظهر تجارة الولايات المتحدة مع بلدان المنظمة نمطا من العجز التجاري مع البلدان المصدرة الرئيسية، مقابل فوائض مع مجموعة أوسع من الشركاء التجاريين ذوي الحصة الأقل حجما (الجدول 5.3).

وقد لوحظت أعلى مستويات العجز في التجارة مع ماليزيا (-26.1 مليار دولار)، وإندونيسيا (-19.3 مليار دولار)، وبنغلاديش (-6.6 مليار دولار)، ما يعكس توجهها القوي نحو التصدير وقطاعاتها الصناعية التنافسية. وهذه البلدان، إلى جانب غيرها مثل العراق وغيانا وباكستان، تمثل الجزء الأكبر من العجز التجاري الأمريكي مع مجموعة بلدان المنظمة، وجميعها تواجه رسوما جمركية جديدة للولايات المتحدة تتجاوز 10%.

الجدول 5.3: الميزان التجاري للولايات المتحدة حسب الدولة العضو في منظمة التعاون الإسلامي، 2024

البلد	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	الحصة في واردات الولايات المتحدة
* ماليزيا	-26,145	1.6%
* إندونيسيا	-19,347	0.9%
* بنغلاديش	-6,567	0.3%
* العراق	-6,029	0.2%
* غيانا	-4,195	0.2%
* باكستان	-3,331	0.2%
* تركيا	-2,505	0.5%
* نيجيريا	-1,694	0.2%
* الجزائر	-1,526	0.1%
* الأردن	-1,413	0.1%
* كازاخستان	-1,333	0.1%
* ليبيا	-925	0.0%
* تونس	-651	0.0%
* كوت ديفوار	-456	0.0%
* بروناي دار السلام	-121	0.0%
* موزمبيق	-71	0.0%
* الكاميرون	-67	0.0%
* أوغندا	-32	0.0%
* تشاد	-23	0.0%
* أفغانستان	-12	0.0%
الغابون	-12	0.0%
المملكة العربية السعودية	-10	0.4%
* سوريا	-9	0.0%
فلسطين	-3	0.0%
جزر القمر	3	0.0%

البلد	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	الحصة في واردات الولايات المتحدة
غينيا بيساو	3	0.0%
ألبانيا	9	0.0%
النيجر	35	0.0%
مالي	46	0.0%
الصومال	46	0.0%
بورкина فاسو	50	0.0%
طاجيكستان	52	0.0%
تركمانستان	67	0.0%
غامبيا	78	0.0%
إيران	85	0.0%
جزر المالديف	86	0.0%
سيراليون	90	0.0%
أذربيجان	92	0.0%
السودان	102	0.0%
جيبوتي	104	0.0%
السنغال	107	0.0%
قرغيزستان	116	0.0%
اليمن	125	0.0%
غينيا	132	0.0%
موريتانيا	137	0.0%
بنين	163	0.0%
توغو	186	0.0%
لبنان	273	0.0%
سورينام	287	0.0%
أوزبكستان	336	0.0%
البحرين	374	0.0%
عمان	539	0.0%
الكويت	664	0.1%
قطر	1,931	0.1%
المغرب	3,285	0.1%
مصر	3,374	0.1%
الإمارات العربية المتحدة	19,169	0.2%

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية. * بمعدل رسوم جمركية أولى يزيد عن 10%.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تسجل عجزا تجاريا مع الدول الثماني عشرة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي بالبداية فرضت عليها بالتحديد رسوما جمركية أعلى، غير أن ست عشرة من هذه الدول لا تمثل سوى حصة ضئيلة في الواردات للولايات المتحدة (0.3% أو أقل)، وتسهم فعليا بمقدار محدود في العجز الضخم للولايات المتحدة الذي بلغ 1.3 تريليون دولار في 2024. وفي الواقع، تمثل هذه البلدان مجتمعة نسبة 5.7% من ذلك العجز، تعود منها 3.5 نقاط مئوية إلى كل من ماليزيا وإندونيسيا. ومن اللافت أيضا أن تركيا، رغم كونها من بين أبرز بلدان المنظمة التي تسجل الولايات المتحدة عجزا تجاريا معها، لم تفرض عليها بالتحديد رسوما جمركية أعلى بالتحديد، غير أن التعديلات على الرسوم المعلنة في نهاية يوليو 2025 شملت فرض نسبة 15% عليها، إلى جانب أفغانستان وأوغندا (انظر الجدول 1.3 و6.3). وبالمقابل، تتمتع الولايات المتحدة بفوائد تجارية مع طيف واسع من بلدان المنظمة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتبرز الفوائد بوضوح في تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة (19.2+ مليار دولار)، ومصر (3.4+ مليار دولار).

والمغرب (+3.3 مليار دولار)، وقطر (+1.9 مليار دولار)، تليها فوائض إيجابية رغم صغرهما مع بلدان مثل الكويت وعمان والبحرين، فضلاً عن عدد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مثل السنغال وغينيا وموريتانيا. وبشكل عام، تؤكد بيانات الميزان التجاري على الطبيعة المتنوعة للعلاقة التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي والولايات المتحدة. ويساهم عدد قليل من البلدان بشكل ملحوظ في العجز التجاري للولايات المتحدة، ولا سيما من خلال صادرات ضخمة من السلع المستهدفة حالياً بمراجعة الرسوم الجمركية، في حين تحافظ مجموعة أوسع من الشركاء على صافي الواردات من الولايات المتحدة. ومن منظور السياسة التجارية الأمريكية، وخاصة في ضوء الهدف المعلن لتضييق العجز التجاري، تبدو هذه الرسوم متوافقة جزئياً مع المساعي الرامية إلى تقليص الواردات من البلدان التي تحقق فوائض كبيرة ومستمرة. ومع ذلك، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت هذه التدابير ستؤدي فعلياً إلى تقليص الاختلال التجاري الأمريكي، إذ قد تعتمد الشركات إلى إعادة توجيه سلاسل التوريد أو تمرير التكاليف، وقد تلجأ البلدان المتضررة إلى اتخاذ تدابير مضادة أو البحث عن أسواق بديلة. ويؤكد هذا على أهمية رصد ديناميات التجارة الثنائية في الفترة المقبلة، لا سيما بالنسبة لاقتصادات بلدان المنظمة المنخرطة بشكل كبير في سلاسل القيمة المرتبطة مع الولايات المتحدة.

3.3.3 جدول الرسوم الجمركية الخاص ببلدان منظمة التعاون الإسلامي

عقب التعليق المؤقت لما يعرف بـ"رسوم يوم التحرير"، حظيت البلدان بفترة زمنية قصيرة للتفاوض بشأن صفقات تجارية والاستعداد للترتيبات التجارية المقبلة. ويلخص الجدول 6.3 معدلات الرسوم الأولية، التي استهدفت 18 بلداً من بلدان المنظمة بمعدل يتجاوز 10%، إلى جانب المعدلات النهائية المتفاوض عليها، والتي توسعت لتشمل ثلاثة بلدان إضافية، ليصل المجموع إلى 21 بلداً عضواً خاضعاً لرسوم تفوق 10%. وقد تمكنت بعض البلدان من تحقيق تخفيضات كبيرة انطلاقاً من معدلات مرتفعة جداً في البداية (إذ تراجعت النسبة على سبيل المثال في غيانا من 38% ومن 21% في كوت ديفوار إلى 15%)، في حين لم يطرأ أي تغيير على بلدان أخرى مثل سوريا والجزائر. ومهما يكن من أمر التعديلات على الرسوم الجمركية، فإن حالة عدم اليقين المترتبة قد تسببت في اضطراب الأسواق، ما قد يؤدي إلى تحول في الميزة التنافسية التي كانت تتمتع بها بعض الاقتصادات مقارنة بغيرها. فعلى سبيل المثال، قد تواجه بنغلاديش، التي تعتبر من البلدان الرئيسية المصدرة للمنسوجات والملابس وتخضع لرسوم بنسبة 20%، منافسة حادة في سوق الولايات المتحدة من بلدان تسري عليها رسوم أقل. وفي الوقت نفسه، تواجه البلدان الأعضاء الخارجة من نزاعات طويلة الأمد، والتي فرضت عليها رسوم أعلى بكثير، آفاق نمو متقلصة، مما يفاقم من تفويض جهود التعافي الاقتصادي لديها.

4.3.3 التعرض للرسوم على مستوى المنتجات والقطاعات

تظهر تركيبة صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى الولايات المتحدة أدلة حول القطاعات الأكثر عرضة للتأثر. ففي عام 2024 بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول الأعضاء الثماني عشرة في المنظمة (المشار إليها فيما يلي بـ 'الدول الأعضاء الـ 18' التي خضعت منذ البداية لرسوم جمركية محددة تتجاوز 10% نحو 129.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.9% من إجمالي الواردات الأمريكية (الجدول 7.3). وقد شكلت الآلات

والمعدات الكهربائية نحوربع تلك الواردات (25.8%)، بقيمة وصلت إلى 33.4 مليار دولار، وهو ما يعادل 6.9% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من هذه المنتجات. وجاء الوقود المعدني والزيوت في المرتبة الثانية، حيث الجدول 6.3: الرسوم الجمركية للولايات المتحدة المفروضة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي: المعدلات الأولية والمعدلة

ملاحظات	معدل (النهائي) بعد التعديل	معدل الرسوم الجمركية الأولي	البلد العضو في منظمة التعاون الإسلامي
تم الإبقاء على الرسوم العقابية، مما يرفع من احتمالات استمرار التراجع في التجارة.	41%	41%	سوريا
رغم التخفيض الملحوظ، لا تزال الرسوم مرتفعة، وهو ما قد يؤثر في صادرات النفط.	35%	39%	العراق
تخفيض كبير يفسح المجال لزيادة الصادرات عندما تكون القواعد التجارية واضحة.	15%	38%	غيانا
استمرار الرسوم المرتفعة على صادرات الملابس، ما يهدد القدرة التنافسية.	20%	37%	بنغلاديش
التخفيض الحاد يعكس شروطاً أفضل، ويمنح الصادرات المتنوعة متنفساً.	19%	32%	إندونيسيا
انخفاض متوسط، لكنه لا يزال أعلى من المعدل الموحد البالغ 10%.	19%	29%	باكستان
تخفيض طفيف، مع احتمال بقاء صادرات المنسوجات والمعدات الكهربائية في وجه العوائق.	25%	28%	تونس
تخفيض بسيط، وإعفاء جزئي لصادرات الطاقة.	25%	27%	كازاخستان
ارتفاع طفيف في المعدل النهائي نتيجة تعديلات قطاعية.	25%	24%	بروناي
تخفيض يعكس استمرار المفاوضات، مع بقاء صادرات الإلكترونيات حساسة للتغيرات.	19%	24%	ماليزيا
التخفيض أتاح بعض التخفيف، لكنه لا يزال أعلى من مستوى 10%.	15%	20%	الأردن
انخفاض بسيط قد يعود بالفائدة على الصادرات الزراعية.	15%	16%	موزمبيق
زيادة طفيفة قد تفرض أعباء إضافية على صادرات الطاقة.	15%	14%	نيجيريا
تغيير محدود، فيما تظل صادرات الهيدروكربونات تواجه عوائق كبيرة.	30%	31%	ليبيا
الزيادة تعكس صعوبة المفاوضات، ما قد يضر بصادرات القطن.	15%	13%	تشاد
الارتفاع من مستوى شبه موحد يوحي بوجود مخاوف تتعلق بقاعدة المنشأ.	15%	11%	الكاميرون
لا تغيير، مع بقاء صادرات الطاقة معفاة جزئياً، بينما تخضع باقي السلع لرسوم مرتفعة.	30%	30%	الجزائر
تخفيض واسع يفتح أفقاً أمام صادرات الكاكاو والمطاط.	15%	21%	كوت ديفوار
الزيادة تفرض عبئاً على القطاعات الناشئة، خاصة على صادرات السجاد والفواكه المجففة.	15%	10%	أفغانستان
صادرات الحديد والمعادن، إلى جانب الآلات والمنسوجات، تواجه صعوبات إضافية.	15%	10%	تركيا
ارتفاع الرسوم يزيد الضغط على الصادرات الزراعية، ويجعل شحنات القهوة والأسماك أقل قدرة على المنافسة.	15%	10%	أوغندا

مثلت نسبة 18.3% من واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء الـ 18، و9.5% من إجمالي وارداتها من هذه المنتجات. أما الآلات والأجهزة الميكانيكية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 8.6% من صادرات الدول الأعضاء الـ 18 إلى الولايات المتحدة، لكنها لم تتجاوز 2.1% من إجمالي واردات الولايات المتحدة في هذه الأصناف. كما برزت الملابس ولوازمها، سواء كانت محاكاة (6.1%) أو غير محاكاة (6.6%)، ضمن أهم السلع المصدرة من بلدان التعاون-18، حيث شكلت نسبة لا فتة من إجمالي الواردات الأميركية في هذا القطاع بلغت 16.7% و23.4% على التوالي.

وإلى جانب مجموعات المنتجات الرئيسية هذه، تبرز منتجات متخصصة تصدرها الدول الأعضاء الـ 18 حيث تحظى بحصة كبيرة وبشكل غير متناسب من سوق الواردات في الولايات المتحدة. فرغم أن حصتها من إجمالي الواردات من الدول الأعضاء الـ 18 تظل محدودة، إلا أن عددا منها استأثر بما لا يقل عن 10% من مجمل واردات الولايات المتحدة في هذه الأصناف على المستوى العالمي. ففي عام 2024 مثلا، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته 233.6 مليون دولار من القطن من الدول الأعضاء الـ 18. بينما شكل هذا 0.2% فقط من إجمالي وارداتها من هذه الدول الأعضاء الـ 18، لكنه مثل في الوقت ذاته 28.7% من الواردات العالمية للولايات المتحدة من القطن. وكذلك هو الأمر في منتجات أخرى، منها: الكاكاو ومشتقاته (18.9% من إجمالي واردات الولايات المتحدة في هذا الصنف)، والآلات الموسيقية (18.4%)، والريش والوبر المجهز (13.2%)، وأغطية الرأس (12.7%)، ومعلبات اللحوم والأسماك (12.2%)، والمصنوعات النسيجية الأخرى (10.1%)، والرقاص (10.0%).

وتبرز هذه الأرقام أن حصة الدول الأعضاء الـ 18 في إجمالي الواردات الأمريكية قد تبدو متواضعة، غير أن مساهمتها في بعض الفئات النوعية من السلع تفوق نسبتها الكلية بكثير. وبناء عليه، فإن فرض رسوم جمركية أمريكية مرتفعة، وخاصة تلك التي تتجاوز 10%، قد يكون له آثار كبيرة على التدفقات التجارية في قطاعات متخصصة وذات أهمية استراتيجية. وقد تفقد منتجات رئيسية مثل القطن والكاكاو والملابس وبعض السلع المصنعة قدرتها التنافسية في سوق الولايات المتحدة، مما يطرح تحديات مباشرة على العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي المصدرة.

وإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الصادرات في عدد محدود من الفئات الحساسة للرسوم الجمركية يزيد من ضعف هذه الاقتصادات إزاء أي تغييرات مفاجئة في السياسة التجارية الأمريكية. ومستقبلا، سيشكل التنوع، سواء في نطاق المنتجات أو في وجهات التصدير، أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من المخاطر وضمان استدامة أداء الصادرات في ظل بيئة تجارية عالمية تتسم بحمائية متزايدة.

الجدول 7.3: الواردات الرئيسية للولايات المتحدة من الدول الأعضاء الـ 18* (النظام المنسق المكون من منزلتين رقميتين)، 2024

الرمز (النظام المنسق)	المنتج	القيمة (مليون دولار أمريكي)	توزيع النسبة النسبة المئوية	الحصة في واردات الولايات المتحدة
85	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاءها؛ أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تلفزيون)، أجزاء ولوازم هذه الأجهزة	33,474.3	25.8%	6.9%
27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها؛ مواد قارية؛ شموع معدنية	23,750.6	18.3%	9.5%
84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاءها	11,204.8	8.6%	2.1%
62	ألبسة وتوابع ألبسة، من غير المصنرات	8,503.0	6.6%	23.4%
61	ألبسة وتوابع ألبسة، من مصنرات	7,898.0	6.1%	16.7%
90	أدوات وأجهزة للبرقيات أو للتصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو للقياس أو للمراقبة وأدوات وأجهزة للدقة؛ أدوات وأجهزة للطب والجراحة؛ أجزاء ولوازم هذه الأدوات أو الأجهزة	4,663.4	3.6%	3.7%

الرمز (النظام المنسق)	المنتج	القيمة (مليون دولار أمريكي)	توزيع النسبة المنوية	الحصة في واردات الولايات المتحدة
40	مطاط ومصنوعاته	3,895.7	3.0%	10.7%
94	أثاث، أثاث للطب والجراحة: أصناف للأسرة وما يماثلها: أجهزة إنارة غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر؛ لوحات إعلانية مضيئة، إشارات مضيئة، لوحات إرشادية مضيئة وأصناف مماثلة؛ مبان مسيقة الصنع	3,622.7	2.8%	5.0%
15	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي	3,193.5	2.5%	18.6%
64	أحذية وطماقات وأصناف مماثلة؛ أجزاء هذه الأصناف	2,912.7	2.2%	10.3%
المنتجات الأخرى التي تستحوذ على حصة تبلغ 10% أو أكثر من واردات الولايات المتحدة:				
63	أصناف أخرى جاهزة من مواد نسجية: مجموعات (أطقم): ألبسة مستعملة وأصناف نسجية مستعملة: أسمال وخرق	1,828.3	1.4%	10.1%
18	كاكاو ومحضراته	1,559.2	1.2%	18.9%
16	محضرات لحم ومحضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو لا فقريات مائية أخرى	859.8	0.7%	12.2%
65	أغطية رأس وأجزاءها	391.3	0.3%	12.7%
67	ريش وزغب محضران وأصناف منهما؛ أزهار اصطناعية: أصناف من شعر بشري	343.7	0.3%	13.2%
92	أدوات موسيقية وأجزاءها ولوازمها	300.8	0.2%	18.4%
52	القطن	233.6	0.2%	28.7%
78	رصاص ومصنوعاته	97.7	0.1%	10.0%
المجموع	جميع المنتجات	129,631.6	100.0%	3.9%

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية. الدول الأعضاء الـ 18 في منظمة التعاون الإسلامي التي فرض عليها معدل رسوم جمركية أولي بالتحديد يزيد على 10%.

لا تزال الولايات المتحدة تمثل وجهة محورية لصادرات العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تنطوي الروابط التجارية معها على أهمية استراتيجية، كما تكشف في الوقت نفسه عن مواطن ضعف محتملة. وتظهر تحليلات بيانات الصادرات الثنائية أن حصة الولايات المتحدة في إجمالي صادرات معظم البلدان الأعضاء في المنظمة تبقى دون نسبة 10%، غير أن عدداً من الاقتصادات يعتمد بدرجة كبيرة على السوق الأميركية (الجدول 8.3).

فخلال السنوات الثلاث الماضية، تصدرت الولايات المتحدة قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين لكل من الأردن وباكستان وسورينام، كما جاءت ضمن المراتب الخمس الأولى بالنسبة لبلدان أخرى، منها ماليزيا وإندونيسيا وتركيا. وقد بلغت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات نسبة 10% فأكثر في خمس دول من بين 44 دولة عضو توفرت بشأنها البيانات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهي: الأردن (22.9%)، وباكستان (17.3%)، وغيانا (15.0%)، وماليزيا (13.2%)، وإندونيسيا (10.0%). ومن اللافت أن جميع هذه البلدان الخمسة ذات الاعتماد المرتفع تخضع لتعريفات جمركية أميركية خاصة تفوق نسبة 10% (انظر الجدول 1)، الأمر الذي يضع قدرتها التنافسية التصديرية أمام مخاطر جدية في ظل تشديد السياسة التجارية للولايات المتحدة.

وعلى صعيد القيم المطلقة، بلغت الصادرات السنوية إلى الولايات المتحدة 43.4 مليار دولار أمريكي من ماليزيا، و26.4 مليار دولار من إندونيسيا، و16.3 مليار دولار من تركيا، و13.5 مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة، و12.8 مليار دولار من المملكة العربية السعودية.

الجدول 8.3: الولايات المتحدة في صادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الدول الأعضاء	السنة	الصادرات نحو الولايات المتحدة (مليون دولار أمريكي)	الصادرات نحو العالم (مليون دولار أمريكي)	حصة الولايات المتحدة من الصادرات نحو العالم	مرتبة الولايات المتحدة
الأردن	2023	2,881	12,590	22.9%	1
باكستان	2024	5,615	32,461	17.3%	1
غيانا	2024	3,366	22,415	15.0%	2
ماليزيا	2024	43,435	329,454	13.2%	2
إندونيسيا	2024	26,365	264,703	10.0%	2
البحرين	2023	1,039	12,407	8.4%	3
نيجيريا	2023	4,526	60,651	7.5%	4
تركيا	2024	16,349	261,855	6.2%	2
بنين	2024	60	1,112	5.4%	5
لبنان	2023	212	4,561	4.7%	5
مصر	2023	1,951	42,052	4.6%	5
جزر القمر	2023	1	29	4.6%	7
كويت ديفوار	2024	917	20,494	4.5%	4
المملكة العربية السعودية	2024	12,837	305,358	4.2%	6
توغو	2024	49	1,366	3.6%	9
سورينام	2023	74	2,311	3.2%	1
المغرب	2023	1,254	42,478	3.0%	6
السنگال	2023	156	5,317	2.9%	10
كازاخستان	2024	1,971	81,618	2.4%	10
تشاد	2024	83	3,473	2.4%	8
الإمارات العربية المتحدة	2023	13,545	570,245	2.4%	6
عمان	2023	1,344	59,011	2.3%	5
جيبوتي	2023	76	4,785	1.6%	5
بروناي	2024	178	11,253	1.6%	13
قطر	2023	1,480	97,751	1.5%	16
أوغندا	2023	89	6,305	1.4%	14
جزر المالديف	2023	2	162	1.3%	10
الغابون	2023	163	12,704	1.3%	13
فلسطين	2022	18	1,525	1.2%	4
موزمبيق	2024	96	8,211	1.2%	17
أوزبكستان	2024	215	31,856	0.7%	10
الصومال	2024	3	448	0.6%	10
أذربيجان	2024	135	26,554	0.5%	24

الدول الأعضاء	السنة	الصادرات نحو الولايات المتحدة (مليون دولار أمريكي)	الصادرات نحو العالم (مليون دولار أمريكي)	حصة الولايات المتحدة من الصادرات نحو العالم	مرتبة الولايات المتحدة
مالي	2022	13	3,905	0.3%	17
بوركينافاسو	2024	19	5,634	0.3%	17
غامبيا	2024	0	50	0.3%	16
ألبانيا	2022	10	4,306	0.2%	23
قرغيزستان	2023	4	3,309	0.1%	20
تركمانستان	2024	16	13,708	0.1%	18
الكويت	2023	72	83,983	0.1%	13
طاجيكستان	2023	0	1,293	0.0%	34
النيجر	2023	0	467	0.0%	25
تونس	2023	2	20,040	0.0%	101
موريتانيا	2024	0	4,150	0.0%	82

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

ملاحظة: مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لحصة الولايات المتحدة من صادرات البلد إلى العالم

وبشكل عام، ففي حين تظهر قلة من البلدان اعتماداً ملحوظاً، فإن غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي يبقى تعرضها للسوق الأمريكية محدوداً، إذ تقل حصتها عن 5%. أما بالنسبة للعديد من بلدان المنظمة الواقعة في منطقة إفريقيا وآسيا الوسطى، فتأتي الولايات المتحدة خارج المراتب العشر الأولى لوجهات التصدير، مما يشير إلى أن الآثار المباشرة لتصعيد الرسوم الجمركية قد تكون محدودة النطاق. ومع ذلك، فإن هذه الاقتصادات لا تظل بمنأى عن التداعيات غير المباشرة، مثل تقلبات الأسعار العالمية، أو تغير أنماط التوريد الصينية، أو اشتداد المنافسة في أسواق ثالثة.

4.3 التداعيات على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي عبر الصين وسلاسل التوريد العالمية

في ذات الوقت، تعد الصين الهدف الرئيس للتعريفات الجمركية الأمريكية وأحد أكبر الشركاء التجاريين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تجاوز إجمالي حجم التجارة بين الصين وبلدان المنظمة تريليون دولار أمريكي في 2024، أي ما يعادل نحو 17% من إجمالي التجارة العالمية للصين. وبلغت الصادرات الصينية إلى بلدان المنظمة حوالي 595 مليار دولار، في حين بلغت وارداتها منها نحو 452 مليار دولار، بما أفضى إلى فائض متنام قدره 143 مليار دولار (الجدول 9.3).

وتتضمن هذه العلاقة التجارية القوية مجموعة من الفرص والمخاطر في ظل حرب الرسوم الجمركية. إذ يتوقع أن يكون لحملة رفع الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الصينية تداعيات بعيدة المدى تتجاوز إطار العلاقات الثنائية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين. أما بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة، فإن الآثار متعددة الأوجه، حيث تتراوح بين المخاطر والفرص المحتملة وفقاً لهيكل تجارتها، ومواطن قوتها القطاعية، ومكانتها ضمن سلاسل التوريد العالمية. ويساعد تحليل العلاقات التجارية المتطورة بين الصين ومجموعة بلدان المنظمة في توضيح القنوات المحتملة التي يمكن أن تؤثر من خلالها هذه التحولات العالمية على اقتصادات بلدان المنظمة.

قد شهدت التجارة الثنائية بين الصين ودول المنظمة نموا مطردا خلال السنوات الأخيرة، لتتجاوز تريليون دولار أمريكي في 2024، أي ما نسبته 17% من إجمالي تجارة العالمية للصين. ومن الجدير بالذكر، أن صادرات الصين إلى الدول الأعضاء في المنظمة ارتفعت إلى 594.8 مليار دولار، مسجلة زيادة من حيث القيمة ومن حيث حصتها في الصادرات العالمية (16.6% في 2024). وفي المقابل، تراجعت واردات الصين من الدول الأعضاء في المنظمة بشكل طفيف، مما ساهم في اتساع الفائض التجاري للصين مع هذه البلدان ليبلغ 143.2 مليار دولار في 2024، مقارنة بنحو 17.4 مليار دولار فقط في 2022 (الجدول 9.3). ويعكس هذا الاختلال المتسع تعمق اختراق صادرات الصين لأسواق مجموعة بلدان المنظمة، وهو ما قد يتعزز بفعل القيود الأمريكية المستجدة.

الجدول 9.3: التجارة الثنائية بين الصين وبلدان منظمة التعاون الإسلامي

الحصة في تجارة الصين			القيمة (مليون دولار)			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
16.6%	16.0%	14.7%	594,816	543,582	526,771	صادرات الصين إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
17.5%	17.8%	18.8%	451,647	456,117	509,373	واردات الصين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
17.0%	16.8%	16.4%	1,046,463	999,699	1,036,143	تجارة الصين مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
14.5%	10.5%	2.0%	143,168	87,466	17,398	الميزان التجاري للصين مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

1.4.3 فرص تحويل مجرى التدفقات التجارية

يتمثل أحد المكاسب المحتملة لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظاهرة تحويل مجرى التدفقات التجارية، أي لجوء المستوردين الأمريكيين إلى موردين بديلين لتعويض السلع الصينية الخاضعة لرسوم جمركية مرتفعة. فالبلدان التي تنافس الصين بالفعل في قطاعات مثل المنسوجات (بنغلاديش وباكستان وتركيا)، والإلكترونيات (ماليزيا وإندونيسيا)، والسلع القائمة على الموارد الطبيعية، قد تتمكن من اقتناص حصة سوقية إذا ما استطاعت تلبية متطلبات الجودة والتكلفة. ويظهر جدول الرسوم الجمركية المعدلة أن ماليزيا وإندونيسيا نجحتا في خفض معدلات الرسوم إلى نحو 19%، مما حسن مكانتهما النسبية. غير أن تحقيق هذه المكاسب يتطلب توسيع القدرات الإنتاجية، والالتزام بالصارم بقواعد المنشأ، والوفاء بمعايير الولايات المتحدة، وهو ما يشكل تحديا أمام الاقتصادات الأصغر حجما.

2.4.3 زيادة المنافسة في الأسواق الثالثة

قد تدفع الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة المصدرين الصينيين إلى إعادة توجيه سلعهم نحو أسواق أخرى، بما في ذلك أوروبا وإفريقيا وبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويسهم هذا المسار في تكثيف حدة المنافسة أمام المنتجين المحليين. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي المنسوجات الصينية منخفضة التكلفة إلى تقويض المنتجين

في إندونيسيا أو بنغلاديش، مما يهدد فرص التوظيف في المصانع التي تعتمد على العمالة. كما قد تقوم الشركات الصينية العاملة في قطاع الإلكترونيات بإعادة توجيه إنتاجها في الأسواق التي تسعى بلدان المنظمة إلى التوسع فيها. وعليه، ينبغي لصناع السياسات أن يكونوا على وعي بهذا الاحتمال، وأن يدرسوا اتخاذ تدابير وقائية منسجمة مع قواعد منظمة التجارة العالمية للحيلولة دون اضطراب الأسواق.

3.4.3 إعادة تشكيل سلاسل التوريد والاستثمار الأجنبي المباشر

فعليا، بدأت الشركات متعددة الجنسيات في إعادة تقييم سلاسل التوريد العالمية في ضوء ارتفاع الرسوم الجمركية وتصاعد التوترات الجيوسياسية. تصب استراتيجيات الاستعانة بمصادر خارجية بمناطق قريبة في مصلحة البلدان التي تتمتع ببيئات سياسية مستقرة، وبني تحتية موثوقة، ووصول تفضيلي إلى الأسواق. وقد تتمكن ماليزيا وإندونيسيا، بفضل ما تملكانه من صناعات إلكترونية وحوافز حكومية، من استقطاب استثمارات في مجال أشباه الموصلات ومكونات المركبات الكهربائية. كما قد تستفيد اقتصادات بلدان الخليج، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، من زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية. وعلى العكس من ذلك، قد تشهد البلدان الأعضاء في المنظمة التي تفتقر إلى شبكات اتصال متطورة أو خبرات صناعية أو اتفاقات تجارية تفضيلية، تحوّل خطوط الإنتاج نحو وجهات أخرى.

5.3 قنوات الاقتصاد الكلي والتداعيات على مختلف القطاعات في البلدان الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي

1.5.3 أسعار الصرف والتضخم

تفاعلت الأسواق المالية مع إعلان الرسوم الجمركية بحالة من اللجوء إلى الأصول الآمنة، مما عزز قوة الدولار الأمريكي وأضعف عملات العديد من الأسواق الناشئة. ويؤدي ضعف العملة إلى زيادة تكلفة الواردات بالعملية المحلية، الأمر الذي يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع. في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد على استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية أو المدخلات الوسيطة، مثل الأردن وباكستان وبنغلاديش، قد يكون أثر انتقال تقلبات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية ملموسا بدرجة كبيرة. وتشير الأبحاث إلى أن الرسوم الجمركية قد رفعت المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة بنحو 1.5%، ما كلف الأسر ما يقارب 2000 دولار، وساهم في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي بنحو 0.6 نقطة مئوية (Budget Lab, 2025). ومن الممكن أن تكون الآثار ماثلة أو حتى أشد وطأة في الاقتصادات الصغيرة المفتحة ذات الحيز المحدود في السياسة النقدية. كما أن ارتفاع أسعار الواردات يمكن أن يقوض القوة الشرائية، ويدفع العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور، مما يرفع تكاليف الإنتاج وقد يؤدي إلى نشوء دوامة من ارتفاع الأجور والأسعار. وتواجه البلدان التي تعتمد على ربط عملاتها بالدولار احتمال استيراد التضخم، في حين تواجه البلدان ذات أسعار الصرف المرنة تحديا مزدوجا يتمثل في تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة على حد سواء.

2.5.3 الناتج المحلي والعمالة والديناميات المالية

تؤثر الرسوم الجمركية المرتفعة وما يرافقها من حالة عدم اليقين على الناتج المحلي من خلال قنوات متعددة. فمن جانب الطلب، يؤدي تباطؤ النمو في الولايات المتحدة إلى تراجع أوامر التصدير، بينما من جانب العرض، تؤدي زيادة أسعار الواردات إلى رفع تكاليف الإنتاج وضغط هوامش الربح. وقد تضطر الشركات إلى تأجيل الاستثمارات في الآلات والمعدات، خصوصا عندما تصبح السلع الرأسمالية المستوردة أكثر تكلفة. ومن المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي في اقتصادات المنظمة المستوردة للنفط تباطؤا متواضعا في عام 2025. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن ينخفض النمو في نيجيريا من نحو 3.4% في 2024 إلى 3.0% في 2025، ونمو تركيا من 3% إلى نحو 2.7%. في المقابل، قد تستفيد بلدان مصدرة للطاقة مثل المملكة العربية السعودية من ارتفاع أسعار النفط، وترتفع معدلات نموها إلى نحو 3%. وتعكس هذه التوقعات كيف يشكل الاعتماد على السلع الأولية عاملا مهما في تحديد مستويات الضعف.

وعلى الصعيد المالي، يمكن أن تؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى خفض إيرادات الحكومات في البلدان المصدرة نتيجة تراجع حجم الصادرات. وفي الوقت نفسه، قد تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي لتخفيف آثار ارتفاع الأسعار على الأسر. وقد تواجه العديد من بلدان المنظمة مستويات مرتفعة بالفعل من الدين العام، ويصبح خدمة هذا الدين أكثر كلفة عند ارتفاع أسعار الفائدة العالمية استجابة للتضخم المستمر. ويحذر البنك الدولي من أن تباطؤ النمو سيعيق الجهود الرامية إلى خلق فرص عمل، والحد من الفقر المدقع، وتقليص فجوة الدخل مع الاقتصادات المتقدمة (World Bank, 2025). وفي هذا السياق، سيحتاج صناع السياسات إلى إيجاد توازن بين ترشيد الإنفاق العام وتقديم الدعم المستهدف للفئات الأكثر ضعفا.

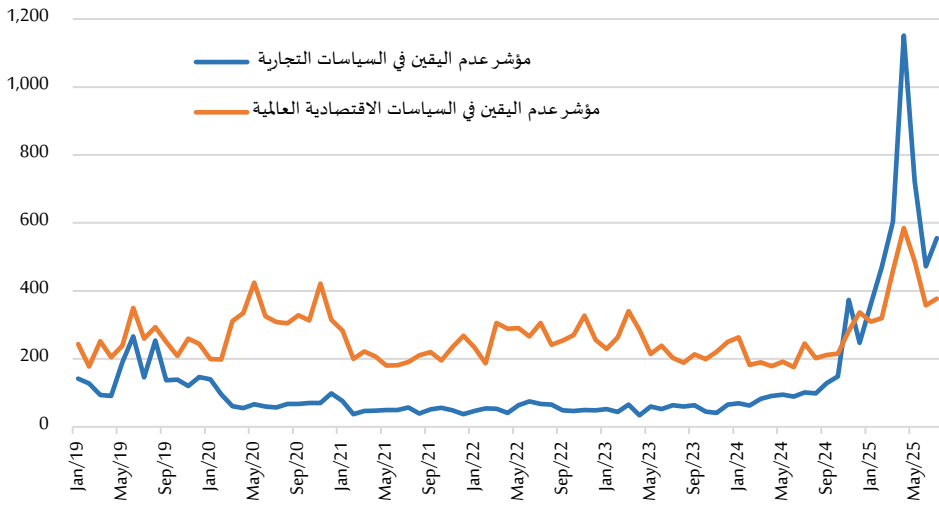
3.5.3 الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات القطاعية

قد يؤدي ارتفاع حالة عدم اليقين في التجارة والسياسات إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة علاوات المخاطر. ومع ذلك، قد تفتح إعادة تشكيل سلاسل التوريد آفاقا جديدة للاستثمار في الاقتصاد الرقمي، والتصنيع المتقدم، والمعادن المهمة. تشير الأدلة إلى ارتفاع الاستثمارات في مراكز البيانات، والبنية التحتية للاتصالات، والحوسبة السحابية في بلدان مثل قطر وأذربيجان والبحرين. كما شهدت أنشطة التمويل الدولي للمشاريع في قطاع الطاقة والبنية التحتية ارتفاعا في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران بما يعكس رهانات طويلة الأجل على الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية. ويحفز الطلب على أشباه الموصلات ومكونات المركبات الكهربائية الاهتمام باليزيا، التي تسعى لتثبيت مكانتها كمركز لتصنيع في مجال المكونات الإلكترونية. أما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فيجذب الطلب العالمي المتصاعد على الليثيوم والكوبالت والمعادن النادرة اللازمة للتحويل الأخضر رؤوس الأموال إلى بلدان مثل غينيا وأوغندا. ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي (2025)، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوغندا بنحو 10% ليصل إلى 3.3 مليار دولار، مدعوما بمشاريع لتطوير النفط وممرات النقل (UNCTAD, 2025b).

4.5.3 عدم اليقين في السياسات: ارتفاع حاد في عام 2025

من القنوات التي غالبا ما تغفل تأثيراتها، أثر عدم اليقين في السياسات على توقعات الأعمال وقرارات الاستثمار. وأظهر كل من مؤشر عدم اليقين في السياسات التجارية ومؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية العالمية، اللذين تم بناؤهما استنادا إلى تغطية الصحف، ارتفاعا حادا بعد الانتخابات الأمريكية في أواخر 2024، وارتفاعا إضافيا عند الإعلان عن الرسوم الجمركية في أبريل 2025. فقد تجاوز مؤشر عدم اليقين في السياسات التجارية 1,100 في أبريل 2025، أي أكثر من 20 ضعف متوسطه في عام 2022، بينما بلغ مؤشر مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية العالمية نحو 600، مقارنة بنحو 400 خلال عام 2020 المتأثر بجائحة كورونا. ويظهر الشكل 1.3 تطور هذين المؤشرين بين عامي 2019 ويوليو 2025.

الشكل 1.3: مؤشرات عدم اليقين في السياسات التجارية والاقتصادية، شهريا (2019 – يوليو 2025)



مصادر البيانات: TPU Index [<https://www.matteoiacoviello.com/tpu.htm>] and GEPU Index [https://www.policyuncertainty.com/global_monthly.html]. تم تنزيل البيانات في 22 أغسطس 2025.

يزيد ارتفاع مستوى عدم اليقين من قيمة خيار الانتظار، مما يدفع الشركات إلى تأجيل الاستثمار وإعادة ترتيب سلاسل التوريد. كما قد تعيد المؤسسات المالية تقييم مخاطر الائتمان، وتشديد معايير الإقراض، والمطالبة بعلاوات مخاطرة أعلى. ومن ثم، يؤدي الجمع بين ارتفاع الرسوم الجمركية وتضاعف حالة عدم اليقين إلى تكثيف أثر الركود على النمو العالمي والإقليمي.

6.3 التداعيات على السياسات والاستجابات الاستراتيجية

في ضوء المخاطر الكبيرة المرتبطة بالنظام الجمركي الجديد، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد استجابة سياسية متعددة الأبعاد. وتستند التوصيات التالية إلى رؤى المنظمات الدولية والظروف الخاصة باقتصادات بلدان المنظمة:

1. **تنوع أسواق ومنتجات الصادرات.** إن الاعتماد المفرط على السوق الأمريكية يعرض البلدان لتقلبات مفاجئة في السياسات. لذا ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز التجارة البينية بين بلدان المنظمة والسعي نحو التكامل ما بين بلدان الجنوب، خصوصاً مع الاقتصادات الأسرع نمواً في آسيا وإفريقيا. ويؤكد البنك الدولي أن التكامل التجاري مع شركاء جدد يمكن أن يساهم في تعويض آثار الرسوم الجمركية لولايات المتحدة (World Bank, 2025). ويتطلب التنوع أيضاً الارتقاء في سلسلة القيمة عبر الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والخدمات والقدرات الرقمية.
2. **تحسين تسهيل التجارة والامتثال للمعايير.** يعتمد الاستفادة من فرص تحويل مجرى التدفقات التجارية على كفاءة الإجراءات الجمركية، والخدمات اللوجستية الموثوقة، والالتزام بقواعد المنشأ. ويجب على البلدان التي تفاوضت على معدلات تفضيلية، مثل ماليزيا وإندونيسيا، إثبات التزام صارم بحقوق الملكية الفكرية والمعايير البيئية لتلبية متطلبات الولايات المتحدة. وإن التعاون الإقليمي في المعايير في بلدان المنظمة يمكن أن يساهم في مساعدة الاقتصادات الأصغر على تلبية هذه المتطلبات.
3. **تعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية.** ينبغي للسلطات النقدية الاستعداد لتقلبات العملة وضغوط التضخم من خلال الحفاظ على احتياطات كافية من النقد الأجنبي واعتماد أطر مرنة لأسعار الصرف حيثما أمكن. أما السلطات المالية، فيجب أن تحافظ على مساحة سياسية كافية لدعم الأسر والشركات المتأثرة بارتفاع الأسعار، مع ضمان استدامة الدين العام. ويشير البنك الدولي إلى أهمية تعزيز الأطر المالية وتعبئة الإيرادات المحلية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية (World Bank, 2025).
4. **تشجيع الاستثمار في سلاسل التوريد والسياسات الصناعية.** لكي تنجح الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التصنيع والمعادن الحيوية، يتعين عليها تقديم حوافز تتسم بالشفافية، والاستثمار في البنية التحتية وتنمية المهارات، وضمان استقرار السياسات. كما أنه قد يكون من شأن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة متخصصة في الإلكترونيات، ومكونات المركبات الكهربائية، أو الخدمات الرقمية المساهمة في دمج اقتصادات بلدان المنظمة ضمن سلاسل القيمة العالمية المعاد تشكيلها.
5. **تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة والمشاركة متعددة الأطراف** شأن العمل المشترك على صعيد منظمة التعاون الإسلامي تعزيز قوة التفاوض. ويشمل ذلك تبادل المعلومات حول المفاوضات الجمركية، وتنسيق المواقف في منتديات منظمة التجارة العالمية، واستكشاف اتفاقيات التجارة البينية لتعزيز الصمود الاقتصادي. وعلى المستوى العالمي، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة المشاركة بشكل بناء في الحوارات متعددة الأطراف الرامية إلى خفض الرسوم الجمركية وتوضيح القواعد، ويشير البنك الدولي إلى أن خفض الرسوم إلى النصف يمكن أن يرفع النمو العالمي بحوالي 0.2 نقطة مئوية (World Bank, 2025).

7.3 خاتمة

تشكل الموجة الأخيرة من التعريفات الجمركية للولايات المتحدة نقطة تحول في السياسات التجارية العالمية. وتتفق توقعات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأونكتاد على رسالة موحدة مفادها تباطؤ النمو، وتراجع حركة التجارة، وارتفاع حالة عدم اليقين. فتتوقع منظمة التجارة العالمية انخفاضاً طفيفاً في تجارة السلع عام 2025، مع احتمال تقلص يصل إلى 1.5% في حال تفاقم التوترات (WTO, 2025). بينما يتوقع البنك الدولي تباطؤ النمو العالمي إلى نحو 2.3% ويشير إلى أن خفض الرسوم إلى النصف قد يعزز النمو بحوالي 0.2 نقطة مئوية (World Bank, 2025). وتحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المعدل الفعلي للرسوم الجمركية للولايات المتحدة وصل إلى نحو 15.4%، وهو الأعلى منذ عام 1938، وأن تجارة تعادل أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تواجه حالياً رسوماً أعلى (OECD, 2025b). وتشير أبحاث "Budget Lab" إلى أن الرسوم الجمركية رفعت المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة بنحو 1.5%، وخفضت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.6 نقطة مئوية، ما كلف الأسر الأميركية حوالي 2,000 دولار أمريكي (Budget Lab, 2025). وتؤكد هذه الأرقام حجم الصدمة السياسية.

أما بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة، فالصورة أكثر تعقيداً. فالتجارة الإجمالية بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة تمثل نسبة صغيرة من إجمالي التجارة الأميركية العالمية، إلا أن بعض البلدان، مثل ماليزيا واندونيسيا وباكستان والأردن وغيانا، تعتمد بشكل كبير على السوق الأميركية. وتختلف معدلات الرسوم الجمركية المتفاوض عليها بشكل واسع، ما يترك بعض الاقتصادات تحت وطأة رسوم عقابية (مثل سوريا والعراق)، وأخرى تحت مستويات قريبة من الرسوم الجمركية العامة (مثل موزمبيق وكوت ديفوار). وتزيد تركيبة الصادرات، التي تركز بشكل كبير على الإلكترونيات والملابس، من درجة التعرض للمخاطر. في الوقت نفسه، قد توفر هذه الرسوم فرصاً لتحويل مجرى التدفقات التجارية والاستثمار في سلاسل التوريد، لا سيما للبلدان القادرة على تلبية متطلبات الجودة والمعايير. كما أن ارتفاع حالة عدم اليقين في السياسات التجارية، كما يعكسه مؤشر عدم اليقين في السياسات التجارية، يمثل طبقة إضافية من المخاطر.

وفي ظل هذه البيئة المتقلبة، يصبح اتخاذ سياسات استباقية ومنسقة أمراً حيوياً. فتنوع الأسواق، وتحسين تسهيل التجارة، وإدارة المخاطر الاقتصادية الكلية، وتشجيع الاستثمار، وتعميق التعاون داخل المنظمة، يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في المنظمة على التكيف مع هذه التقلبات. وبصورة عامة، ستكون المتابعة المستمرة لتطورات السياسة التجارية العالمية والاستجابة المرنة أمراً أساسياً مع استمرار تطور المشهد التجاري العالمي.

الملحق: تصنيف البلدان

أ. مجموعات البلدان الرئيسية المعتمدة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (57)*

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بورкина فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	جزر المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

البلدان المتقدمة* (41)

أندورا	فرنسا	لتوانيا	جمهورية سلوفاكيا
أستراليا	ألمانيا	لوكسمبورغ	سلوفينيا
النمسا	اليونان	ماكاو، المنطقة الإدارية الخاصة	إسبانيا
بلجيكا	هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة	مالطا	السويد
كندا	أيسلندا	هولندا	سويسرا
كرواتيا	إيرلندا	نيوزيلندا	محافظة تايوان الصينية
قبرص	إسرائيل	النرويج	المملكة المتحدة
جمهورية التشيك	إيطاليا	البرتغال	الولايات المتحدة
الدنمارك	اليابان	بويرتو ريكو	
إستونيا	كوريا	سان مارينو	
فنلندا	لاتفيا	سنغافورة	

* يشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2025.



البلدان النامية

تشمل جميع البلدان الأخرى غير تلك المصنفة باعتبارها بلدانا متقدمة.

ب. تصنيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب الدخل

البلدان مرتفعة الدخل* (8)

البحرين	غيانا	عمان	المملكة العربية السعودية
بروناي دار السلام	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل* (14)

ألبانيا	إندونيسيا	ليبيا	تركيا
الجزائر	إيران	ماليزيا	تركمانستان
أذربيجان	العراق	جزر المالديف	
الغابون	كازاخستان	سورينام	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (20)

بنغلاديش	جيبوتي	لبنان	فلسطين
بنين	مصر	موريتانيا	السنگال
الكاميرون	غينيا	المغرب	طاجيكستان
جزر القمر	الأردن	نيجيريا	تونس
كوت ديفوار	قرغيزستان	باكستان	أوزبكستان

البلدان منخفضة الدخل* (15)

أفغانستان	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
بورкина فاسو	مالي	الصومال	أوغندا
تشاد	موزمبيق	السودان	اليمن
غامبيا	النيجر	سوريا	

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل إلى التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2024. ووفقا لذلك:

- البلدان المنخفضة الدخل: بمعدل 1,135 دولار، أو أقل، كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 1,136 و 4,495 دولارا أمريكيا.
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4,496 و 13,935 دولارا أمريكيا.
- البلدان مرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 13,936 دولارا أمريكيا أو أكثر.

Ajilore, G. (2025). More than the Unemployment Rate: What Metrics to Watch for on Jobs Day. Center on Budget and Policy Priorities. <http://www.jstor.org/stable/resrep69781>

Baršauskaitė, I., Gubler, J., Moerenhout, T., Nikiema, S., Ostřanský, J., Tipping, A., & Verma, R. (2025). Relevance of Existing Trade Agreements. In International Trade and Investment Agreements and Sustainable Critical Minerals Supply (pp. 12–17). International Institute for Sustainable Development (IISD). <http://www.jstor.org/stable/resrep69156.8>

Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2003). Demographic Transitions and the “Demographic Dividend.” In The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change (1st ed., pp. 25–42). RAND Corporation. <http://www.jstor.org/stable/10.7249/mr1274wfhf-dlpf-rf-unpf.10>

Budget Lab. (2025). Estimated Effects of the 2025 U.S. Tariff Regime. Yale University.

Bunskoek, R., & Verburg, S. (2025). The BRICS and the emerging order of multipolarity. Clingendael Institute. <https://www.jstor.org/stable/resrep70745.6>

Caldara, D., Matteo I., Patrick M., Andrea P., & Andrea R., The Economic Effects of Trade Policy Uncertainty, manuscript presented at the 91st meeting of the Carnegie-Rochester-NYU Conference on Public Policy, April 2019. Available at <https://www.matteiocoviello.com/tpu.htm>

Davis, S. J. (2025). Trade Policy Uncertainty Index. Available at https://www.policyuncertainty.com/global_monthly.html

European Commission. (2025, May). European economic forecast (Institutional Paper No. 318). ISSN 2443-8014 (online). DOI: 10.2765/5652264

ILO. (2024a). World Employment and Social Outlook. Trends 2024. ILO Flagship Report. Geneva: International Labour Organization. DOI: <https://doi.org/10.54394/HQAE1085>

ILO. (2025). World Employment and Social Outlook: Trends 2025, Geneva: International Labour Office, 2025. © ILO

IMF. (2023a). World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges, July 2023. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF. (2023b). World Economic Outlook: A Rocky Recovery. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2024). World Economic Outlook 2024 - Steady but Slow: Resilience amid Divergence. International Monetary Fund. Washington, DC. April.

IMF. (2025a). World Economic Outlook: A Critical Juncture amid Policy Shifts. Washington, DC. April.

IMF. (2025b). Global Financial Stability Report: Enhancing Resilience amid Uncertainty. Washington, DC. April.

IMF. (2025c). World Economic Outlook: January Update. 2025 ISBN 979-8-40029-167-8. Washington, DC.

IMF. (2025d). World Economic Outlook: Global Economy: Tenuous Resilience amid Persistent Uncertainty. July Update. Washington, DC.

Kim, J. (2025). Monetary Expansionism, Global Commodity Prices, and Global Inequality. World Review of Political Economy, 16(1), 105,136. <https://www.jstor.org/stable/48820475>

Kumari, M. (2025). India-MERCOSUR Preferential Trade Agreement. *Journal of Economic Integration*, 40(2), 367–390. Center for Economic Integration, Sejong University. <https://www.jstor.org/stable/10.2307/27384895>

Le Ngoc, A., & Heshmati, A. (2025). The green path: FDI's influence on Asia's sustainable economic growth. *IZA - Institute of Labor Economics*. <https://www.jstor.org/stable/resrep70840>

OECD. (2024a). *OECD Economic Outlook, Volume 2024 Issue 1*, No. 115, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/69a0c310-en>.

OECD. (2024b). *Development Co-operation Report 2024: Tackling Poverty and Inequalities through the Green Transition*. OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/357b63f7-en>

OECD. (2025a). *OECD Economic Outlook, Interim Report March 2025: Steering through Uncertainty*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/89af4857-en>.

OECD. (2025b). *OECD Economic Outlook, Volume 2025 Issue 1: Tackling Uncertainty, Reviving Growth*, No. 117, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/83363382-en>.

Rocha, H. V. P. (2025). Foreign direct investment, structural change, and labor allocation. *Journal of Economic Integration*, 40(2), 349–365. <https://www.jstor.org/stable/10.2307/27384894>

SESRIC. (2022). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. Ankara.

UNCTAD. (2025a). *Global Trade Update*, March 2025. United Nations Conference on Trade and Development. Available at <https://unctad.org/publication/global-trade-update-march-2025>

UNCTAD. (2025b). *World Investment Report 2025 - International investment in the digital economy*. United Nations Conference on Trade and Development. Available at <https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2025>

UNCTAD. (2025c). *Global Trade Update*, July 2025. United Nations Conference on Trade and Development. Available at <https://unctad.org/publication/global-trade-update-july-2025>

United Nations. (2021). *World Economic Situation and Prospects*: July 2021. Briefing, No. 151.

United Nations. (2025, January). *World Economic Situation and Prospects 2025*. New York.

United Nations. (2025, May). *World Economic Situation and Prospects as of mid-2025*. E/2025/65. New York.

Werr, P. & Strohecker, K. (2024). Egypt announces \$35 billion UAE investment on Mediterranean coast. Available at <https://www.reuters.com/business/egypt-announces-multi-billion-uae-investment-boost-forex-2024-02-23/>

World Bank. (2023). *International Debt Report 2023*. The World Bank. Washington, D.C. DOI: 10.1596/978-1-4648-2032-8

World Bank. (2025a). *Global Economic Prospects*, June 2025. Conference edition. Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

World Bank. (2025b). *Global Economic Prospects*, January 2025. Washington, DC: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-2147-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

World Uncertainty Index. (April 2025). <https://worlduncertaintyindex.com>

WTO. (2025). *Global Trade Outlook and Statistics*, May 2025. World Trade Organization. Available at https://www.wto.org/english/news_e/pres25_e/wto_2025_trade_outlook.htm

Main Data Sources

ITC Trade Map, April 2025

ILOSTAT, ILO Modelled Estimates, November 2024

IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS), June 2025

IMF, World Economic Outlook (WEO) Database, April 2025; July 2025 update.

OECD Stat, June 2025

UN, UN COMTRADE Database, April 2025

UNCTAD, World Investment Report 2025

UNSD, National Accounts, 2025

World Bank, World Development Indicators

WTO STATS, August 2025.





¹ تسجيل ارتفاع في نسبة العمالة إلى السكان يعني أن نسبة كبيرة من سكان البلد يزاولون عملاً، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة ذات الصلة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج دائرة القوى العاملة بالأساس.

² التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2025. باستثناء فلسطين وأوكرانيا لعدم توفر البيانات بشأنهما.

³ شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشركة الأم مشروعاً جديداً في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الأساس بدلاً من شراء منشأة موجودة في ذلك البلد. هذه الأنواع من الاستثمار ضرورية لتنمية القدرة الإنتاجية والبنية التحتية ولأفاق الانتعاش المستدام (UNCTAD, 2021).

⁴ يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدية وحقوق السحب الخاصة (SDRs) واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي) وحيازات العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية.

⁵ مؤشر تقليدي لقياس كفاية الاحتياطيات يوضح عدد الأشهر التي يمكن أن يستمر فيها بلد معين في دعم مستواه الحالي من الواردات إذا توقفت جميع التدفقات الواردة والخارجة.

⁶ بلغت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية (بما في ذلك تلك المبلغ عنها على المستوى القطري بالإضافة إلى التدفقات غير المحددة) 29.7% لحدود عام 2023، مقارنة بنسبة 30.2% في 2022. وعلى الرغم من الزيادة المسجلة للتراجع في التدفقات إلىفرادى بلدان المنظمة (4.3%)، فإن التدفقات المتزايدة إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة (16.8%) ساهمت في هذه النتيجة.



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 467 34 58
Email: cabinet@sesric.org • Web: www.sesric.org